

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
الملف الصحفي الإِسبوعي  
(493)





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
9	هيئة حقوق الإنسان
14	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
95	حقوق الإنسان فى العالم



# الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## • اجتماعية مكة“ تحيي فعاليات اليوم العالمي للأسرة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 11 شعبان 1436هـ - 29 مايو 2015م

[اضغط هنا](#)

تركي القحطاني – جدة

رعى مدير عام فرع منطقة مكة المكرمة عبدالله بن أحمد آل طايوي أمس حفل اليوم العالمي للأسرة بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمحافظة جدة وجمعية حماية بحضور العديد من القيادات والباحثين والمهتمين في قضايا الأسرة. واشتمل الملتقى على فعاليات متنوعة منها محاضرات سلطت الضوء على العديد من الأمور المهمة في برامج الأسرة في المناحي المختلفة (الاجتماعي و النفسي و التربوي و الامني و القانوني)، حيث ناقش تلك المحاور متخصصون وخبراء في المجالات السابقة.

وقال مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طايوي إن الشؤون الاجتماعية حريصة على مواكبة المناسبات العالمية التي من شأنها اختصاص الوزارة وتقديم خدماتها واطلاق حملات توعية جديدة.



## شوريّ ينتقد بعض أعمال • الهيئة“ ويدعو إلى فتح فروع لها في مناطق المملكة

### هيئة حقوق الإنسان ترفع تقرير رقابة السجون إلى الملك..

### وتؤكد معالجة • الداخلية“ لملاحظاتها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053321>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أكدت هيئة حقوق الإنسان في تقريرها السنوي للعام 1435 34 الذي ناقشه مجلس الشورى يوم أمس الاثنين مباشرتها خلال عام التقرير لشكوى 1089 موقوفا في السجون العامة، وإدارة الوافدين، والمباحث العامة، ودور التوقيف بمراكز الشرط، والبحث الجنائي، ومكافحة المخدرات، والمراكز الاجتماعية والتأهيلية، والمستشفيات، والجهات الأخرى، وحققت نسبة إنجاز بلغ 100 في المئة، حيث زارت "الهيئة" التي يخولها النظام زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت ودون إذن من جهة الاختصاص أكثر من 30 سجناً وداراً للتوقيف في مختلف المناطق وفق برنامج مستمر ومفاجئ للزيارات، ورفعت تقارير 214 زيارة إلى رئيس مجلس الوزراء.

افتتاح مكاتب بسجون المباحث وقطاعات الداخلية وأجنحة مثالية.. إنجازات حقوق الإنسان

وكشف التقرير السنوي لـ "الهيئة" تراجع عدد الزيارات التي قامت بها "الهيئة" للسجون من 829 عام 1434 إلى 260 عام 1435 كما لم تقم "الهيئة" خلال هذا العام بزيارة دور التوقيف مراكز الشرطة، والبحث الجنائي، ومكافحة المخدرات، ولم تزر المراكز الاجتماعية والتأهيلية والمستشفيات، ولم تورد تبريراً لذلك في تقريرها المعروف على مجلس الشورى. واستفسرت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في مجلس الشورى من "الهيئة" عن هذا التراجع، فأوضحت أنها لم تتوقف عن مباشرة شكاوى الموقوفين في دور التوقيف، وأنها تدخل ضمن الزيارات للسجون العامة ودور التوقيف، ما ترى اللجنة أنه يشير إلى وجود خلل في عرض الأرقام وتصنيفها في الجدول الذي أعدته "الهيئة" وأدرج في تقريرها. الموسى يطالب «الهيئة» بدعم الموقوفين وبرامج توعوية المواطنين بحقوقهم ومراقبة الالتزام بها وأكدت هيئة حقوق الإنسان تجاوب وزارة الداخلية معها ومعالجة ملاحظاتها على السجون، وأسفرت زيارتها للسجون ومناقشتها مع المسؤولين عن نتائج إيجابية كثيرة من أبرزها افتتاح مكاتب لـ "الهيئة" داخل سجون المباحث العامة على مستوى المملكة ما أثر إيجاباً في سهولة التواصل مع السجناء ومعرفة مطالبهم واحتياجاتهم والتواصل مع المسؤولين في إدارات تلك السجون، وإنشاء مكاتب لـ "الهيئة" في بعض قطاعات الداخلية، وتعيين ضابط اتصال مع وزارة الداخلية، لمعالجة تأخر بعض قطاعات الوزارة في الرد على مخاطبات "الهيئة"، والاستفسارات العاجلة، وافتتاح أجنحة مثالية داخل السجون، يحظى الموقوفون فيها برعاية خاصة وتسهيلات مميزة، إضافة إلى وضع صناديق خاصة لاستقبال شكاوى الموقوفين موزعة داخل أروقة السجون وأماكن الزيارة تفتح من قبل موظفي "الهيئة" فقط. الناصر يشدد على تفعيل نظام الإجراءات الجزائية وعدم تأخير محاكمة الموقوفين ومن نتائج زيارات هيئة حقوق الإنسان وفق تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" التواصل المستمر مع الإدارة العامة للمباحث من خلال الزيارات والاتصالات والاجتماعات الدورية التي تعقد كل فترة لمناقشة أوضاع السجناء، والإفراج عن بعض السجناء كنتيجة لتلك الزيارات والاجتماعات، وسهولة تلقي السجناء العلاج والرعاية الصحية في السجون ما مكن العاملين في مكاتب "الهيئة" داخل السجون العمل الفوري ومن ذلك الخروج مع السجناء لزيارة الطبيب المختص عند تلقيهم شكاوى من السجناء تتعلق بهذا الجانب، ومن النتائج التعاون المتميز من قبل هيئة التحقيق والادعاء من خلال دائرة الرقابة على السجون في الرد على استفسارات هيئة حقوق الإنسان فيما يتعلق بما يرصد في السجون ودور التوقيف أو من خلال ما يرد "الهيئة" من شكاوى للموقوفين أو ذويهم أو تظلمهم من طريق الإيقاف أو طول وعدم نظاميته. من جهته، ناقش مجلس الشورى في جلسة أمس تقرير هيئة حقوق الإنسان السنوي وتساءل عضو اللجنة الأمنية عبدالرحمن العطوي عن تراجع وتدني نسبة إنجاز الشكاوى خلال الفترة الأولى من مجلس "الهيئة" 1432 28 بنسبة 40 في المئة رغم زيادة عدد الموظفين وافتتاح فروع جديدة لـ "الهيئة"، حيث تلقت "الهيئة" أكثر من 12900 شكوى، أنهت منها 5162 شكوى.

بن عدوان تطالب بالتصدي لتجاوزات المنظمات الدولية في حق المملكة وشريعتها وفي رد على هذا التدني في نسبة الإنجاز، أفادت "الهيئة" لجنة حقوق الإنسان الشورية بأن ذلك يعود إلى طبيعة الكثير من الشكاوى التي تصلها وأكدت أنها في الغالب عبارة عن استشارات ولا تدخل ضمن نسبة الشكاوى المنجزة. وبالعودة إلى مداخلة عضو الشورى، فقد انتقد العطوي تعامل "الهيئة" بالهاتف لحل مشكلاتها، مطالباً بفتح فروع لـ "الهيئة" في جميع المناطق وقال: "حقوق الإنسان في جميع أنحاء المملكة وليست مناطق معينة"، كما اقترح حضور رئيس "الهيئة" إلى المجلس للاستيضاح منه حول واقع حقوق الإنسان في المملكة. ويرى العضو ناصر الموسى، أن تقرير "الهيئة" ناقص في كثير من جوانبه، وأنه لا يعكس واقع الجهود التي تبذلها "الهيئة". وقال إنه "لم يشمل ما تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ونشاطها على الرغم من أنها جمعية حكومية"، وتساءل عن مدى التعاون بينهما، وأشار إلى معاناة "الهيئة" من ضعف مؤهلات العاملين حيث يحملون الشهادات دون الجامعية، كما أن دور المرأة غير مفعّل بشكل كبير في "الهيئة".

وقال الموسى: إن هيئة حقوق الإنسان مطالبة بالانتقال من وظيفة رد الفعل إلى وظيفة الفعل عبر تبني برامج توعوية توضح للمواطنين حقوقهم وتراقب التزام الأجهزة الحكومية بحقوق المواطنين، مشيراً إلى أن "الهيئة" لا تقوم بواجبها تجاه ما يتعرض لها الموقوفون من انتهاك لحقوقهم، ولا يجدون من يدافع عنهم، مطالباً بتكثيف جهود الهيئة لأخذ حقوق الموقوفين ونصرتهم.

وانتقد العضو عبدالله السعدون تقرير أداء "الهيئة"، وقال إنه تطرق فقط لمواضيع إعلامية ومقابلات صحافية ولم يأتي بما هو مهم لعمل "الهيئة"، وشدد على التركيز على قضايا السجناء وهيئات التحقيق والمحاكمات وما يتعلق بحقوق المرأة، وطالب "الهيئة" بالتواجد في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالمعاملات اليومية للمواطنين لرصد مدى التزام هذه الجهات بحقوق المواطن، مؤكداً ضرورة مراقبة مدى وفاء الأجهزة الحكومية بحقوق المواطنين، كما أكد معاناة الهيئة من مشكلات كثيرة ومن ذلك نقص الكوادر المؤهلة، مطالباً بكوادر نسائية للعمل في "الهيئة".

وقال عضو الشورى عبدالله المنيف: إن التقرير يشوبه بعضاً من أوجه القصور أهمها عدم التزام "الهيئة" بعناصر إعداد التقارير الحكومية، ولا يوجد بوضعها الراهن مراجعة داخلية ومالية، وبغياب التنسيق في مهام الهيئة كما أن عمل نائب الرئيس غير محدد المهام، وحسب السعدون هناك غموض في تفاصيل مصروفات الرواتب كما أن 50 في المئة من الموظفين من حملة الثانوية العامة، وهذا دون المستوى المطلوب في عمل "الهيئة".

وطالبت عضو المجلس نورة العدوان هيئة حقوق الإنسان، بالتصدي للتجاوزات التي تصدر من المنظمات الدولية التي تتعدى على المملكة والشريعة الإسلامية، داعية "الهيئة" إلى ضرورة التركيز على الحقوق التي ضمنها الشريعة الإسلامية للإنسان وبيانها في مناقشاتها مع الجهات الدولية ذات العلاقة، محملة إياها مسؤولية الذب عن واقع الحقوق في المملكة، وتبني مواقف المملكة الرسمية تجاه بعض الاتفاقيات الدولية مثل تحفظات المملكة على اتفاقية التمييز ضد المرأة "سيداو". وتمنى العضو عازب آل مسبل تميز "الهيئة" في تقاريرها، وأن تقر بأن مصدر حقوق الإنسان صدر من مكة على لسان رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، وأن تعكس هذا الأمر في تقاريرها في المحافل الدولية، مؤكداً أن الإسلام حفظ الحقوق منذ فجر الدعوة المحمدية، ولا بد لـ "الهيئة" أن تنطلق في تشريعاتها وتعاملاتها من هذه الحقيقة.

وشدد العضو عبدالله الناصر، على تفعيل دور هيئة حقوق الإنسان فيما يخص تأخير محاكمة الموقوفين، وأشار إلى أن نظام الإجراءات الجزائية ينص على أنه لا يوقف السجين أكثر من شهرين دون المحاكمة وهو ما يؤكد عليه الشرع الإسلامي الحنيف، وقال: إن هناك موقوفين في السجون لم ينظر لهم ولا زالوا دون محاكمة وهو أمر غير مقبول، ونبه على وجوب محاكمتهم حتى لا يضرروا بسمعة المملكة أمام المنظمات الحقوقية.

وانتقدت العضو لبنى الأنصاري غياب المرأة عن مجلس "الهيئة"، داعية إلى تعزيز مشاركة المرأة في أعمالها مطالبة بالتركيز في برامجها التوعوية على الحاجات الحقوقية الأساسية للمواطنين والابتعاد عن الأنشطة التي ليس لها علاقة مباشرة بواقع حقوق الإنسان في المملكة. إلى ذلك، رصد تقرير هيئة حقوق الإنسان متابعتها لقضايا المواطنين ورعاية حقوقهم الإنسانية في الخارج سواء المتعثرين في قضايا مالية أو الموقوفين بجنايات، ومخاطبتها لسفارات المملكة في الخارج، وتعاونها مع وزارتي الداخلية والخارجية لهذا الغرض، كما أن "الهيئة" تتابع صرف المعونات والمساعدات المالية ومصاريف المحاماة والكفالة إذا احتاج الأمر لذلك، واستشهدت "الهيئة" في تقريرها بالاتفاقية التي أبرمتها لرعاية حقوق المواطنين في الخارج مع وزارة حقوق الإنسان العراقية بخصوص المعتقلين السعوديين في السجون العراقية التي من ضمن بنودها تحديث القوائم التي تضم أسماء السجناء السعوديين في العراق.

وفي مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، زارت "الهيئة" عدداً من مراكز الترحيل، ومكافحة التسول، ومراكز رعاية شؤون الخادمات في عدد من المناطق، ووقفت على أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص لضمان عدم معاودة إيذائهم والتنسيق مع الأجهزة المختصة لإعادة المجني عليهم إلى بلادهم الأصلية أو للبلاد التي يختارون الإقامة فيها.

من ناحية أخرى، ناقش المجلس تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن مشروع النظام الأساس لجمعية الكشافة العربية السعودية، المعاد دراسته بسبب التباين مع مجلس الوزراء، حيث أوصت اللجنة بالموافقة على تعديل مشروع النظام الذي سبق أن وافق عليه الشورى، بتعديل مسمى مشروع النظام ليصبح: "النظام الأساس لجمعية الكشافة العربية السعودية"، إضافة إلى بعض التعديلات الصياغية، ورأت اللجنة عدم الموافقة على نقل الأحكام الواردة في عدد من المواد من مشروع النظام إلى الأداة النظامية اللازمة للموافقة على تحويل الجمعية إلى هيئة ذات نفع عام، والإبقاء عليها كما وردت في مشروع النظام الذي سبق أن وافق عليه المجلس، وحذف المادة "التاسعة والثلاثين" من المشروع، والإبقاء عليها كما وردت في مشروع النظام الذي سبق أن وافق عليه المجلس.

وكان المجلس قد وافق على ملائمة دراسة مقترح تعديل المادة السابعة عشرة من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية المقدم من عضو المجلس عبدالعزيز الهدلق لتصبح المادة بعد التعديل المقترح بالنص الآتي "سوف يبدل حقل للعاملين في المراكز من منسوبي الوزارة مقداره 25 في المئة من الراتب الأساسي، وأن يغطي البدل مصاريف الانتقال الإضافية من العمل وإليه".

## ”الشورى” السعودي ينتقد تقصير ”هيئة حقوق الإنسان”

المصدر: جريدة العربية الجديد الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد الشايح

انتقد مجلس الشورى السعودي في جلسته العادية، اليوم الإثنين، عمل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان السعودية، معتبراً أنها لا تقوم بواجبها تجاه ما يتعرض له ذوو الاحتياجات الخاصة من انتهاك لحقوقهم ولا يجدون من يدافع عنهم، وطالبوها بالعمل بشكل أفضل لحل القضايا الموجودة في أدرجها.

وأكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس أوصى بالإسراع في تعديل تنظيم الهيئة، لتعزيز استقلالها وبضمن سرعة استجابة الجهات الحكومية لها. كذلك طالب بوضع آليات محددة لرصد وتوثيق ومتابعة حالة حقوق الإنسان في السعودية، والعمل على مراجعة وتحديث برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان ووضع خطة تنفيذية له. كذلك طالب أعضاء مجلس الشورى بتواجد الهيئة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالمعاملات اليومية للمواطنين؛ لرصد مدى التزام هذه الجهات بحقوق المواطن.

”مطالبة الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بوضع آليات محددة لرصد وتوثيق ومتابعة حالة حقوق الإنسان في السعودية” مؤكداً ضرورة مراقبة مدى وفاء الأجهزة الحكومية بحقوق المواطنين، ومشيرين إلى ضعف التنسيق وضبابية الصلاحيات وتداخلها، ومنتقدين في السياق ذاتها عدم قدرة الهيئة على اختيار موظفيها، وعدم إعطائها الصلاحيات اللازمة لاستقطاب الكفاءات التي تحتاجها.

واستغرب عضو المجلس الدكتور ناصر الموسى عدم إنجاز الهيئة لخمسة آلاف قضية من أصل 12 ألف قضية تلقتها من المواطنين، لافتاً إلى أن ذلك يؤكد حاجة الهيئة لإعادة النظر في آليات تناولها لقضايا المواطنين. وطالب بتوضيحات تتعلق بواقع حقوق الإنسان في المملكة.

من جانبها، انتقدت الدكتورة لبنى الأنصاري غياب المرأة عن مجلس الهيئة، داعية إلى تعزيز مشاركة المرأة في أعمال الهيئة، ومطالبة الهيئة بالتركيز في برامجها التوعوية على الحاجات الحقوقية الأساسية للمواطنين والابتعاد عن الأنشطة التي ليس لها علاقة مباشرة بحقوق الإنسان في السعودية. كذلك طالب الأعضاء الهيئة بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنسيق معها في كل ما يتعلق بهذا المجال.



## شرطة المدينة تنظم ندوة عن ”الأمن وحقوق الإنسان”

المصدر: جريدة سبق الخميس 17 شعبان 1436هـ - 4 يونيو 2015م

<http://sabq.org/6A8gde>

يوسف سفر - سبق - المدينة المنورة:

نظمت إدارة الشؤون القانونية بمنطقة المدينة المنورة في مبنى مديرية شرطة المنطقة ندوة بعنوان ”الأمن وحقوق الإنسان”، في صالة الأمير محمد بن نايف الثقافية، بحضور كبير من رجال الأمن من كل القطاعات الأمنية بالمنطقة. وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد بن عامر الغنام أن الرائد عبدالله السناني أكد أن الندوة تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ مفاهيمها في الوسط الأمني والأجهزة الأمنية، وارتكازاً على ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف وشريعته الغراء والأنظمة واللوائح الشرعية بالمملكة، والتي أكدت في جملتها على احترام تلك الحقوق وصيانتها من أي انتهاك.

وأضاف "السناني" أن الندوة تسعى إلى رفع مستوى الحس الأمني والثقافة الإجرائية القانونية وتعزيز الثقة بالنفس، ونظراً لطبيعة العمل الأمني وتحسين جودة مخرجاته وتنمية روح التعاون البناء بين رجال الأمن والجمهور، والمشاركة المجتمعية على نحو يحقق الأهداف لتحقيق الأمن بشكل شمولي يتوازى فيه حفظ الحقوق وأداء الواجبات، لافتاً إلى أن هذه الندوة تستهدف جميع ضباط وأفراد الأمن العام عموماً، وقد تمت بناء على موافقة مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج، وبإشراف مباشر من مدير شرطة المنطقة اللواء عبدالهادي بن درهم الشهراني، ومتابعة مستمرة من مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية العميد سعود بن صالح الطريقي.

وتقدم في ختام كلمته بالشكر لفرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة على مشاركتهم في هذه الندوة، كما تقدم بالشكر والعرفان لمدير شرطة منطقة المدينة المنورة اللواء عبدالهادي بن درهم الشهراني على توفير كل الإمكانيات التي من شأنها إنجاح هذه الندوة.



## الأمن وحقوق الانسان في ندوة بشرطه المدينة

المصدر: جريدة سبق الخميس 17 شعبان 1436هـ - 4 يونيو 2015م  
[اضغط هنا](#)

موسى الجهني - المدينة

نظمت إدارة الشؤون القانونية بمنطقة المدينة المنورة في مبنى مديرية شرطة المنطقة ندوة تحت عنوان الأمن وحقوق الإنسان وذلك في صالة الأمير محمد بن نايف الثقافية بحضور كبير من رجال الأمن من كافة القطاعات الامنية بالمنطقة وقد بين الرائد عبدالله السناني مدير ادارة الشؤون القانونيه بأن الندوة تهدف على نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ مفاهيمها في الوسط الأمني والأجهزة الأمنية وارتكازاً على ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف وشريعته الغراء والأنظمة واللوائح الشرعية بالمملكة والتي أكدت في جملتها على إحترام تلك الحقوق وصيانتها من أي إنتهاك وأضاف ان الندوة تسعى إلى رفع مستوى الحس الأمني والثقافة الإجرائية القانونية وتعزيز الثقة بالنفس ونظراً لطبيعة العمل الأمني وتحسين جودة مخرجاته وتنمية روح التعاون البناء بين رجال الأمن والجمهور والمشاركة المجتمعية على نحو يحقق الأهداف لتحقيق الأمن بشكل شمولي يتوازى فيه حفظ الحقوق وأداء الواجبات وقال أن هذه الندوة تستهدف جميع ضباط وأفراد الأمن العام عموماً وقد تمت بناء على موافقة معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج وبإشراف مباشر من مدير شرطة المنطقة اللواء عبدالهادي بن درهم الشهراني ومتابعة مستمرة من مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية العميد سعود بن صالح الطريقي .

وتقدم السناني بالشكر الجزيل لفرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة على مشاركتهم في هذه الندوة .



## التنويم على الشوك!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150603/Con20150603775459.htm>

### عبده خال

أعتقد أن بعض أعضاء مجلس الشورى قد تأخروا في إلقاء اللوم على هيئة حقوق الإنسان، فهذه الهيئة تذكرنا بالمثل الشهير (أسمع ضجيجاً ولا أرى طحناً) والضحيج الخارج من دهاليز هذه الهيئة أثبت تأخر القضايا وتزاحمها وإهمالها، فمن أصل 12 ألف قضية لم يتم إنجاز سوى 5 آلاف قضية، أي أن الهيئة عجزت عن حل نصف القضايا المعروضة عليها، والنصف هذا يعني آلاف الأسر وآلاف القضايا والآلاف من الحسرة والآلاف من الترقب والتوثب.. فهل بحق لنا القول إن مجلس الشورى تأخر في تحميل هذه الهيئة مسؤولية القصور بينما كان واقع الحال يدل بأن كثيراً من المواطنين تعلقوا في (الحبال) الذائبة..

جميعنا يذكر ما حدث لنا مع الإعلان عن قيام هيئة وجمعية حقوق الإنسان من انكباب الناس على هاتين الجهتين بحثاً عن الحلول التي يمكن لها انتشار كل غريق من غرقه.

وبعد فترة زمنية قصيرة تحولت هاتان الجهتان إلى مكاتب للصادر والوارد، مهمتهما استقبال مظلمة المواطنين لكي تبدأ في المكاتبات والمراسلات للجهات أو الوزارات المحدثّة ذلك الضرر على المواطن، ثم يقف الأمر عند حالتين: إما الاستجابة (وهي نادرة) أو الدخول في موال طويل من المراسلات تنتهي (في الغالب) إلى مرافعات تكون فيها البنود القانونية مخرجا لانتفاء الضرر الذي شعر به المواطن أو عاشه فيبقى في مظلمته.

ولأن لكل قانون مخرجا باءت كثير من القضايا بالفشل أو تم تعطيلها وبهذه الطريقة لم تعد (هيئة أو جمعية) حقوق الإنسان جهتين يمكن الاستناد إليهما في البحث عن الحقوق الضائعة وتحديد الحقوق الخاصة التي تعني الأفراد. كما أن الجهتين لم تسلك مسلك المبادرة في تبني القضايا بل دأبت على انتظار الشاكين وتحويل شكواهم إلى معاملة تخضع لمفهوم الصادر والوارد (كما قلت أنفاً قبل قليل).

وهو الفعل الذي كان الفرد منا يقوم به قبل تواجد هاتين المؤسستين، أي أن دورهما اقتصر على التوجيه وتحديد الجهة المختصة بالقضية، أما أن يكون لهما ثقل نوعي في إحداث متغير إيجابي في كثير من القضايا فهو نادر الحدوث. وإذا حدث اهتمام في القضايا الفردية قامت (الجهتان) باختيار محام يقف معك، وهو وقوف مدفوع الثمن، أي أن دور الجهتين استشاري يقدم لك المشورة و عليك أن تتكلف لتنفيذ تلك المشورة.

وللأسف أيضاً فإن بعض المحامين المتعاونين مع الجهتين يبالغون في رفع رسوم تعاونهم أو دفاعهم عن القضايا الموجهة إليهم..

ولو أن الجهتين قامتاً بالدورين الإرشادي وتحمل تكاليف المحاماة فربما استطاعتا مناصرة كثير من القضايا التي طال حلها كثيراً.. أما أن يقتصر دورهما على ما ذكر فليس هناك معنى لجملة هيئة أو جمعية حقوق الإنسان. ولو قيل إنهما تقفان على الحالات فهو وقوف ينتهي بنشر خبر وصورة وكان الله سميع الدعاء.. فهل هذه هي المطالبة بحقوق الإنسان؟

وهل ما أوصى به مجلس الشورى كفيل بأن يستعيد الدور المطلوب من الهيئة أم أنها سوف تواصل (التنويم على الشوك)!

## هيئة حقوق الإنسان

## الفريق المحرج: ولاية الأمر حريصون على تطبيق منهجية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 11 شعبان 1436 هـ - 29 مايو 2015م  
<http://www.alsharq.net.sa/2015/05/28/1350279>

الرياض- الشرق

أكد مدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج حرص ولاية الأمر على تطبيق منهجية حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن التعليمات الصادرة من المسؤولين تؤكد عدم المساس بأي حق من حقوق الإنسان المواطن والمقيم على أرض المملكة، تحت منهج واضح وصريح يستمد سياسته من الشريعة الإسلامية، فليس هناك أي سياسات والله الحمد أو توجيهات أو أي أوامر تصدر من ولاية الأمر لاختراق أي حق من حقوق الإنسان في هذا الوطن. جاء ذلك أثناء اللقاء الذي عقد أمس الأول في مقر الأمن العام بالناصرية بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان ونائبه الدكتور ناصر الشهراني وعدد من المختصين بالهيئة، والذي يأتي استكمالاً لاجتماعات تتم بين الجانبين في مجال حقوق الإنسان.

وفي بداية الاجتماع أثنى المحرج على الأدوار التي تقوم بها الهيئة في ظل الدعم اللامحدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي العهد وولي ولي العهد، مشيداً بالخطوات التطويرية التي تشهدها الهيئة، وسعادته بما تحقق من أعمال يدرکها الجميع تهدف إلى غرس مفاهيم حقوق الإنسان.

وقال: يسعدنا في الأمن العام أن نكون من أول القطاعات الأمنية التي اعتمدت إدارة تعنى بحقوق الإنسان ورد الحقوق، وكذلك إدارة عامة في الشؤون القانونية. مبيناً أن الحديث عن حقوق الإنسان هو حديث عن منظومة مترابطة ومتكاملة لأنها تقوم أساساً على حفظ كرامة الإنسان بغض النظر عن اللون أو الجنس أو المكانة الاجتماعية أو الدين واللغة وترتكز على شرعنا القويم على حفظ الضرورات الخمس وأن هذه الحقوق عامة غير قابلة للتجزئة بل مترابطة ومتجانسة في أهدافها وغاياتها.

من جانبه أثنى العيبان على كافة الجهود التي تقوم بها الجهات الأمنية عامة خاصة الأمن العام لتأكيد مسيرة الهيئة ودعمها لتحقيق النجاح في كافة المهام الموكلة لها. مشيراً إلى أن رجال الأمن يعتبرون الشركاء الحقيقيين للهيئة، نظراً لما يتمتعون به من حفظ للحقوق وصيانة للأعراض وما يقدمونه من أعمال يعتبر مفعرة؛ خاصة أن أدوارهم لا تختلف كثيراً عن ما تقوم به الهيئة في تركيزهم على حفظ الضرورات الخمس.

من جانبه أكد مدير إدارة حقوق الإنسان الرائد سعيد المري على الدعم الذي تتلقاه الإدارة، مشيداً بالأدوار التي قطعها الأمن العام في هذا المجال في ظل دعم ومتابعة الفريق عثمان المحرج مستعرضاً مسيرة حقوق الإنسان في الأمن العام باستحداث شعبة في بداية الأمر ثم تطويرها إلى إدارة تخدم المواطن والمقيم تحت مسمى إدارة حقوق الإنسان. بعد ذلك قدم فيلم وثائقي عن جهود الأمن العام في موسم الحج والعمرة، عقب ذلك قام رئيس الهيئة ونائبه يرافقه المحرج بجولة في مقر إدارة الإجراء السريع بالأمن العام للاطلاع على مكونات هذه الإدارة وأقسامها وطرق تلقي واستقبال الشكاوى والبلاغات.

## الشورى“ يناقش تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

المصدر: جريدة الشرق السبت 12 شعبان 1436هـ - 30 مايو 2015م

<http://www.alsharq.net.sa/2015/05/30/1351312>

الرياض – الشرق

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والأربعين التي يعقدها يوم الإثنين المقبل تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 1435/1436هـ، حيث خلصت اللجنة في تقريرها إلى عدد من التوصيات التي تتناول جوانب من عمل هيئة حقوق الإنسان تتمثل في مطالباتها بوضع آليات وفق معايير ومؤشرات محددة لرصد وتوثيق ومتابعة حالة حقوق الإنسان في المملكة.

كما دعت إلى الإسراع في تعديل نظام الهيئة بما يعزز استقلالها المالي والإداري ويوفر الحوافز المالية التي تمكن الهيئة من استقطاب الكفاءات المتخصصة، ويضمن سرعة استجابة الجهات الحكومية لها، وإلى العمل على ضمان تمثيل المرأة في عضوية مجلس الهيئة، وإلى التنسيق مع وزارة التعليم لوضع سياسات للتربية على حقوق الإنسان ودمج قيم حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية في جميع المراحل الدراسية.

ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع النظام الأساسي لجمعية الكشافة المعاد إلى المجلس لدراسته، لوجود تباين بين وجهتي نظر مجلس الوزراء ومجلس الشورى تجاه مشروع النظام، ومناقشة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن تعديل الفقرة ( 1 ) من البند أولاً من العقوبات التي تطبق على مخالفات أحكام نظام الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويناقش المجلس كذلك تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل المادة 17 من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية المقدم من عضو المجلس عبدالعزيز الهدلق.

ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن اقتراح تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية المقدم من أعضاء المجلس الدكتور فايز الشهري، والدكتور عوض الأسمرى، والدكتور جبريل العريشي، والدكتور عبدالعزيز الحرقان.

ورأى مقدمو المقترح أن التطبيق العملي لمواد نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية منذ صدوره في 1428هـ أثبت أن الحاجة ملحة لتعديل وإضافة مواد جديدة بناء على عديد من المسوغات الموضوعية والتنظيمية منها ظهور مستجدات في الوسائل التقنية التي أعقبت صدور النظام، وظهور أشكال جديدة من إساءة استخدام التقنية والشبكات، وعدم التوازن بين المواد والجرائم المستحدثة نتيجة التطور الهائل في التقنية واستخداماتها.

من جانب آخر يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والأربعين التي يعقدها الثلاثاء المقبل تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي 1434/1435هـ.

وأوصت اللجنة الوزارة بإعداد دراسة شاملة ومتكاملة لتخطيط مشعر منى تراعي انسيابية حركة النقل بين منى والمشاعر المقدسة، ورفع الطاقة الاستيعابية للطرق المؤدية إلى منشأة الجمرات، ورفع الطاقة الاستيعابية للسكن داخل مشعر منى وتقليص المساحات المخصصة للأجهزة الحكومية، ورفع المساحة المخصصة لكل حاج، ورفع كفاءة الخدمات ووسائل الأمن والسلامة، وذلك بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

وطالبت اللجنة باستكمال تنفيذ مشاريع تطوير وإنشاء مدن الحجاج في المنافذ البرية، وتوحيد جهات الرقابة الميدانية على مساكن الحجاج أثناء موسم الحج مع وضع معايير واضحة يمكن تطبيقها ومراقبة الالتزام بها.

ويناقش المجلس كذلك تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع نظام تنمية الابتكارات المقدم من عضوي المجلس الدكتور حامد الشراري والدكتور عبدالعزيز الحرقان، ويهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني،

ووضع البرامج الكفيلة لدعم وإنجاح نشاطات تحويل الابتكارات لدى المؤسسات السعودية إلى مخرجات اقتصادية ذات ربحية.

ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المقدم من عضوي المجلس الدكتور ناصر بن داود والدكتور موافق الرويلي، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام هيئة الأمومة والطفولة المقدم من عدد من أعضاء المجلس.

وبرر الأعضاء تقديمهم لهذا المقترح بعدم وجود استراتيجية وطنية للأمومة والطفولة، وتعدد الجهات المعنية بشؤون الأمومة والطفولة وتشنتها، وقد رأت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب وجاقتها، وأوصت المجلس بالموافقة على ملاءمة دراستها للمقترح ومن ثم العودة للمجلس بتقرير شامل ومفصل عن مشروع النظام المقترح. كما يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التعديلات التي تم اعتمادها من الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية على الملحق السادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن (ماريول) عام 1973م.



## تسلم التقرير السنوي للهيئة في المنطقة فيصل بن خالد يستقبل نائب لجنة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053076>

أبها - يحيى الشبرقي  
تسلم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير أمس بمكتبه بالإمارة التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير سلمه المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي بن علي اليامي.  
واشتمل التقرير على أعمال فرع الهيئة خلال عام 1435 هـ والتي تمثلت في حقوق الموقوفين والسجناء ومعالجة أوضاع طالبي الهوية الوطنية ومتابعة أعمال الجهات الصحية في توفير العلاج اللازم للمريض والبرامج التوعوية التي تهتم بنشر الوعي لدى المجتمع إضافة لعدد الشكاوى التي استقبلها الفرع.  
كما تسلم سموه تقرير الملتقى الوطني (العنف الأسري الواقع والمأمول) والذي أقيم خلال العام المنصرم والتوصيات التي تم الخروج بها من الملتقى. وأوضح د. اليامي أن معدل العنف بمنطقة عسير انخفض بشكل ملحوظ وأن المجتمع أصبح أكثر وعياً لهذا الجانب مقدماً شكره لسمو الأمير فيصل بن خالد على دعمه واهتمامه بهيئة حقوق الإنسان.  
وثنى سمو أمير منطقة عسير الأعمال التي يقوم بها الفرع بالمنطقة، حاثاً الجميع بالاستمرار في تعزيز القيم التي يحثنا عليها الدين الإسلامي والاهتمام بتنمية الإنسان.

## تنفيذ ملاحظات الشورى فوراً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150603/Con20150603775398.htm>

نواف عافت (الرياض)

أكد لـ«عكاظ» مدير مركز النشر والإعلام في هيئة حقوق الانسان محمد المعدي أن الهيئة تقدر دور مجلس الشورى وما يقوم به من عمل يهدف الى تطوير أداء الأجهزة الحكومية من خلال إبداء الملاحظات عليها، من أجل تحسين وتقويم عملها.

وبين أن رئيس الهيئة الدكتور بندر العبيان وجه بإنفاذ جميع الملاحظات التي تقع ضمن صلاحياتها التي نص عليها تنظيمها وتنفيذها مباشرة، خاصة أن بعض هذه الملاحظات شرع في تنفيذها منذ وقت مضى والبعض الآخر قيد التنفيذ، مؤكدا حرص مجلس الهيئة على القيام بالواجبات الموكلة اليه وتنفيذ كل ما من شأنه تصحيح عمل الاجهزة التي ترتبط بها.

وأضاف: الهيئة حريصة على مراقبة وضع حقوق الانسان بالمملكة في كل جهاز حسب الصلاحيات، والتواصل مع هذه الجهات التي تصل تقاريرها للهيئة وتبدي عليها الملاحظات، مقدما الشكر لأعضاء مجلس الشورى على اهتمامهم وحرصهم الراقى في سبيل الارتقاء بعمل هيئة حقوق الانسان. وأفاد المعدي بأن الهيئة انتهت من وضع خطتها الاستراتيجية، وتعمل على تنفيذ المبادرات وفق خططها والامكانيات المالية والادارية المتاحة، مشيرا إلى أن هناك خطة لإنشاء فرعين في جازان والمدينة المنورة، فيما بدأ العمل في فرعي تبوك والقصيم.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## • الشورى يناقش تمثيل المرأة في • حقوق الإنسان • وتعديل نظام • الجرائم المعلوماتية •

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 11 شعبان 1436 هـ - 29 مايو 2015 م  
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

يناقش أعضاء مجلس الشورى خلال جلسة يوم الإثنين المقبل توصيات عدة، أبرزها يتناول تمثيل المرأة في هيئة حقوق الإنسان، وتعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ليوئم الأشكال الجديدة من إساءة استخدام التقنية والشبكات. ومن التوصيات المطروحة للنقاش تحت القبة الأسبوع المقبل - بحسب البيان الصحافي الصادر عن المجلس أمس- وضع آليات وفق معايير ومؤشرات محددة لرصد وتوثيق ومتابعة حالة حقوق الإنسان في المملكة. كما سيناقش الأعضاء مسألة الإسراع في تعديل نظام الهيئة بما يعزز استقلالها المالي والإداري ويوفر الحوافز المالية، التي تمكن الهيئة من استقطاب الكفاءات المتخصصة ويضمن سرعة استجابة الجهات الحكومية لها. ومن التوصيات المعروضة للنقاش ضمان تمثيل المرأة في عضوية مجلس الهيئة والتنسيق مع وزارة التعليم لوضع سياسات للتربية على حقوق الإنسان ودمج قيم حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية في جميع المراحل الدراسية. ومن المواضيع المدرجة على جدول اقتراح تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 17 وتاريخ 1428/3/8 هـ، المقدم من أعضاء المجلس الدكتور فايز الشهري، والدكتور عوض الأسمرى، والدكتور جبريل العريشي، والدكتور عبدالعزيز الحرقان استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى. ورأى مقدمو المقترح أن التطبيق العملي لمواد نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية منذ صدوره في العام 1428 هـ أثبت أن الحاجة ملحة لتعديل وإضافة مواد جديدة بناء على عدد من المسوغات الموضوعية والتنظيمية منها ظهور مستجدات في الوسائل التقنية، التي أعقبت صدور النظام، وظهور أشكال جديدة من إساءة استخدام التقنية والشبكات، وعدم التوازن بين المواد والجرائم المستحدثة نتيجة التطور الهائل في التقنية واستخداماتها.

ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة مشروع النظام الأساس لجمعية الكشافة العربية السعودية المعاد إلى المجلس لدراسته، والعقوبات التي تطبق على مخالفات أحكام نظام الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويناقش أعضاء المجلس مقترح تعديل المادة 17 من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 161 وتاريخ 1428/5/11 هـ، ومقترح مشروع نظام تنمية الابتكارات. ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس ليوم الثلاثاء، تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المقدم من عضوي المجلس الدكتور ناصر بن داود، والدكتور موافق الرويلي، استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مقترح مشروع نظام هيئة الأمومة والطفولة المقدم من عدد من أعضاء المجلس، استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.



## • الجوازات: استخراج جواز سفر لكل مواطن من دون مرافقين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م  
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

حثت المديرية العامة للجوازات المواطنين على استخراج جواز سفر مستقل لكل مواطن من دون إضافة مرافقين، موضحة أنه في حالة إصدار تصريح سفر لصاحب الجواز فإن التصريح سيضم جميع المرافقين إن وجدوا على الجواز. وأوضح المتحدث الرسمي للجوازات المقدم أحمد اللحيان في بيان صحفي أمس، أن الجوازات منذ فترة طويلة تحت المواطنين عند الرغبة في إصدار أو تجديد جوازات السفر أن يتم طلب جواز سفر مستقل لكل مواطن، مهما كان عمره لما لذلك من ضمان لحقوقهم، وتسهيلاً لسرعة إنهاء إجراءات سفرهم وتنقلهم في الخارج. وبيّن أن المديرية العامة للجوازات لاحظت أن عدداً من المواطنين حاملي الجوازات سارية المفعول التي تحوي مرافقين يتقدمون بطلبات إعادة إصدار لجوازات السفر بغرض فصل كل مرافق بجواز مستقل، ليتمكنوا من إصدار تأشيرات سفر لهم من سفارات الدول التي يرغبون السفر إليها التي رفضت إصدار تلك التأشيرات، نظراً لكونهم مرافقين ولا يحملون جوازات سفر مستقلة.

ولفت إلى أن نظام تصاريح السفر لأفراد الأسرة يتعامل آلياً مع صاحب الجواز، وعند إصدار التصريح له سيتم تلقائياً منح جميع المرافقين في الجواز ذلك التصريح، داعياً جميع المواطنين الذين يحملون هويات وطنية إلى الاستفادة من خدمات الجوازات الإلكترونية (أبشر) في إصدار وتجديد جوازات سفرهم أو جوازات سفر أفراد أسرهم، مشيراً إلى أن مدة تسلّم جواز السفر بعد إصداره أو تجديده إلكترونياً 90 يوماً حداً أقصى.

## شاب يطعن والده في «الباحة» بسبب منعه من الخروج

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م  
[اضغط هنا](#)

الباحة - عثمان سعيد

تعرض «خمسيني» في منطقة الباحة الجمعة الماضي، إلى الطعن بألة حادة من ابنه الشاب، وذلك بسبب خلاف عائلي نشب بينهما.

وأوضح المتحدث الإعلامي في شرطة منطقة الباحة العقيد صالح طراد، في بيان صحفي أمس، أن غرفة عمليات شرطة المنطق، تلقت بلاغاً صباح يوم الجمعة الماضي، من شاب يفيد بأن والده يهدده بواسطة سلاح ناري من نوع «رشاش»، وعلى إثره انتقلت الجهات الأمنية إلى المنزل، إذ عثرت على شاب يبلغ من العمر 22 عاماً، قال إنه طعن والده بسكين داخل المنزل، بسبب منعه له من الخروج، وتهديده لفظياً بإطلاق النار عليه من خلال السلاح، في حال خروجه، إذ نقل والده إلى المستشفى من خلال أحد إخوته.

وقال طراد إنه تم التحفظ على الشاب، وانتقال الفرق الأمنية إلى المستشفى، ليتضح تعرض والد الشاب الذي يبلغ من العمر 56 عاماً، للطعن في الجانب الأيمن، وحالته الصحية مستقرة، لافتاً إلى أنه عند سماع أقوال الأب أفاد بأنه تعرض إلى الطعن بألة حادة من ابنه بسبب خلاف عائلي، وأن ابنه يعاني من حالة نفسية، منكرًا تهديده لابنه في حال خروجه من المنزل.

وأضاف طراد أنه تم توقيف الابن وإشعار الجهات المعنية لاستكمال إجراءات التحقيق في القضية.

## • الأخطاء الطبية: مرضى • يبالغون.. وأطباء • عابثون..

### والإدانة 10% فقط

المصدر: جريدة الحياة الأحد 13 شعبان 1436هـ - 31 مايو 2015م  
[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري

برد رئيس سابق للهيئة الصحية الشرعية في منطقة الرياض ومحام نماذج مثيرة من ادعاءات مرضى في شأن أخطاء طبية مزعومة، وأخطاء حقيقة شنيعة ارتكبتها أطباء. ومن ذلك ادعاء مريض على طبيبة بأن عملية الولادة القيصرية غيرت ملامح المولود. وامتناع مسعفين عن إنقاذ حالة لأن أهل المريض شتموهم! وخلاف بين أطباء انتهى بتركهم بطن المريض مفتوحة وغادروا غرفة الجراحة! (للمزيد)

وأشار الرئيس السابق للهيئة الصحية الشرعية بمنطقة الرياض الدكتور حمد الرزين، والمحامي إبراهيم المسيطر، أمام دورة للجوانب القانونية عن الأخطاء الطبية، أقيمت أخيراً في الرياض، إلى أطباء يتجاوزون الاستشاريين، ويتسببون بكوارجت طبية لمرضاهم، وأطباء يجرون جراحات اعتماداً على التشخيص بالخبرة فقط. لكنهما قالوا إنه مع ذلك فإن نسبة الإدانة في قضايا الأخطاء المرفوعة على الأطباء خلال 3 سنوات لم تتجاوز 10 في المئة.

وتحدث الرزين عن طبيب مشهور في التجميل قام بكسر الفك السفلي لمريضة وجبره مرتين، من دون أن يعمل له صورة أشعة، معتمداً على صورة أشعة عملت في مستشفى آخر، ما اضطر المريضة إلى الذهاب للعلاج في أميركا حيث أكتشف أن الفك العلوي هو المصاب!

ولفت الرزين إلى أن بعض الجراحات تشابه عمليات التستر التجاري، قد يمر بعضها لأعوام من دون أن تكتشف مثل ما حدث لطبيب في الرياض يجري جراحات في الظهر منذ الثمانينات، ولم يقع في خطأ طبي حتى العام 2012، فأتضح أنه لا يحمل شهادة تخصص دقيق في العمل الذي يجريه.

ومن القصص الغربية تطبيق طبيب مشهور في «التخسيس» طريقة علمية غير مجربة على البشر على أحد المرضى بالسمنة ما أدى إلى وفاته، لتشطب الهيئة ترخيصه الطبي وتم إحالته إلى التحقيق الجنائي، وآخر اختصاصي استخدم آلات طبية من دون معرفة كبيرة باستعمالها ليفصل ركبة مريض إلى جزأين.

وذكر المحامي المسيطر قضية رفعت على رئيس فريق طبي غادر غرفة الجراحة وترك بطن المريض مفتوحة، بسبب نزاع مع طبيب آخر. وأشار إلى قصة منتحل صفة طبيب استشاري، استقدم زوجته، ومنحها زوراً شهادة اختصاصية نساء وولادة، ليقوما بعد ذلك بنشر الإعلانات في وسائل الإعلام، وعلاج عدد من الحالات قبل أن يُكتشفاً بخطأ طبي، وتتم إحالتهما إلى التحقيق الجنائي.

## استقبل عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد الجفري: المملكة تعيش عهداً من الحزم عنوانه • المواطن وحماية حقوقه

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 11 شعبان 1436 هـ - 29 مايو 2015م  
<http://www.alriyadh.com/1052165>

الرياض - محمد الشيباني  
أكد نائب رئيس مجلس الشورى د. محمد الجفري خلال لقائه مع عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد مارتن كروينترز، أن المملكة حريصة على مكافحة الفساد عبر إستراتيجيتها الوطنية لحماية النزاهة، فهي تعيش عهداً جديداً من الحزم عنوانه «المواطن وحماية حقوقه».

وقدم د. الجفري خلال استقباله عميد الأكاديمية في مكتبه، نبذة عن مهام المجلس والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به ولجانه المتخصصة.

واستعرض إنجازات المملكة في مجال مكافحة الفساد وحماية النزاهة، وما تقوم به من جهود عبر إستراتيجيتها الوطنية لحماية النزاهة، وحرصها على حضور الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال.

وأكد د. الجفري خلال اللقاء أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، ومنذ بداية عهده المبارك دشّن حزمة من الإصلاحات التي استهدفت القضاء على البيروقراطية، ورفع مستوى التنسيق والإنجاز، عبر اختصار العديد من المجالس العليا في مجلسين سياسي واقتصادي، لافتاً النظر إلى أن المملكة تعيش عهداً جديداً من الحزم عنوانه «المواطن وحماية حقوقه».

بدوره، أعرب كروينترز عن تقديره للحفاوة التي وجدها خلال زيارته لمجلس الشورى، لافتاً إلى أن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد تسعى للتواصل والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، ودعم الجهود الدولية في هذا الصدد، وتعزيز العمل على مكافحته بتوفير التعليم والتدريب المهني، والدراسات والأبحاث، وتقديم المساعدات التقنية ذات الصلة، وتشجيع التعاون الدولي لمواجهته.

## • التأهيل الشامل“ ينظم برنامجاً تعريفياً بقضايا الإعاقة في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 11 شعبان 1436 هـ - 29 مايو 2015م  
<http://www.alriyadh.com/1052199>

الرياض - راشد السكران، هادي الغامدي  
نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بمركز التأهيل الشامل للذكور بالرياض الأربعاء الماضي، برنامجاً بعنوان «إنساني.. شرف لا أذعيه» في فندق الفورسيزون في الرياض

وقال إبراهيم بن عبدالله المنيع المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة الرياض، إن البرنامج يستهدف توعية المجتمع بقضايا وحقوق ذوي الإعاقة، مشيراً إلى أن الفعاليات ضمت جلستين حواريتين الأولى تسلط الضوء على الخدمات وأوجه الرعاية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية لفئة المعاقين، والجلسة الثانية تناولت مفهوم الإنسانية بشكل عام وعند التعامل مع ذوي الإعاقة على وجه الخصوص.

وشاركت عدد من المجمعات التجارية بعدد من الفعاليات المصاحبة على مدى ثلاثة أسابيع.



## مختصو علم الاجتماع والجريمة يجمعون:

# • المدرسة والأسرة والمسجد“ حلقات متصلة في حماية الشباب

## الصغار من الانحراف

المصدر: جريدة الرياض السبت 12 شعبان 1436هـ - 30 مايو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1052440>

الرياض - سعيد المبارك

أجمع مختصون في علم الاجتماع والجريمة أن الدور التكاملي ما بين الأسرة والمدرسة والمسجد أمر ضروري لحفظ الشباب صغار السن من الاختراق والاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية، مؤكدين بأن استهداف تلك الجماعات تستهدف صغار السن في ظل غياب الرقابة والتحصين الجيد من قبل الأسرة والمدرسة والمسجد.

واستطلعت "الرياض" آراء بعض الأكاديميين وخبراء الاجتماع والجريمة، للوقوف على ظاهرة الأرهاب وتأثير الجماعات الإرهابية على صغار السن، وبيان الدور التكاملي ما بين الأسرة والمدرسة والمسجد لحفظ أبناءنا الشباب صغار السن من الانحراف والإنجراف وراء مغريات الجماعات الإرهابية.

دور المساجد

التوعوي ضعيف

بدايةً، أكد أستاذ علم الاجتماع والجريمة المشارك بكلية الملك خالد العسكرية، د. فهد بن علي الطيار، أن الجماعات الإرهابية تغري صغار السن للانضمام إليهم بإعطائهم أسماء رنانة تشجيعية، بالإضافة للإغراءات المادية وتحريك النعرات الدينية بما يشوشهم، كما يصورون لهم بأن المجتمع منحرف.

وأشار د. الطيار إلى أن المساجد لا تقوم بدورها من حيث التوعية الذي أطلق عليه بالضعيف، وأنها تتناول الأمور الخارجية دون الداخلية مطالباً بتحديث تلك الخطب، كما قلل من دور المدارس في جانب توعية الطلاب والطالبات، واصفاً دورها بالضعيف جداً في ظل وجود مرشدين داخل المدارس غير متخصصين، وقال: مرشدي المدارس يؤدون دور الإرشاد كوظيفة وليس مهنة وأن دورهم ورقي فقط.

وبيّن الطيار أن على الأسرة متابعة كل من قنوات التواصل الاجتماعي ومتابعة الألعاب الإلكترونية التي تمنى العنف لدى الأطفال، وأن يكون عوامل جذب للأبناء منذ الصغر من خلال الصحف والقنوات التلفزيونية، لاحتوائهم من أي تدخلات تستهدفهم وتخترقهم من قبل الفئات الضالة، موضحاً بأن الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، شركاء في وقاية الأبناء من الأفكار المضللة والمشبوهة، مطالباً بإيجاد حزم من قبل الأسرة والمدرسة لضبط الأطفال، وأن يكون هناك تكاتف كامل بين المجتمع والدولة وتنمية الحس الوطني في المجتمع.

جماعات إرهابية تغري صغار السن للانضمام إليها بإعطائهم أسماء رنانة تشجيعية

وأردف أستاذ علم الاجتماع والجريمة المشارك بكلية الملك خالد العسكرية أن انحراف الأبناء يعود ربما للتفكك الأسري أو الانحراف الاجتماعي لأحد الأبوين أو فقدان أحدهما وضعف التربية وعدم تلبية حاجات الأبناء النفسية والاجتماعية داخل الأسرة، والصغار سهلو الانقياد للانحراف في الأعمار ما بين 13 إلى 18 سنة في ظل غياب شخصية التركيز على الصغار لسهولة استقطابهم

من جانبه، أبان أستاذ علم الإجرام ومكافحة الجريمة والإرهاب بجامعة القصيم د. يوسف بن أحمد الرميح أن تعامل العناصر الأرهابية في الغالب يكون مع الشباب صغار السن وان التركيز عليهم يعود لأسباب عدة، منها سهولة استغلال هؤلاء الصغار وسهل استقطابهم وسهولة تغيير فكرهم وسهولة انقيادهم للتفجير.

طالب د. الرميح كلاً من الأسرة والمدرسة والمساجد للقيام بدورهم تجاه صغار السن من الأبناء ليكون عملاً تكاملياً وتحصيناً لهؤلاء الصغار من الفتن والانحراف وسد تلك الثغرات الموجودة، وقال الرميح: لاشك أن الشباب صغار السن هم خريجو عدد من المؤسسات التي تبدأ من الأسرة ثم المدرسة المسجد، وهي مؤسسات يقضي صغار السن من الشباب جل وقتهم فيها بسنة 70%، بينما تبدأ الخطورة مع تقدم هؤلاء الصغار في السن والثقافتهم على مجموعة الأصدقاء. وأضاف أستاذ علم الإجرام ومكافحة الجريمة والإرهاب بجامعة القصيم أن صغار السن من الأبناء يسهل التقاطهم من اصدقاء السوء ويسهلون لهم عمليات التفجير إذا فقد عنهم التحصين الجيد، واصفاً أعمار الأبناء ما بين 16 إلى 23 سنة بالأعمار الخطيرة والتي يسهل على اصحابها الانقياد والاستغلال والذفع به لعمل ارهابي، في ظل عدم وجود الرقابة والمتابعة وفقد حلقة التواصل الثلاثة وهي المدرسة والأسرة والمسجد.

برامج وقائية تعزز من دور الأسرة

كما أشار رئيس الدراسات المدنية في كلية الملك خالد العسكرية د. نايف بن خالد الوقاع إلى أن الجماعات الإرهابية تستخدم جميع السبل والوسائل لاستقطاب عناصر جديدة، وأنها عندما تستهدف تجنيد صغار السن فهذا يتواءم مع أهدافها، إذ إن أعمال هذه الجماعات تتنافى مع الشرع والعقل، ولذلك يستهدفون هذه الفئة من الشباب حدثاء الأسنان لأنه يسهل تطويعهم وتشكيل معتقدتهم وفكرهم ويمكن تنفيذ أي هدف من خلالهم. وذهب د. الوقاع إلى أن للأسرة دوراً كبيراً في حماية هؤلاء النشء، ولكن هذا الدور أصبح صعباً ومعقداً في ظل استخدام الجماعات الإرهابية لوسائل التواصل الاجتماعي في استهداف الشباب وتجنيدهم، وقال الوقاع: الكل مسؤول عن حماية الشباب في هذا الوطن من الانزلاق في دروب الارهاب وظلماته، فالتكاتف مطلوب والحذر واجب، وعلى الجهات الرسمية تكوين برامج وقائية وعلاجية تعزز من دور الأسرة وتساعد في التربية والتنشئة والتعليم.



## أوقاف محمد الراجحي توقع اتفاقية شراكة مع 'حركية' لنقل ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1052685>

الرياض - علي الحضان

وقعت أوقاف الشيخ محمد بن عبدالعزيز الراجحي -رحمه الله- أمس عقد شراكة إستراتيجي مع جمعية الإعاقة الحركية للكبار (حركية)، تتكفل الأوقاف بموجبه بدعم توفير 10 سيارات مخصصة ومجهزة وفق أحدث المواصفات العالمية لنقل المعاقين حركياً مما يوفر عليهم المعاناة للذهاب للمدارس وقضاء حوائجهم اليومية.

وقال عبدالرحمن العقيل مدير تطوير العمل الخيري في الأوقاف بأن هذه الشراكة تهدف لخدمة هذه الفئة العزيزة على قلوبنا من أبناء وبنات الوطن والذين يستحقون كل دعم ومساندة، وتعد خدمة ذوي الإعاقة الحركية في مجال النقل من القضايا التي يعاني منها المعاقون حركياً، وذلك في ظل ضعف الخدمات المقدمة في هذا الجانب وندرتها مما يتطلب منا ضرورة المساهمة في خفض تكاليف أجور النقل الباهظة التي يتحملها المعوق وذووه، وكذلك المساهمة في نقلهم في

الحالات الطارئة التي تتطلب سيارات مجهزة لنقلهم، إضافة إلى المشاركة بتحجيج المَعوقين حركياً والذين يصل عددهم إلى (200) حاج مَعوق سنوياً.

من جانبه أشار د. عبدالله العمرو نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإعاقة الحركية إلى أن أوقاف الشيخ محمد الراجحي أولت اهتماماً بمساعدة ذوي الإعاقة من خلال هذه الاتفاقية التي تأتي لتقدم العون في ظل عدم توفر وسائل النقل الخاصة بالمَعوقين، وللتسهيل عليهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم والتي تعينهم على قضاء احتياجاتهم ببسر وسهولة وبمواصفات خاصة، حيث سيتم بموجب الاتفاقية توفير عدد ( 5 ) حافلات سعة ( 25 ) راكبا، وعدد ( 5 ) حافلات صغيرة سعة ( 10 ) ركاب مجهزة لتلبي احتياجاتهم، مؤكداً شكره لاهتمام الأوقاف وعنايتها بدعم مختلف البرامج والمشروعات الهادفة لخدمة المجتمع، ومنها المشروعات النوعية التي تميزت بها الأوقاف؛ والتي تضمن التطور النوعي والكمي في مجال المشروعات الخيرية التي تسهم في مجالات التنمية المختلفة.



## تمتد لأشهر وبعضها يأتي بعد وفاة المراجع.. والحل بتمديد عمل العيادات التخصصية

### • مواعيد المستشفيات الحكومية تفاقم حالة المريض الصحية..!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 شعبان 1436هـ - 31 مايو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1052751>

الجبيل، تحقيق - محمد الزهراني

لا يزال طول مواعيد المراجعات في المستشفيات الحكومية يشكل الهاجس الأكبر أمام بعض المرضى، ورغم المطالب والوعود التي يقطعها عدد من مسؤولي القطاعات الصحية على انفسهم بإيجاد حل لهذه المشكلة التي تؤرق وتجهد المرضى إلا أن الوضع بقي كما هو عليه بل في كل عام تزداد الفترات طولا.

"الرياض" التقت عددا من المواطنين تحدثوا عن معاناتهم التي عاشوها في مراجعة بعض المستشفيات وتكبدتهم معاناة السفر من مسافات طويلة من عدد من المناطق للقاء طبيب، وتركزت المطالب في زيادة العمل لفترتين وزيادة الكادر الطبي ومنح المواطن حق العلاج في المستشفيات الخاصة أو منح القطاع الخاص فرصة العمل في المستشفيات الحكومية في خارج أوقات الدوام الرسمي.

معاونة في المراجعة

في البداية تحدث إبراهيم الفضلي من مكة المكرمة عن معاناته مع مراجعة مستشفى متخصص للعيون في الرياض يقول: مواعيد المراجعة للمستشفيات بالشهور، تزيد معها آلام وأوجاع المرض ما تسبب لي بمعاناة كبيرة في السفر من مكة إلى الرياض، وأضاف أسافر أحيانا عن طريق البر بسبب الحجوزات وكذلك لتقليل التكاليف والمصروفات داخل الرياض.

وقال الفضلي: قمت بإجراء عملية في عيني اليمنى وأراجع المستشفى في الرياض للمتابعة مع الطبيب، يزيد الألم مع المواعيد التي تصل إلى شهور، وخاصة أنني احتاج إلى عملية أخرى للعين اليسرى ولهذا السبب مكره أخاك لا بطل لا بد من تحمل معاناة المواعيد والصبر على السفر والترحال حتى يحقق الله لنا الشفاء، مشيراً إلى أن السبب في تباعد المواعيد يكون إما ضغطاً على الأسرة والمستشفيات أو كذلك فترة علاج لا بد من المرور بها حتى يتأكد الطبيب المعالج من صحتك.

علاج تباعد المواعيد

وطالب المفضلّي بوجود إدارة مختصة في وزارة الصحة تعالج مشكلات تباعد المواعيد وطول مدتها بحيث يراعى الظروف الخاصة لكل مريض، والقادمين من خارج المدن وأن يضعوا لهذه المعاناة حلاً، مقترحاً أن يمنح المريض الذي يتعالج من خارج المدن الرئيسية تأميناً طبياً يسمح له بمراجعة المستشفيات الخاصة القريبة منه بعد إجراء العمليات على أن يتم التواصل عن طريق الإيميل أو الإنترنت عبر شبكة موحدة مع طبيبه المعالج، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في احتكار بعض المستشفيات لتخصصات معينة، ليس احتكاراً بمعناه الحقيقي ولكن "لا يوجد غيرها" على حد تعبيره وذلك مثل مستشفيات العيون، مطالباً باستحداث أقسام في المراكز الصحية أو المستشفيات العامة في المدن تعيين المريض على المراجعة والمتابعة حتى يحين موعد العملية أو الإجراء الطبي من قبل المختص في المستشفيات الكبرى.

التأمين الطبي ضرورة

ويقول فيصل الغامدي: طول المواعيد لا يقتصر على بعض التخصصات، حتى أبسطها ومنها عيادات الأسنان في المستشفيات الحكومية، فعندي مشكلة في الأسنان وراجعت مستشفى حكومياً بالجبل وبعد الكشف المبدئي منحتني العيادة موعداً بعد ستة أشهر للمراجعة فما الحل مع حل مشكلة الألم، هل أنتظر على الألم والأوجاع اليومية بسبب تسوس في الأسنان لمدة 180 يوماً، متسائلاً؛ هناك الكثير من عيادات الأسنان الخاصة المنتشرة في أحياء المدن، لماذا لا يكون هناك تعاون معها وحل هذه المشكلة، وأضاف مواعيد المستشفيات تفاقم مشكلة المريض، والحل منح المواطنين تأميناً طبياً على الأقل في بعض التخصصات كالعيون والأسنان والتي لا تحتمل التأخير في تشخيصها ومعالجتها.

ويضيف الغامدي يدفع المواطن وعلى حسابه الخاصة لعلاج الأسنان لأنه لا يتحمل الألم لذا يضطر إلى حل المشكلة الصحية في العيادات الخاصة.

طوابير الحكومية

ويرى علي منسي أن قوائم الانتظار في المستشفيات الحكومية يقابلها تسهيلات وحملات دعائية كبيرة في المستشفيات الخاصة خاصة في عيادات الأسنان، فاستنزفت المستشفيات الخاصة جيوب أصحاب الدخل المحدود الذين تحملوا أعباء كبيرة وديوناً كي يتعالجوا أو يعالجوا أحد أفراد أسرهم، وللأسف المستشفيات الحكومية "مكانك سر"، نسمع عن حلول بين فترة وأخرى لكن لم نر شيئاً على الواقع وتزيد المشكلة أكثر تعقيداً، بل كل عام تزيد القائمة طولاً والفترة اتساعاً والضحية المواطن المسكين، وللأسف أننا بدأنا نتحدث عن بطالة بين الأطباء، فعدد من الخريجين لم يجدوا وظائف خاصة ان هناك عجزاً في بعض المستشفيات في التخصصات التي يحملها الأطباء العاطلون.

وأيد أحمد الحربي وقال: أنا من عانى من طول المواعيد وأظن أن تمديد دوام العيادات التخصصية لفترتين وزيادة عدد المستشفيات وافتتاح عيادات تخصصية في المراكز الصحية في المحافظات والمراكز البعيدة عن المستشفيات أمر مهم جداً، وهذا بدوره يستلزم زيادة الكادر الطبي والصحي مع وضع حد أقصى لمدة المواعيد.

تفاقم حالة المريض

ولفت عبدالله عيدان إلى أن تأخير الموعد قد يفاقم حالة المريض الصحية خاصة من يسكن بعيداً عن المستشفيات والوصول إلى الطبيب المعني بحالته قد يستغرق أوقاتاً طويلة طويلة، الأمر الذي قد يتسبب في الوفاة لا قدر الله، مضيفاً نسمع كثيراً عن ذوي متوفى استقبلوا اتصالاً من مستشفيات للتذكير بمواعيد صاحبها قد فارق الحياة، وأردف: لا نريد أن تتكرر مثل هذه الحالات الإنسانية والتي يمكن تلافيها بسن أنظمة جديدة تسعى لتوفير حلول مناسبة لهذه المعضلة الحقيقية. مواعيد بالواسطة

وأفاد مهدي منير في بعض الأحيان إذا أردت أن تقوم بتقديم موعدك مع طبيبك في بعض المستشفيات الحكومية تحتاج إلى واسطة لعلك تجد موعداً أقرب من الموعد المعطى من مكتب المواعيد في المستشفى، وتساءل ما الذي أوصلنا إلى هذه الحال؟ وما الذي جعل المواعيد لبعض الناس بالأيام والأخرين بالأشهر والسنوات، هل السبب في نقص الأطباء أم أن أوقات دوام الأطباء تحتاج إلى إعادة هيكلة أم أن هناك مشكلة أخرى؟

والسؤال الآخر لماذا من يملك واسطة في المستشفى يقدم مواعده الى فترة قليلة بعد مواعده السابق؟ أسئلة كثيرة جداً واستفهامات تحتاج إجابة شافية من قبل المسؤولين في مستشفيات وزارة الصحة.

الحالات الطارئة

وأوضح محمد سعدان - طبيب عام - أن جميع المستشفيات تضع الحالات الطارئة في سلم العناية بالمرضى ولا شك ان مواعيد هذه الحالات تكون قريبة جداً وفي الأيام الأولى لخروجه من المستشفى اذا كان قد تم تنويمه ويعطي الطبيب المعني العديد من الإرشادات للمريض في حال حصول أي تطورات في الحالة خلال الأيام الأولى من المرض أو العملية الجراحية ومن ضمن الإرشادات التوجه إلى الطبيب دون موعد أو التوجه الى الطوارئ، ومثل هذه الأمور تعتبر حالات استثنائية لا تحتاج الاصطفاف في مواعيد عيادة الطبيب، أما مراجعات العيادات الخارجية التي لا تصنف ضمن الحالات الطارئة فهي تستمر لأسابيع أو حتى شهور لأن حالة المريض لا تستدعي أي تدخل عاجل ومراجعتة في بعض الأحيان روتينية.

مقترحات وحلول  
وطرح البعض عددا من التوصيات التي قد تعالج الوضع ولو بنسبة متوسطة وتخفف من مواعيد المستشفيات الطويلة منها  
زيادة السعة السريرية للمستشفيات في عدد من مناطق المملكة وتوفير أطباء في جميع التخصصات الطبية في تلك  
المستشفيات وتشغيل الفترة المسائية في المستشفيات الحكومية ومنح الأطباء مميزات مالية للعمل في الفترة المسائية  
إضافة إلى فتح المجال للقطاع الخاص للعمل في المستشفيات الحكومية في الفترة المسائية لتغطية النقص في بعض  
الأطباء والتخصصات واستقبال المرضى من المواطنين بسعر رمزي على أن تتحمل الوزارة التكاليف المتبقية إن  
وجدت.



## 4 مكالمات مرئية لمعتقلين في جوانتانامو مع أسرهم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 11 شعبان 1436 هـ - 29 مايو 2015م

[اضغط هنا](#)

المدينة - الرياض  
انطلقت المرحلة الـ25 للاتصال المرئي للمعتقلين في جوانتانامو يومي الخميس والجمعة بـ4 مكالمات في مدينة الرياض.  
وبلغ عدد الذين استفادوا من المكالمات الأربع التي أقيمت في الإدارة العامة للشؤون الدولية والإغاثة بالرياض حوالي 52  
فردا من رجال ونساء ومدتها 4 ساعات تقريبا. وكانت هذه المرحلة بإشراف مباشر من سمو الأمير بندر بن فيصل آل  
سعود نائب مدير عام الشؤون الدولية والإغاثة المشرف العام على برنامج إعادة الروابط العائلية. وتمت بحضور ممثلة  
اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيدة رباب سليمان وحضور منسقي الشؤون الدولية والإغاثة بالهيئة عبدالله لزام الشمري  
وسطام فهد السالم وبديعة الراوي.



## 25 مفتشا قضائيا تلمس احتياجات مراجعي 100 محكمة

### تنفيذا لتوجيهات الملك المتضمنة خدمة الشريعة والقضاء العادل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 11 شعبان 1436 هـ - 29 مايو 2015م

[اضغط هنا](#)

حامد الرفاعي - جدة  
وجه معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني مؤخرا أعضاء ومنسوبي  
قسم التفتيش القضائي بتنفيذ جولة شاملة على 100 محكمة بمختلف مناطق المملكة، حيث تشمل جولة أعضاء اللجنة  
التفتيش على 300 قاض، وذلك بهدف قياس أداء القضاة في أعمالهم والمساهمة في تحسين الأداء العملي لتحقيق سرعة  
إنجاز العمل في المحاكم وإتقانه وتطوير العمل القضائي، وتلمس العوائق، التي تحول دون البت في بعض القضايا  
المتأخرة.



وثمن رئيس التفتيش القضائي، الشيخ الدكتور ناصر بن إبراهيم المحميد، لرئيس المجلس الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، حرصه على سرعة تنفيذ هذه الجولة الواسعة، مؤكداً الحرص في أدائها بأفضل معايير التقويم، التي نص عليها نظام القضاء، ولانحة التفتيش القضائي، مشيراً إلى أن أهم ما تهدف إليه هذه الجولة هو تنفيذ التوجيهات السامية حيال التركيز على تلمس انتظام وتمييز المنتج القضائي، وتحفيز القضاة إلى الارتقاء بخبراتهم خدمة لجناب الشريعة والقضاء العادل، وتلمسا للقيام باحتياجات المواطنين والمقيمين في بلد العدل المملكة، وبين الدكتور المحميد أن هذه الجولة تهدف إلى قياس أداء القضاة في أعمالهم؛ رغبة في تحسين الأداء العملي، ودعماً للمسيرة القضائية، وسعيًا لتحقيق سرعة إنجاز العمل في المحاكم وإتقانه، وتطوير العمل القضائي، وتلمس العوائق، التي تحول دون البت في بعض القضايا المتأخرة؛ إذ تحمل هذه الجولة شعاراً تقويمياً رقابياً قضائياً، وهو «الإتقان مع الإنجاز».

وأشار إلى أنهم انطلقوا في هذه الجولة منذ بداية الأسبوع الحالي 6 شعبان، حيث تستمر الجولة لمدة 47 يوماً، وقد حرص التفتيش القضائي على تنفيذ هذه المهمة، على عدم تأثر محاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى بتحريك هذه الجولة؛ معتمداً على التوزيع العادل بين المحاكم ما أمكن؛ حيث سيتم في بداية الجولة عقد لقاء تشاوري تعريفى بين أصحاب الفضيلة المفتشين القضائيين، وفضيلة رئيس التفتيش القضائي، وفضيلة مساعده، ثم الاجتماع بأصحاب المعالي والفضيلة أعضاء لجنة فحص التقارير والاعتراضات، ثم التواصل مع الإدارة العامة لقياس الأداء والتقويم القضائي، التي أشرفت على تنظيم هذه المهمة، وسخرت كل الإمكانيات والمطلوبات لتنفيذها، واجتهدت في تسخير الأمور المساندة؛ ومن ذلك الإمكانيات الفنية والحاسوبية والمساندة الإدارية، وسوف ينطلق بعدها أصحاب الفضيلة المفتشون في مباشرة أعمالهم في سائر محاكم المملكة العربية السعودية.

يذكر أن عدد المفتشين القضائيين، الذين تم تخصيصهم لهذه الجولة يبلغ خمسة وعشرين مفتشاً بإشراف الإدارة العامة لقياس الأداء والتقويم القضائي لتنفيذ خطة للتفتيش القضائي المعتمدة من المجلس الأعلى للقضاء، والتي تضمنت تكليف الدفعة الأولى من المفتشين القضائيين - وعددهم خمسة وعشرون، حيث تشمل هذه الجولة: التفتيش على مائة محكمة، وقرابة ثلاثمئة قاضٍ من قاضي (ب) إلى رئيس محكمة (أ) من مستحقي الترقية من أصحاب الفضيلة القضاة، حتى تاريخ 30 / 4 / 1437 هـ، مع شمولها لأصحاب الفضيلة القضاة الذين لم يفتش عليهم لعام 1435 هـ.



## الاستقدام.. جلاّدون وضحية ونفق مظلم

المصدر: جريدة المدينة السبت 12 شعبان 1436 هـ - 30 مايو 2015 م

[اضغط هنا](#)

تحقيق: محمد سعيد الشريف وأمنة النجعي وعبدالرحمن جمال وماجد عسيري ويوسف الصاعدي وغازي القحطاني  
تصاعدت أزمة العمالة المنزلية في المملكة وسط ارتفاع جنوني في تكاليف رسوم الاستقدام، التي وصلت إلى أكثر من 25 ألف ريال لبعض الجنسيات التي باتت تصنفها حسب السعر والقيمة مع اتساع دائرة السوق السوداء ودخول السماسرة وتبادل الاتهامات بين للجهات المنظمة للسوق، ما أدى إلى تسارع الأحداث وارتفاع وتيرة الاحتجاجات عبر حملة إعلامية طالت مواقع التواصل الاجتماعي لعدم وجود مبادرات جديّة لمعالجة الأزمة المتواصلة منذ أكثر من 10 سنوات.

وأجبرت الإحداث المتسارعة رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام، سعد البداح، وأعضاء اللجنة على الاستقالة فيما أعلنت وزارة العمل عن إصدار تراخيص لمكاتب استقدام متخصصة وهو إجراء لم يلقِ قبول المتابعين الذين أشاروا إلى أن هذا الإجراء غير كافٍ لحل الأزمة.

ونفت اللجنة الوطنية للاستقدام في بيان لها مؤخراً علاقتها بأزمة الاستقدام، مؤكدة أنها توقفت عن توقيع الاتفاقيات مع الدول المرسلّة للعمالة منذ عام 2010، وتحول هذا الدور لوزارة العمل.

واتهمت الأسر السعودية سماسرة مكاتب الاستقدام بارتفاع تكلفة رسوم الاستقدام، فضلاً عن رواتب العمالة المنزلية ذاتها والتي أصبحت تضاهي رواتب الموظفين في الوقت الذي يشترط بعضهم عدم التعامل مع الأطفال أو حتى طبخ الطعام معربة عن قلقها في أن تنشط السوق السوداء مع اقتراب شهر رمضان والتي قد تصل رواتبهم إلى 500 ريال في اليوم الواحد أي ما يعادل 15 ألف ريال في الشهر.

لكن أصحاب مكاتب الاستقدام تفاجأوا بأن أعداد التأشيرات الصادرة الى بنجلاديش تفوق أعداد العمالة الجاهزة للعمل، مشددين على ضرورة التأكد من الإعداد المتوفرة في الدول المصدرة قبل إصدار التأشيرات حتى لا تتفاقم الأزمة. وبحسب خبراء في ملف العمالة أوضحوا أن وزارة العمل الآن تعيش مشكلة حقيقية وأنها لا تستطيع التعامل مع هذا الملف بكفاءة، مشيرين إلى أن اللجان والقطاع الخاص غير قادرة أيضا على هذا الأمر، لأنهم أصحاب مصلحة وعندما تتقاطع المصالح تصبح مخرجات العمل سيئة.

تجارب الأسر السعودية مع العمالة تقول تهاني محمد: إن ما دفعها إلى التعاملات غير نظاميات هو ارتفاع أسعار الاستقدام، والتي وصلت إلى أرقام خيالية، مشيرة إلى أن استقدام العاملة الفلبينية وصل إلى 17000 و 20000 ريال للفيزا، أما تكلفة البنجلاديشية بلغت إلى 9000 وبعض المكاتب بلغت بالسعر حتى أن أحد المكاتب طلب في استقدام البنجلاديشية 20000 ألف ريال فاضطرت إلى الاستعانة بخادمتي الحج والعمرة

وأضافت أن رواتب العاملة الأندونيسية والفلبينية بلغت تراوح بين 3000-3500 ريال وأما الخادمة الحبشية فانها تطلب في الشهر 2700 ريال وترفض التعامل مع الأطفال كأحد شروطها لقبول العمل. وتحكي حليلة لعبان أم وموظفة تجربتها مع الاستقدام بأنها قامت بإجراء الاستقدام بنفسها مرتين عن طريق السفارة الكينية دون الاستعانة بمكاتب الاستقدام مشيرة الى انها وجدت أن التكلفة اقل بلغت في المرة الأولى 8000 وأما الثانية فلم تكلفها سوى 6000 ريال.

وتتابع ان « العاملة الكينية تتقاضى اجر شهري 1000 ريال وتتحدث الانجليزية والعربية وتساعدني في جميع أمور المنزل حتى في تعليم أولادي اللغة الانجليزية وأضافت أنها كانت في احد المجمعات التجارية فجاءت أمراه غريبة إلى الخادمة وقالت لها أعطيك راتب 1500 ريال وانقل كفالتك علي لكنها رفضت.

وترى أمل علي موظفة أن أسعار العاملات المنزليات غير النظاميات يزداد مع قرب شهر رمضان والإجازات الصيفية لعلمهن بطبيعة المجتمع السعودي في هذين الموسمين، حيث تكثر الولايم والتجمعات العائلية والمناسبات. وتروي معاناتها مع سماسرة العاملات المنزليات غير نظاميات أنها في احد المرات استعانة بسماسر جلب لها خادمة اندونيسية واخذ عمولته 350 ريالا بشرط إلا تتعامل مع أطفال او الطبخ برأتب 2700 ريال وإجازة أسبوعية كل خميس وجمعة والسماح لها بالخروج خلال أيام الأسبوع للقاء صديقاتها وكانت تظهر عليها بعض السلوكيات غير السوية فعاودت الاتصال بالسماسر الذي جلبها وأخبرته بانى أريد غيرها جلب لي خادمة عمرها 16 عاما حبشية براتب 1000 ريال ولكني رفضت لصغر عمرها وأخيرا قررت الاستعانة بمكتب استقدام واستقدمت عاملة منزلية وأكملت مع 6 سنوات ولا زالت موجودة.

وأبدت تهاني موظفة تعجبها من ارتفاع الأسعار غير المبررة ومتسائلة عن خلف هذه الأزمة وأين دور الجهات الأمنية في مكافحة سماسرة الخادمت المنزليات غير النظاميات ودور أفراد المجتمع في نبذ غير النظاميين. وقالت عبير الفوتواوي أم وموظفة: إنها تتعامل مع الخادمت بالساعة وتزيد معاناتها معهن خلال شهر رمضان حيث تزيد الخادمة على سعر الساعة الواحدة خمس ريال مشيرة الى اجمالي ما تدفعه في اليوم يصل الى 400 ريال، وهذا أمر مرهق للأسر من الناحية المادية مطالبة بتطبيق نظام صارم يمنع التلاعب بأسعار الاستقدام ويقضي على سماسرة الخادمت. أما سحر القثامي موظفة: تقول إنها في إحدى المرات استعانة بخادمة حج وعمره عن طريق سماسرة اندونيسية أخذت 100 ريال عمولتها مقابل خادمة إلا أنها جاءتني الخادمة وهي حامل وأنا لا أعلم وتفاجأت بها بعد أسبوعين تجهض نفسها لدي في المنزل وفورا قمت بالاتصال على السماسرة وأخذتها بدون أي رعاية طبية ومن بعدها لم استعن بأي سماسرة ولم أستقدم وتركت عملي وأصبحت ربة منزل خوفا على أطفالي وأسرتي.

وقالت سعاد الزهراني: إنها تعاملت مع الخادمت غير النظاميات بعد أن تأخر مكتب الاستقدام في إحضار خادمتها، مشيرة إلى أنها لم تتعامل مع خادمت براتب الشهر لأنه مبالغ فيه، بل تتعامل مع خادمة بساعة وتحاسبها على الثماني ساعات 600 ريال وإلى الآن لا زالت أوراق استقدامها معلقة.

وقالت أم يوسف وهي معلمة أنه تستغرب إلى تصاعد أزمة العمالة وسكوت وزارة العمل طول الفترة الماضية على استغلال بعض مكاتب الاستقدام للأزمة ووضع أسعارا خيالية في حين يرى محمد سلمان وهو طبيب أن أزمة العمالة المنزلية أثبتة اننا للأسف نسير خلف الدول المجاور في حل مشكلتنا وتسأل لماذا تحصل مثل هذه الازمات البسيطة في دول الخليج ولماذا لايجروأحد على تجاوز الجهات الحكومية واستغلال حاجة الناس، كما فعلت بعض مكاتب الاستقدام على مرأى وزارة العمل الصامتة طول وقت الأزمة.

أصحاب المكاتب والتأشيرات الصادرة

أكد بعض أصحاب مكاتب الاستقدام أنهم تفاجأوا بأعداد متواضعة من العمالة البنجلاديشية الجاهزة والمستعدة للسفر مقابل أعداد كبيرة من التأشيرات، التي تم إصدارها، مشيرين إلى أنه لم يجر التأكد الأعداد المتوفرة في الدول المصدرة، قبل إصدار هذا الكم الكبير من التأشيرات. وأشاروا إلى أن مكاتب الاستقدام السعودية اكتشفت توفر 3000 عامل بنجلاديشي، في وقت أعلنت الأخيرة عن توفر نصف مليون عاملة، هذا بجانب عدم إتاحة الفرصة للمكاتب البنجلاديشية في التعامل مع برنامج مساند كل هذه الأمور تسبب في تقادم أزمة الاستقدام.

ويضيف صاحب مكتب استقدام ماجد الهقاص أن المكاتب السعودية اكتشفت أن المكاتب البنجلاديشية لم تقم بتدريب أو تجهيز أي عاملة منزلية بل قامت بتدريب وتجهيز 3000 من العمالة الرجالية وعدم تفعيل برنامج «مساند» بالمكاتب البنجلاديشية، إضافة إلى فتح إصدار التأشيرات بشكل كبير، وهذا ما أدى إلى صعوبة تلبية الطلبات الكبيرة للعاملات المنزليات من مكاتب الاستقدام السعودي، وأشار الهقاص لابد من نقل ملف الاستقدام لوزارة الداخلية لعدم وفاء وزارة العمل بهذا الملف. وعلى الدول المصدرة أن تحمي الاتفاقات الدولية أي أنه لا يحق لأي دولة فك أي اتفاق بعد توقيعه، إضافة إلى مشاركة أصحاب مكاتب الاستقدام غير أعضاء اللجنة الوطنية للاستقدام، ويخشى الهقاص فشل الاتفاقية مع الحكومة البنجلاديشية بعد فشلها مع الحكومة الهندية، منوهاً بأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة مؤخراً لن يحقق الهدف فمثلاً حكومة الفلبين لا تقبل تسجيل أي مكتب جديد، فمادام تستفيد المكاتب الجديدة إذا لم تكن بإمكانها استقدام العمالة أو عدم توفر العمالة.

ويؤكد صاحب احد مكاتب الاستقدام (فضل عدم ذكر اسمه) أن هناك استغلالاً من بعض المكاتب واستغلالاً لطلب المتزايد من قبل المستفيدين، ويرجع هذا الاستغلال إلى احتكار مكاتب استقدام كبرى، وهو ما أدى إلى وصول الأسعار إلى هذا الأرقام الخالية مطالباً لجنة الاستقدام الجديد أن تعيد ثقة المستفيدين إلى مكاتب الاستقدام خاصة بعد الهجمة الشرسة، الذي تعرضت لها اللجنة على مواقع التواصل الاجتماعي، والذي ساهمت في التأثير على الرأي العام ضد اللجنة ودفعها إلى تقديم استقالتها.

#### المصالح الشخصية تتصارع

وبحسب خبراء في ملف العمالة أوضح الاقتصادي فضل البوعينين أن استقالة اللجنة الوطنية للاستقدام جاءت نتيجة ضغوطات الرأي العام، بسبب الأخطاء، التي وقعت فيها اللجنة، مشيراً إلى أن هناك أخطاء فادحة في الاستقدام من بينها العلاقات كثيرة مع الدول التي ترسل عمالهم، والارتفاع الكبير في تكلفة الاستقدام. وأضاف: «التدوير الذي حصل خلال العامين الماضيين وصل إلى مرحلة ثقيلة تحتاج إلى معالجة كبيرة من الجذور، وهذه تحتاج إلى وقت ليس بالقليل، ولست أدري كيف ستعالج وزارة العمل هذا الملف لأنه أصبح ملفاً معقداً وثقيلاً للغاية لا يمكن التعامل معه بسهولة».

وعن فشل اللجنة في معالجة هذا الأمر قال: «نعم فشلت فشلاً ذريعاً، أدى إلى إحداث مشكلة في سوق الاستقدام، وتحديدًا سوق العمالة المنزلية، وتسببت في كثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية والمالية لأسباب مرتبطة بهذه المشكلة تحديداً». وعن الحلول التي لدى وزارة العمل قال «أعتقد أن وزارة العمل الآن تعيش مشكلة حقيقية خاصة وأنها لا تستطيع التعامل مع هذا الملف بكفاءة، بل إنها في فترة من الفترات، حاولت أن تبعد هذا القطاع بأكمله.

وعن عمل اللجنة بعد التشكيل الجديد قال «من الخبرات السابقة أثبتت هذه اللجان والقطاع الخاص بأنها غير قادرة على هذا الأمر، لأنهم أصحاب مصلحة وعندما تتقاطع المصالح تصبح مخرجات العمل سيئة، وإنما لو كان ليس لديهم علاقة في هذا القطاع ربما تكون مخرجاتهم جيدة، وأن أفضل طريقة هو عودة هذا الملف إلى الحكومة، لأنه هذا هو المعمول به دولياً، والتجربة أثبتت فشلها، فيما أن يعالج الأمر، وهذا صعب، أو يعاد ملف الاستقدام إلى القطاع الحكومي وهذا أفضل» وطلب باستمرارية العمليات التشغيلية، كما كانت عليه في السابق، وإعادة هيكلة هذا القطاع لمعالجة المشكلات الحالية».

قال الاقتصادي الدكتور توفيق السويلم بأن هناك حالات إيجاباط في المجتمع السعودي عن واقع الاستقدام خلال السنوات الماضية، وقد زابد الكثير من الجهات على الصعيدين الرسمي والخاص على هذا الملف، وكذلك المزايمة على الوطنية والسعودية في حين من يرصد الواقع خلال السنوات الماضية يرى أن عدد الأجانب ارتفع في المملكة وازدادت البطالة.

وأكد السويلم أن الاستقدام ملف يجب معالجته بطريقة واقعية بعيد عن المزايمة الاجتماعية والإعلامية، نظرًا لأن المملكة تعيش حالة تنمية اقتصادية والمجتمع السعودي يعيش مرحلة تغييرات اجتماعية وثقافية واقتصادية ويستدعي لوجود الخدم والسائقين، لافتنا إلى أن هناك 10 ملايين وافد يعمل معنا في التنمية، وبالتالي الملف بحاجة لمناقشة بطريقة واقعية.

وتابع: «نحن لم نعاتب الدول التي تحمي عمالها ومن حق المكاتب الاستقدام الأجنبية أن تكسب وكذلك المكاتب السعودية ولكن على أرض الواقع المواطن هو الخاسر الوحيد، وقد أفرطت وزارة العمل في الزيادة على هذه الملف وبالعكس لوت ذراع عدد كبير من المواطنين وضابقتهم في أعمالهم، وبالتالي فإن المشكلة تعيش منذ أمد طويل.

وبين السويلم بقوله أعتقد بأن النظرة والأسلوب يجب أن تتغير وال طول يجب أن لا تكون كردة فعل لهذا الانزعاج الموجود في الوسط السعودي، حيث يجب أن تكون هناك رؤية واضحة وإستراتيجية، خاصة أننا لا نعلم إستراتيجية حول الاستقدام وما هو موقفنا من الأجانب، ويوجد في المملكة العربية السعودية أكثر من مليون سائق، وكذلك أكثر من مليون خادمة منزلية ولو أتاحت لنا الفرصة أن نستقدم أكثر لاستقدمنا، وبالتالي فإننا أقرب إلى أن نكون متورطين بهذا الملف.

استقالة رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للاستقدام  
وكان رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح و 25 عضوا باللجنة قد تقدموا باستقالتهم من مناصبهم بطلب من وزارة التجارة بعد حملة من الضغوطات في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ونفت اللجنة في بيان لها قبل يومين علاقتها بأزمة الاستقدام، مؤكدة أنها توقفت عن توقيع الاتفاقيات مع الدول المرسلة للعمالة منذ عام 2010، وتحول هذا الدور لوزارة العمل.  
وأرجعت اللجنة ارتفاع الأسعار إلى دخول دول جديدة في استقبال العمالة المنزلية بكثافة، مشيرة إلى أن هناك شح في العمالة التي ترغب في العمل في السعودية.  
وأضافت: «خلال الخمس سنوات الماضية زاد الطلب على العمالة المنزلية في السعودية، بنسب كبيرة عن السابق، وهذا أدى إلى زيادة الطلب مع قلة العرض وارتفعت التكلفة».

زيادة الطلب.. مبررات الجهات المنظمة للسوق  
وأرجع رئيس اللجان العمالية في المملكة رضوان نضال أسباب الأزمة إلى قلة الدول المتعاقد معها على الاستقدام، بالإضافة إلى ارتفاع عدد طالبي العمالة المنزلية في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان في المملكة مع ارتفاع نسبة النساء العاملات السعوديات في قارة كبيرة مثل المملكة، مما أدى إلى وجود احتياج شديد للعمالة المنزلية لتلبية هذا الاحتياج. وأضاف نضال أنه يتفهم موقف وزارة العمل في ظل إصرار بعض الدول على وضع شروط شبه تعجيزية (مثل وضع ضمان بنكي 2500 دولار من دولة الهند) واشترط بعض الدول حدا أدنى للأجور، كما فعلت دولة الفلبين وإن كنت أتفهم أن بعض أحداث العنف الفردية، الذي حصلت في الماضي كانت السبب الرئيس في تشدد كثير من الدول مطالبا وزارة العمل بوضع سقف لتكاليف الاستقدام للحد من استغلال بعضهم للأزمة.  
ويتفق يحيى آل مقبول رئيس لجنة الاستقدام في غرفة جدة على ضرورة وضع سقف لتكاليف الاستقدام لمنع بعض المكاتب من استغلال الأزمة مع مراعاة حجم المخاطر، الذي قد تتعرض لها بعض المكاتب الاستقدام (كالنصب من بعض مكاتب الاستقدام في بلد المنشأ).

ويضيف آل مقبول أن حل الأزمة يكون يكمن في بقصر الاستقدام على الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين 4 إلى 5 أفراد إلى جانب كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الرواتب التي تبدأ من 10 ألف ريال وما فوق مستغربا من تطور الأزمة وربطها بقرب دخول شهر رمضان مشيرا إلى أن الخادمة والسائق ليست من أساسيات الحياة حتى يتم تصورها على أنه مهمة لهذه الدرجة ولا يمكن الاستغناء عنها.

ويؤكد آل مقبول أن مشكلة الاستقدام تكمن بإصدار التأشيرات بأعداد كبيرة وقبل التأكد من جاهزية الدولة المصدرة بإرسال عمالاتها إضافة إلى عدم وجود تحكم بعدد التأشيرات، وطالب آل مقبول وزارة العمل بالتأكد من جاهزية العمالة المراد استقدامها ومن ثم يتم تحديد عدد التأشيرات لكل فترة، واعطاء فترة محددة للمكاتب البنجلاديشية بتجهيز العمالة الحالية، معلقا بان القرارات التي اتخذتها الوزارة مؤخرا بشأن فتح مكاتب متخصصة ليست حلا لمشكلة الاستقدام، فمكاتب الاستقدام السعودية متوفرة بكثرة وإنما يجب توفير الاستقدام لاكثر من دولة لتغطية الطلب المتزايد على العمالات المنزليات.  
ويؤكد عضولجنة الاستقدام بمجلس الغرف المستقيل (فضل عدم ذكر اسمه) أن العمالة البنجلاديشية المتوقع لها ان تصل قبل رمضان سوف يخفف الضغط الحالي على الاستقدام من الفلبين خاصة وأن سفارة الفلبين في الرياض لم يعد بإمكانها تلبية أكثر من 30% من الطالبات المقدمة إليها من مكاتب الاستقدام السعودية بسبب كثرة هذه الطالبات موضحا إلى أن العمالة البنجلاديشية رخصية الاجور وتملك خبرة واسعة وأن كان بعض السعوديين يحفظون علي استقدامه (بسبب بعض حالات الفردية السابقة التي أدت إلى إقفال التأشيرات).

وشدد رئيس لجنة الاستقدام في الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة حامد البليهشي على ضرورة اختيار رئيس للجنة الوطنية ونائبين له ممن ليس لهم علاقة بالاستثمار في القطاع، وقال مع إعلان رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للاستقالة الجماعية لابد من هيكلة جديدة في اللجنة تبدأ بتعيين رجل متخصص في الإدارة والاقتصاد يتمتع بخبرة في المجال مع شريطة عدم وجود علاقة له في الاستثمار ليتمكن من إدارة القطاع بشكل حيادي ولا يدخل الشك من أي طرف آخر في العمل على وتر المصالح الشخصية، كما اقترح تعيين نائباً لإدارة قطاع الشركات ونائباً آخر لقطاع الاستقدام تتوفر فيهم نفس الشروط على الرئيس وقال في خضم حديثه للمدينة بأن لجنة الاستقدام في الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة

لن تتبع اللجنة الوطنية بالتخلي عن اللجنة في إشارة منه إلى تقديم الحلول والمقترحات والتوصيات للمشاركة برأيها في تطوير العمل على القطاع وحل المشكلات داخليًا وخارجيًا منوها بأن المكاتب في بلد الاستقدام غير ملتزمة بال عقود والشروط والاتفاقيات المبرمة بين البلدين مانسبب في زيادة المشكلات إلى جانب الخلافات الداخلية، التي تعيق القطاع وتعتبر بمثابة تحد أمام اللجنة الوطنية الجديدة، التي ستختار مستقبلًا ودعا البليهشي إلى عقد لقاء يجمع أعضاء لجنة الاستقدام في الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة بالتنسيق مع الأمانة العامة للغرفة.

الجانب البنجلاديشي يستغرب الغلاء

أبدى مصدر مسؤول في قنصلية بنجلاديش بجدة استغرابه من بعض مكاتب الاستقدام السعودية التي وضعت مبالغ خيالية للاستقدام على موقع مساند مشيرا إلى التكاليف الحقيقية للاستقدام العمالة من بنجلاديش مع الأرباح لا تتجاوز 9 آلاف ريال وأن أكثر من ذلك يعتبر رقم غير معقول ومبالغ فيه وطالب المصدر الحكومة السعودية النظر في قائمة هذه الأسعار، خاصة أنها موجودة على موقع رسمي للوزارة، مشيرا إلى أن تكلفة مكتب الاستقدام في بنجلاديش (الف ريال للأتعاب والفين ريال للتأشيرة والفين ريال للتذكرة) وأكد المصدر أن العمالة المنزلية البنجلاديشية ستصل قبيل رمضان في أسوأ تقدير، لافتا إلى أن سبب تأخرها يعود لسوء التنسيق بين مكاتب الاستقدام في بنجلاديش والسعودية وأن هناك نحو 2 مليون عامل وعاملة مسجلة في وزارة العمل في بنجلاديش.

عدم استجابة «العمل»

لاستفسارات «المدينة»

هذا ولقد حاولت «المدينة» أخذ رد وزارة العمل وتحركها لاحتواء الأزمة الراهن لكنها لم تستجب للاستفسارات المحررين وبعد تكرار المحاولة أكثر من مرة ردت الوزارة بأنها بصدد إصدار تراخيص لشركات استقدام متخصصة بالعمالة المنزلية، وهو خبر منشور ومتداول منذ فترة في وسائل الإعلام ولم تجب الوزارة على الاستفسارات الرئيسية، التي أرسلتها المدينة لتبيان موقفها من أزمة العمالة المنزلية المتصاعدة والحلول المقترحة.



## وزير العمل: توظيف أبناء الوطن • حق أصيل " على القطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 شعبان 1436هـ - 31 مايو 2015م

[اضغط هنا](#)

واس - الرياض

أكد وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني أن توظيف أبناء وبنات الوطن حق أصيل لهم على القطاع الخاص، منوها بسعي ذلك القطاع خلال الأعوام الماضية إلى توفير الفرص الوظيفية المناسبة للمواطنين والمواطنات، مؤكدا أهمية الشراكة التي تجمع الوزارة مع أصحاب الأعمال والغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة، للإسهام في تحقيق ما يأمل فيه المواطن من القطاع الخاص.

وأوضح في كلمة ألقاها في حفل غرفة الرياض بتخريج الدفعة الـ 22 من برامج الدبلومات المهنية المتخصصة، أن الشراكة مع القطاع الخاص لا تقتصر على التوظيف بل تمتد للمعرفة والتدريب، مشيرا إلى إدراك الوزارة بأن نجاحها مرهون بنجاح وقوة القطاع الخاص، الذي تريد أن يكون قويا وفاعلا، يدرك مسؤولياته تجاه الوطن، كي يكون قادرا على توظيف الشباب السعودي، وتمكينه من إدارة وقيادة منشآت القطاع الخاص.

وأبان أن الوزارة تسعى جاهدة لمشاركة مختلف الجهات ذات العلاقة، في جعل الشباب والشابات أبناء الوطن الخيار الأول للمنشآت، وذلك من خلال العمل على تطويرهم عبر التدريب وإكسابهم المهارات التي يحتاجها سوق العمل، لافتا إلى أن الوزارة تعطي اهتمامها لأصحاب المنشآت الصغيرة، وتشجعهم وتساعدهم لتسهيل أعمالهم، لإيمانها أن هذا القطاع سيقوم باحتضان الكفاءات الوطنية الشابة.

وفي سياق تخريج 180 شابا حصلوا على الدبلومات المهنية بغرفة الرياض وجه الوزير شكره لغرفة الرياض، لجهودها في تأهيل الكفاءات السعودية، وتوفير احتياجات سوق العمل.

وقال: «هذه المناسبة أحد عناوين التعاون بين الغرفة والقطاع الخاص والوزارة»، وشكر الشركات والجهات التي أسهمت مع الغرفة في تنفيذ البرامج التدريبية والتوظيف. وهنا الخريجين وتمنى لهم النجاح في حياتهم العملية وخدمة الوطن، مؤكداً لهم أن المهنية والخبرات والمهارات التي اكتسبها سيجعل القطاع الخاص يتمسك بهم ويحرص على تطويرهم.

بدوره تعهد رئيس الغرفة التجارية الصناعية في الرياض الدكتور عبدالرحمن الزامل، أن تكون غرفة الرياض وباقي الغرف السعودية داعمة ومساندة للوزارة، مؤكداً أن قطاع الأعمال منفتح بالتعاون البناء مع وزارة العمل، لتحقيق أهداف الدولة في تنمية الموارد البشرية الوطنية والتوظيف.



## 55 % من رواتب السعوديين بالقطاع الخاص دون 3500 ريال

المصدر: جريدة المدينة العدد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م  
[اضغط هنا](#)

سعيد الزهراني - الطائف

كشف تقرير رسمي أن عدد المسجلين في التأمينات من السعوديين وصل إلى 1688587 مشتركاً برواتب تتراوح ما بين 1500 ريال إلى أكثر من 10 آلاف ريال لافتاً إلى أن عدد الذين تقل رواتبهم عن 3500 ريال بلغوا نحو 926946 موظفاً وموظفة بما يقارب 55% من عدد السعوديين.

وتضمن التقرير الصادر عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية أعداد الموظفين والموظفات السعوديين وفقاً للرواتب الشهرية حيث بيّن أن نحو 47330 موظفاً رواتبهم ما بين 1500 إلى 1999 ريالاً، و 15392 موظفاً رواتبهم ما بين 2000 إلى 2499 ريالاً، و 19214 موظفاً رواتبهم ما بين 2500 إلى 2999 ريالاً، و 845010 موظفاً رواتبهم ما بين 3000 إلى 3499 ريالاً، و 108971 موظفاً رواتبهم من 3500 إلى 3999 ريالاً، و 78848 موظفاً رواتبهم ما بين 4000 إلى 4499 ريالاً، و 41450 موظفاً رواتبهم ما بين 4500 إلى 4999 ريالاً، و 116851 موظفاً رواتبهم ما بين 5000 إلى 5999 ريالاً، و 58983 موظفاً رواتبهم ما بين 6000 إلى 6999 ريالاً، و 51144 موظفاً رواتبهم ما بين 7000 إلى 7999 ريالاً، و 47012 موظفاً رواتبهم ما بين 8000 ريال إلى 8999 ريالاً، و 36398 موظفاً رواتبهم من 9000 إلى 9999 ريالاً، و 221984 موظفاً رواتبهم أكثر من 10 آلاف ريال.



## العقلا: الدولة تدعم الضمان بـ ٢٧ ملياراً سنوياً

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 11 شعبان 1436 هـ - 29 مايو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150529/Con20150529774306.htm>

عوض الشتيلي (المجمعة)

كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد العقلا أن الدولة تدعم الضمان الاجتماعي سنوياً بـ 27 مليار ريال، مشيراً إلى إيداع كامل المبالغ التي تتم عن طريق مصلحة الزكاة والدخل في حساب خاص عن طريق مؤسسة النقد وتمثل 50% من ميزانية الضمان.

وبين عقب توقيع مذكرة تفاهم بين وكالة الشؤون الاجتماعية بجامعة المجمعة ووكالة الضمان الاجتماعي بالوزارة، لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي والبحث عن المحتاج المتعفف، أن 115 مكتبا للضمان الاجتماعي تقدم خدماتها للمستفيدين في جميع المناطق، مضيفا: منذ عام 1427 هـ يتم الصرف للمستفيدين عن طريق بطاقات صراف خاصة، حيث يتم إيداع المبالغ في بداية كل شهر، لافتا إلى أن الميزانية الشهرية للمعاشات الشهرية 1400 مليون ريال، فيما يتم تسديد فواتير الكهرباء للمستفيدين بمبلغ 90 مليون ريال، وتبلغ المساعدات النقدية للغذاء 240 مليون ريال، والمساعدات العاجلة أكثر من 500 مليون ريال.



## وفد بروناي دار السلام يزور سجون الرياض

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 11 شعبان 1436 هـ - 29 مايو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150529/Con20150529774472.htm>

فهد المطيري (جدة)

استقبلت المديرية العامة للسجون، ممثلة بسجون منطقة الرياض، وفدا من كبار موظفي وزارة الشؤون الدينية ببروناي دار السلام للمملكة. وتأتي الزيارة لرغبة وفد بروناي دار السلام في مقابلة المسؤولين في المحاكم والقضاء، ومشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، وإمارة منطقة الرياض، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمديرية العامة للسجون؛ لرصد جوانب التجربة القضائية والعدلية في المملكة المستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في هذا الجانب الحيوي والرئيسي. وتم عبر اللقاء تقديم عرض مرئي للوفد عن كيفية تطبيق الأحكام وتنفيذها في السجون منذ صدورها من المحاكم حتى يتم تنفيذها داخل السجون، وكان للوفد العديد من التساؤلات التي تم الإجابة عنها حول ما شاهدوه عن برامج العفو ونظام اليوم العائلي بالإصلاحية، وكذلك الزيارة العائلية خارج الإصلاحية وما يتم فيها من ضوابط وإجراءات تحفظ للنزول كرامته في سبيل ضمان تطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية المقدمة للنزلاء لإعادتهم لمجتمعهم أعضاء صالحين.



## قبول البرماويين بمدارس المدينة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 12 شعبان 1436 هـ - 30 مايو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150530/Con20150530774699.htm>

مهل العوفي (المدينة المنورة)

أبلغت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة المدينة المنورة، عبر تعميم وزعته على جميع مدارس المنطقة، بقبول أبناء وبنات الجالية البرماوية للعام الدراسي 1436-1437 هـ وفق الشروط المرفقة باستثناء شرط تجديد الإقامة. وبينت الإدارة في النقاط المحددة للقبول أنه يتم قبول الطلاب في الصف الأول الابتدائي وتسجيلهم في نظام (نور) واستمرار من هم على مقاعد الدراسة وإحضار ما يثبت أن الطالب أو الطالبة من أبناء الجالية البرماوية من قبل لجنة تصحيح أوضاع البرماويين مع تطبيق شروط وضوابط القبول، حيث يكون قبولهم وتسجيلهم في نظام (نور) عن طريق المدارس مع التأكيد على أولياء أمورهم بسرعة تصحيح أوضاعهم وتقوم مكاتب التعليم وإدارة الاختبارات والقبول بنين وبنات بمتابعة ومعالجة أي معوقات تحول دون تسجيلهم.

## استغل صورة طفلة وادعى إصابتها بالسرطان وطلب تحويل الأموال

### محام: صاحب حساب "سارة" المزيف ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة سبق الأحد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م

<http://sabq.org/Ao8gde>

بدر العتيبي- سبق- الرياض:

عدّ المحامي أحمد المحميد كذبة صاحب الحساب المزيف "سارة إبراهيم" الذي يستغل صور طفلة مصابة بالسرطان على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" ويطالب بالمال والهدايا، جريمة جنائية تدخل ضمن الجرائم المعلوماتية وجرائم مكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث جاء نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص مؤكداً لما أقره الدين الإسلامي من صيانة الإنسان في دمه وماله وعرضه ومنتاسقاً مع الحقوق والحريات الإنسانية التي كفلها النظام الأساسي للحكم في المملكة للأشخاص وفقاً للتعليمات الشرعية والنظامية.

جاء ذلك بعدما كشف مغردون أن الصور التي يستخدمها صاحب الحساب المزيف المسمى "سارة إبراهيم" للتغريب بضحاياه هي لطفلة أجنبية. ثار عليه اليوم نشطاء في ساحات تويتر، أغلق حسابه، وكسب تعاطفاً شعبياً كبيراً، فكسب أموالاً وهدايا وهناك من أدى العمرة عنه وظل متخفياً تحت هذا الاسم حتى كشف أمره.

وقال المحميد تعليقاً على ما جرى: "تصنف هذه جريمة باستغلال طفلة في التسول والاستيلاء على الأموال عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث نصت المادة الثانية من نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في مادته الثانية: يحظر الاتجار بأي شخص وبأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطائه مبالغ مالية أو مزايا أو تلقياً لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسراً أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، حيث تم استغلال الطفلة في التسول والاسترقاق وربما يكون هنالك أهداف وأبعاد أمنية ومالية لمتل هذه الكذبة الإجرامية.

وأردف: شدد النظام العقوبات المنصوص عليه في هذا النظام في حالات منها: إذا ارتكبت الجريمة جماعة إجرامية منظمة كذلك إذا ارتكبت ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة وإذا ارتكبت ضد طفل حتى ولو لم يكن الجاني عالماً بكون المجني عليه طفلاً، ويطبق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتحديد الجرائم المستهدفة بالنظام والعقوبات المقدرة لكل جريمة أو مخالفة وتحديد جهة الاختصاص بمتابعتها وتطبيق العقوبات، بما يؤدي إلى تحقيق الأمن المعلوماتي، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

وساق قائلاً: نص القانون في مادته الرابعة على أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مليوني ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين وكل شخص يرتكب أيّاً من الجرائم المعلوماتية الآتية ومنها الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع هذا السند، وذلك عن طريق الاحتيال أو اتخاذ اسم كاذب، أو انتحال صفة غير صحيحة.

وأكمل: أطمئن كل من تعاطف أو شارك مع هذه الحالة لأسباب إنسانية بأنه لا يعتبر شريكاً بالجريمة ولا متورطاً بها ما لم يثبت تورطه بالقصد الجنائي وعلمه بذلك عن سبق وإصرار، وأذكر بتعليمات الجهات المختصة بعدم التحويل للحسابات الوهمية أو التعاطف مع مجهولي الهوية لحماية أمننا ووطننا وأنفسنا ولعدم إتاحة الفرصة للمجرمين بالعبث في حقوقنا.



وعن الجهات المختصة بالتحقيق في الموضوع اختتم: تختص كلاً من هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتحقيق بهذه الجريمة إضافة إلى مؤسسة النقد في صلاحياتها للكشف عن تلك الحسابات الوهمية وتطبيق الأنظمة".



## قضت وطفلها أكثر من شهرين دون حل لمشكلتها.. وجار التحقيق "الشؤون الاجتماعية" تؤكد انفراد "سبق" بهروب "نزيلة تبوك"

المصدر: جريدة سبق الأحد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م  
<http://sabq.org/Um8gde>

عوض العطوي- سبق- تبوك:  
أكد فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة تبوك صحة ما نشرته "سبق" عن هروب إحدى النزيلات السعوديات برفقة طفلها الذي لا يتجاوز العامين، فجر أمس الجمعة، من مكتب الرعاية الاجتماعية بتبوك.  
وقال المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة تبوك أسعد عبدالله أبو هاشم لـ "سبق" إن دار الحماية قدمت بلاغاً للدوريات الأمنية بالمنطقة عن هروب النزيلة في حينه، مشيراً إلى أن التحقيق جار عن الأسباب وعن دور حراسات الدار، مضيفاً أنه فور الانتهاء من التحقيق سينشر توضيحاً عن ذلك.  
وكانت "سبق" قد انفردت بنشر خبر أمس عن هروب إحدى النزيلات السعوديات برفقة طفلها الذي لا يتجاوز العامين فجر أمس الجمعة، من مكتب الرعاية الاجتماعية بتبوك وأن البحث لا يزال جارياً عنها.  
وأكدت المصادر لـ "سبق" أن النزيلة سعودية وأم لطفل، وقضت أكثر من ثلاثة أشهر ونصف الشهر في مكتب الرعاية الاجتماعية دون أن يكون هناك حل عاجل بإعادتها إلى زوجها، بعد أن سجلت قضيتها لدى محاكم تبوك قضية "عضل"، وكذلك تأجيل الجلسات في المحكمة العامة إلى 21 شعبان 1436 هـ كان أحد الأسباب، مع أن مكتب الرعاية في تبوك قد وعد في وقت سابق بأن القضية سوف تحل في أسرع وقت ممكن.



## خلال الأشهر الـ 6 الماضية الرياض وتبوك الأعلى بـ 69 قضية 255 قضية تظلم وطلب رد اعتبار ضد جهات حكومية وخاصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م  
[http://www.aleqt.com/2015/05/31/article\\_961738.html](http://www.aleqt.com/2015/05/31/article_961738.html)

عبد السلام الثميري من الرياض  
استقبلت المحاكم السعودية نحو 255 دعوى حقوقية لرد الاعتبار بطلب رسمي خلال الأشهر الستة الماضية، اشتملت على شكاوى وتظلمات ضد جهات حكومية وخاصة.  
وسجلت المحكمة العامة في الرياض النسبة الأعلى في استقبالها للقضايا بـ 40 قضية رد اعتبار، تليها تبوك بـ 29 قضية، ثم الأحساء وعرعر والطائف 16 قضية لكل واحد منها.

وبحسب تقارير اطلعت عليها "الاقتصادية" كان نصيب محاكم المدينة المنورة والخرج ومكة المكرمة وجدة ونجران إضافة إلى بيشة 37 قضية خلال الأشهر الستة الماضية من العام الحالي.

إلى ذلك تشرع وزارة العدل في التوسع في إطلاق خدمة التقاضي المرئي عن بعد للربط بين المحاكم والسجون في عدد من المناطق، حيث يستهدف إنجاز القضايا وإجراءاتها عن بعد ببسر ومرونة واختصار الوقت والجهد وتقليص حجم التكاليف المادية. ويأتي ذلك بعد أن أقر المجلس الأعلى للقضاء إجازة تقنية المحاكمات عن بُعد، وفي ضوءه أكملت وزارة العدل متطلبات إطلاق هذه الخدمة التي تمثل تحولاً نوعياً وتاريخياً على مستوى المنافسة العالمية في "سرعة" أداء العدالة بكافة ضماناتها الشرعية والنظامية، ولا سيما تخفيف الأعباء على السجناء من جهة، وحسم قضاياهم بشكل مرن وعاجل من جهة أخرى، وكذا تخفيف الأعباء على الجهات الأمنية في حراساتها وتنقلاتها، فضلاً عن القضاء على إشكالية ترحيل العديد من الجلسات القضائية المحددة سلفاً بسبب عدم تهيؤ إحصار السجناء لأي من المسوغات الشرعية والنظامية الخاصة أو العامة.

وأشار مسؤولون في "العدل" إلى أن هذا المنجز يأتي في إطار تطوير آلية العمل العدلي ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، مؤكداً أنه وبحسب قرار المجلس فإن للتقاضي السلطة التقديرية في طلب أطراف الدعوى عند قيام المقتضي الشرعي، موضحاً أن قرار المجلس استثنى قضايا الاتلافات، مشترطاً التحقق من هوية المتصل والمتصل عليه عن طريق البصمة الإلكترونية وأن يكون الاتصال حياً صوتاً وصورة، وفيما يحتاج إلى الترجمة اشترط القرار أن يكون المترجم من قائمة المعتمدين من وزارة العدل، وأن يتم كافة ما ذكر بإشراف مباشر من القاضي أو القضاة ناظري القضية للتحقق من صحة وسلامة الاتصال.

من جانبه قال المهندس ماجد العدوان مدير مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء، إن التقاضي المرئي يتم من خلال عقد جلسات المحاكمات والإنهاءات القضائية عبر الدوائر التلفزيونية، لافتاً إلى امتداد نطاق استخدام التقاضي المرئي في كافة القطاعات العدلية الأخرى، حيث يجري العمل حالياً على خطة مستقبلية لتوسيع نطاق تجربة التقاضي المرئي، لتشمل مجالات عدلية أوسع.



## • هدف: • المدارس الأهلية ملزمة بصرف أجور المعلمين خلال الإجازة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م  
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

أكد صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» أن عقد العمل الموحد للمعلمين تضمن بندا يلزم المدارس الأهلية بصرف الأجر الشهري طوال مدة العقد، مشددة على ضرورة أن يشمل العقد خلال فترة الإجازة الصيفية للطلبة.

وأشار «هدف»، عبر بيان صحافي أمس، إلى أن العقد الموحد يعد أحد المضامين التي نص عليها الأمر الملكي (رقم 121/أ)، والقاضي بزيادة رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية.

من جهته، قال مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية تيسير المفرج إن عقد العمل هو الذي يحكم العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل (المدرسة) والمعلم أو المعلمة، وينظم استحقاق الإجازات بأنواعها. وأفاد بأن ذلك لا يعفي المعلم أو المعلمة في المدارس الأهلية من الدوام في وقت إجازة الطلاب أثناء سريان العقد في حال رغبت المدرسة بذلك، أو في حال تم تكليفه بمهام وظيفية كونها منشأة قائمة تعامل موظفيها - كما يتم التعامل به في القطاع الخاص، مؤكداً أن «هدف» ترى أن سماح المدرسة الأهلية لمعلميها بالدوام من عدمه هو أمر عائد لها ولتنظيماتها الداخلية.

وبيّن أنه في حال رغبت المدرسة بالسماح لمعلميها بعدم الدوام أثناء فترة إجازة الطلاب فهي ملزمة بصرف راتب المعلم مع استيفاء إجراءات التحضير، وإصدار الفواتير الشهرية، وسداد اشتراكه في التأمينات الاجتماعية.

من جهة أخرى، أبرم وزير التعليم الدكتور عزّام الدخيل، ورئيس المؤسسة العامة للصناعات العسكرية المهندس محمد الماضي اتفاق تعاون لابتعاث 5 آلاف طالب، ضمن المرحلة الثالثة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي بعنوان (وظيفتك وبعثتك)، لشغل وظائف لدى المؤسسة بعد إكمال الطلاب فترة الابتعاث في مجالات الصناعات العسكرية وهندسة المعدات الثقيلة وهندسة الفضاء.

وأوضح وزير التعليم في بيان صحافي أمس، أن اتفاق (وظيفتك وبعثتك) يشمل تكامل الأدوار بين الوزارة ومؤسسات وهيئات القطاع العام، لتوحيد الجهود نحو تحقيق تنمية وطنية في مختلف المجالات. من جهته، قال المهندس محمد الماضي: «إن المؤسسة العامة للصناعات العسكرية ستعمل مع الوزارة في اختيار التخصصات النادرة التي توجد في الجامعات العالمية العريقة، وأن الاتفاق يشكل إضافة قيمة لهذه المؤسسة التي تعد إحدى ركائز التوظيف التقني في السعودية».

يذكر أن الوزارة بدأت منذ الأسبوع الماضي في التحضير للمرحلة الثالثة من برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي بنمط جديد يقوم على الربط المباشر بين الوظيفة ومجالات الابتعاث، بما يضمن للخريج الفرصة الوظيفة التي تم ابتعاثه من أجلها.



## • المدينة: إصابة 6 معلمات في حادثة مرورية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري  
تعرضت ست معلمات لإصابات متفرقة إثر تعرضهن لحادثة مرورية على طريق (المدينة المنورة - المهد الزراعي) صباح أمس، بعد انحراف المركبة التي تقلهن إلى المدرسة، وتم نقل المصابات إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم. ويبيّن المتحدث الرسمي بهيئة الهلال الأحمر السعودي في منطقة المدينة المنورة خالد السهلي أن العمليات الإسعافية بالمنطقة تلقت صباح أمس، بلاغاً يفيد بوقوع حادثة انحراف لمركبة تقل معلمات توجد بها إصابات بحسب البلاغ المبدئي في طريق المهد الزراعي بعد مركز التقنيش بـ ٣٠ كيلومتراً، وعلى الفور تم توجيه عدد أربع فرق إسعافية وفرق التدخل السريع والإسعاف الجوي.  
وأفاد في بيان صحافي أمس، بأنه عند الوصول إلى الموقع وبعد إجراءات الفرز الإسعافي اتضح وجود إصابتين متوسطتين الخطورة وأربع إصابات بسيطة بالنسبة للمعلمات وإصابة بسيطة لسائق المركبة، «وتم عمل اللازم من الفرق الإسعافية من إجراء عمليات التثبيت الكامل للعمود الفقري للمصابات وتركيب المحاليل الوريدية لتعويض السوائل بالجسم، وتضميد الجروح والسيطرة على النزيف».  
وأوضح أنه تم نقل جميع الحالات إلى المستشفى ما عدا إحدى المعلمات انتقلت من طريق ذوبها، فيما تمت معالجة قائد المركبة بالموقع إذ رفض الانتقال إلى المستشفى.  
من جهته، كشف مدير مرور منطقة المدينة المنورة اللواء محمد الشنبري أن الحادثة وقعت بسبب خروج مركبة طراز (بيك أب) من طريق فرعي إلى الطريق العام، انحرفت على إثرها المركبة التي تقل المعلمات.  
وأشار في بيان صحافي أمس، إلى أن معظم مسببات الحوادث تتركز على انفجار الإطارات والسرعة الزائدة وسوء الأحوال الجوية، محذراً من السرعة خصوصاً على الطرق الزراعية التي تمرّ بعدد من القرى والمواقع.

## • حماية مكة: باشرنا 650 حالة عنف وتعرش جنسي... وأهلنا

### قضايا إلى الإمارة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م  
[اضغط هنا](#)

جدة - أحمد الهلالي  
كشفت فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة تسجيل 650 حالة من حالات الحماية الاجتماعية خلال العام الحالي تمثلت في عنف جسدي، وتعرش جنسي، وهرب من المنزل، وغيرها من قضايا العنف التي تشهدها المنطقة طوال العام.  
وأكدت وجود حالات أخرى لا تتجانب مع مسؤوليها، إذ يتم رفع مثل هذه المشكلات إلى إمارة المنطقة للبت فيها بحسب المتبع في هذه القضايا، لافتة في الوقت ذاته إلى وجود عدد قليل حالياً من الحالات في دار الحماية الاجتماعية، وهي تحت الإجراء الرسمي.  
وأوضحت أن حالات العنف التي سجلت تتعلق بجوانب الحماية سواء من عنف جسدي، أم عنف نفسي، أم تعرش جنسي، أم حماية من القتل، أم الحرق، أم حرمان أم من أطفالها، أم الهرب من المنزل، أم الانتحار.  
وقال المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طايوي، إن عدد الحالات في شهر محرم وصل إلى 117 حالة، مشيراً إلى أنه تم تسجيل 101 حالة عنف في شهر صفر، فيما تم تسجيل 89 حالة عنف في شهر ربيع الأول، و115 حالة في شهر ربيع الثاني، إضافة إلى 112 حالة في جمادى الأولى، و 116 حالة في شهر جمادى الثانية من العام الحالي.  
وأوضح آل طايوي أن الحالات التي استقبلتها وحدة الحماية الاجتماعية تمثلت في حالات لنساء عنف نفسي، وعنف جسدي، وتعرش جنسي، وحالات هرب من المنزل، ومحاولة انتحار، إضافة إلى حالات استقبلتها وحدة الحماية الاجتماعية وليست لها علاقة مباشرة بها، وأحيلت إلى جهات أخرى وحالات حماية لأطفال، موضحاً أن هناك حالات اعتذرت عن الاستمرار في القضية وحلت ودياً.  
ولفت إلى أن معظم هذه الحالات من النساء والأطفال الذين حرّموا من الحقوق الأساسية في التعليم والصحة، ومن الحصول على الوثائق الرسمية لإثبات الهوية، مشيراً إلى أنه يجري التعامل مع الحالات بحسب نوعها.  
وأشار آل طايوي إلى أن بعض الحالات تتم تسوية الخلاف بين المتنازعين، وتنتهي القضية بعد الاستعانة بالاختصاصيات الاجتماعيات إذا كانت الحالة تخص امرأة، أو طفلاً وبعض الحالات يتم رفعها إلى المحكمة لأخذ حقها قانونياً.  
وتابع: «البعض الآخر من الحالات إذا كان إيذاء طفل أو امرأة يتم إيداعهم في دار الحماية الاجتماعية وهي دار مخصصة لذلك إلى حين الإنتهاء من القضية والإجراءات المتبعة في هذا الشأن».

## جدة: «النقل» تعتزم منح تراخيص لـ3 شركات متخصصة لنقل المعوقين وكبار السن

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م  
[اضغط هنا](#)

جدة - «الحياة»

تعتزم وزارة النقل أخيراً، منح تراخيص لثلاث شركات متخصصة في النقل الخاص بمنطقة مكة المكرمة، لنقل المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن فقط، خلال الفترة المقبلة. وأوضح المدير العام لإدارة الطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة المهندس محمد مدني أن مركبات الشركة المخصصة لنقل ذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة مزودة «بهيديروليك» وكرسي للمعوق وتجهيزات طبية وفنية، ترأب تحركاتها بأجهزة مركزية مرتبطة بوزارة النقل، إضافة إلى أن جميع المكالمات التي يتم من خلالها طلب «سيارة نقل خاص» مسجلة لزيادة الرقابة والأمان، إذ يتم الاتصال وتنفيذ الطلب من طريق رقم موحد لهذه الشركة. وأشار إلى أن أسعار النقل الخاص لنقل المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن ستكون تنافسية بين المستفيد والشركة، كما ستختلف ألوان المركبات عن سيارات الأجرة، وتتسع من أربعة ركاب إلى 12 ركاباً، ومحرك المركبة سيكون الحد الأدنى منها cc2400، مبيناً أنه لا يتم تركيب (الفانوس) على مركبات النقل الخاص والاكتفاء بشعار على الجانب الأيمن من المركبة والسماح لصاحب الشركة باختيار الألوان ما عدا اللون الأبيض، وسيكون لهذه الشركة رقم موحد ويعمل على مدار الـ 24 ساعة.

وأفاد خلال زيارته للمعرض المتنقل لتوثيق مشاريع جدة في نسخته الرابعة بأحد المراكز التجارية أمس، بأن كلفة المشاريع التي تنفذها وزارة النقل في محافظة جدة والمنطقة تقدر بـ 4.400 مليون ريال، وأن عدد المشاريع التي نفذت والجاري تنفيذها يبلغ نحو 390 مشروعاً، يأتي في مقدمها الطريق الدائري الثاني بمكة المكرمة، مضيفاً: «إن مشاريع الطرق الدائرية في مكة المكرمة تسير وفق الجدول المخطط له، وأن نسبة الإنجاز في هذه المشاريع كبيرة ومرضية من حيث الإنجاز وسرعة العمل، والمشاريع أصبحت في أطوار متقدمة».

واستعرض المدير العام لإدارة الطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة مشاركة الوزارة في معرض المشاريع بمحافظة جدة في نسخته الرابعة، ومشاريع الطرق التي يبلغ إجمالي أطوالها 2034.52 كيلو متر من الطرق المفردة و 230.96 كيلو متر من الطرق المزدوجة، و 1686.78 كيلو متر من الطرق السريعة، مشيراً إلى أن الإدارة لديها 170 مشروعاً تحت التنفيذ، بعضها داخل المدن وأربعة طرق دائرية، يتم تنفيذها في منطقة مكة المكرمة، إضافة إلى جانب تنفيذ عدد من مشاريع الطرق والنقل بمختلف أرجاء منطقة مكة المكرمة.

فتح مطاريف تنفيذ مشروع الطريق الدائري الثاني

> كشف المدير العام لإدارة الطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة المهندس محمد مدني، أنه تم أخيراً فتح مطاريف تنفيذ مشروع المرحلة الثالثة من الطريق الدائري الثاني في جدة وكذلك الطريق الذي يربط مطار الملك عبدالعزيز الدولي الجديد بمكة المكرمة بطول 80 كيلومتراً.

وقال: «إن العمل جار في مرحلتين لهذا المشروع الذي سيكون طريقاً سريعاً، إضافة إلى جانب تنفيذ الطريق الدائري الثاني بطول 35 كيلو متراً ابتداء من الكورنيش الجنوبي باتجاه طريق (مكة المكرمة - جدة السريع)، و جار تنفيذ طريق سريع لخدمة الشاحنات لنقلها خارج مدينة جدة بدءاً من الدائري الجنوبي حتى مركز حدا بطول 26 كيلو متراً». وأشار إلى أنه تم الاتفاق مع أمانة العاصمة المقدسة باستكمال تنفيذ طريق بحرة، مبيناً أن هناك طريقاً آخر يبدأ من تقاطع كوبري بريمان مع الحرمين وينتهي عند تقاطع طريق (مكة المكرمة - المدينة المنورة السريع) بطول 28 كيلو متراً، يتم استخدامه في حركة المركبات من مكة إلى جدة والعكس، فيما يجري وضع العلامات واللوحات وسيتم الانتهاء من هذا التقاطع قريباً.

## ترحيل 3322 وافداً.. وغرامات مالية تجاوزت ٣٨ مليون ريال معاينة 144 مواطناً و2705 مقيمين خالفوا نظامي الإقامة والعمل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م  
<http://www.alriyadh.com/1053058>

الرياض - فهد اللويح  
أصدرت المديرية العامة للجوازات قرارات إدارية شملت معاينة (144) مواطناً، و(2705) مقيمين، من مخالفي نظامي الإقامة والعمل، وترحيل (3322) وافداً، وتغريمهم بأكثر من 38 مليون ريال خلال شهر رجب.  
وقال اللواء سليمان اليحبي مدير عام الجوازات إن إحصائية القرارات الإدارية لشهر رجب تضمنت تطبيق عقوبة الإيقاف ل(144) مواطناً، و(2705) مقيمين، وشملت ترحيل (3322) وافداً، مضيفاً أن إجمالي الغرامات المالية بلغ (38,804,000) (ثمانية وثلاثون مليوناً وثمانمائة وأربعة آلاف ريال)، إضافة إلى المطالبة بمصادرة (21) وسيلة نقل استخدمت في تقديم مساعدة التنقل للمخالفين.  
وأوضح أن الجوازات عبر لجانها الإدارية في كافة مناطق المملكة تقوم بمهامها المتمثلة في إصدار العقوبات بحق مخالفي نظامي الإقامة والعمل بعد أن يتم ضبطهم من قبل الجهات المختصة.  
ودعا اللواء اليحبي جميع المواطنين والمقيمين إلى عدم التعامل مع المخالفين، محذراً من تقديم أي وسيلة مساعدة لهم سواء بالنقل أو الإيواء أو التشغيل أو التستر عليهم حتى لا يتعرضون للعقوبة والغرامة.  
وكانت المديرية العامة للجوازات قد أصدرت (5014) قراراً إدارياً خلال الشهر الجاري، تضمنت عقوبات متنوعة حسب نوع المخالفة.  
تجدر الإشارة إلى أن وزارتي الداخلية والعمل قد أطلقت حملة إعلامية لزيادة الوعي والتنبيه بتجنب ارتكاب مخالفات نظامي الإقامة والعمل وتحمل شعار (كن نظامي) تفادياً للعقوبات المترتبة عليها.

## ”الإحصاءات“ تتوقع زيادة عدد السكان عشرة ملايين نسمة خلال 11

عاماً

## الشباب ينتظر إقرار ”الوزراء“ لإستراتيجيتهم الوطنية وإنشاء

مجلس أعلى لهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

تقرير - عبدالسلام محمد البلوي

تزايدت الحاجة مع توالي الأحداث الإرهابية الآثمة الدخيلة على مجتمع المملكة وراح ضحيتها الشباب وال كبار والصغار بفعل فئة من "الشباب" الذين غرر بهم وطال عدوانهم حتى المساجد، إلى سرعة إقرار مجلس الوزراء للاستراتيجية الوطنية للشباب بعد مضي عام ونصف من موافقة مجلس الشورى عليها ليتم بموجبها إنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية وخططها والمتابعة والتقييم والتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، التي حددتها الإستراتيجية ووزعت مهامها على أجهزة وقطاعات الدولة المختلفة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. الشباب يشكلون نحو 60% من نسبة السكان في المملكة وهم في تنامي، فحسب إحصائية تقديرية لمصلحة الإحصاءات العامة سيصل عدد السكان إلى أكثر من 31 مليوناً عام 1447 هـ بزيادة قدرها 10 ملايين نسمة، ليتأكد بذلك أهمية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لهم وإلزام الجهات المعنية وذات العلاقة بالإستراتيجية الالتزام بما ورد فيها وتوفير كافة متطلباتها المالية والبشرية.

أعضاء مجلس الشورى كثيراً ما طالبوا مؤسسات الدولة المختلفة كالتعليم والجامعات ورعاية الشباب والثقافة والإعلام باحتواء الشباب وفق عمل مؤسسي بعيد المدى، من خلال تفعيل بنود الاستراتيجية التي ركزت على قضية الحفاظ على "المواطنة الصالحة والمشاركة المجتمعية" وترسيخ الهوية الوطنية من خلال تحقيق الانتماء للوطن وتأسيس مفاهيم الوطنية والمواطنة في نفوس الشباب، وجعلت من قضاياها، المشاركة المجتمعية والغلو والتطرف والأمن الفكري والتطوع، حيث حددت الإستراتيجية هدفاً لهذه القضايا ينص على تشجيع الشباب على المشاركة المجتمعية وتنمية قدراتهم وإمكاناتهم وإكسابهم الخبرات المهمة في حياتهم بما يؤدي إلى تنمية الولاء والانتماء للوطن وعلاج المشكلات السلوكية والفكرية.

المواطنة الصالحة والمشاركة المجتمعية للتعليم ورعاية الشباب والثقافة.. أهداف لاحتواء الشباب ويرى أعضاء شورى خلال مداخلات عديدة جرت تحت قبة المجلس على تقارير التعليم والعمل ورعاية الشباب وغيرها من الأجهزة التي لها تماس كبير بشريحة الشباب، أهمية التحرك السريع نحو اعتماد منهج استراتيجية الشباب، وأشاروا إلى أن الرئاسة العامة لرعاية الشباب - رغم إنهم من صميم مهامها وجزء في مسماها - ما زالت في أنشطتها لا ترقى إلى الطموحات والتطلعات لخدمة شباب المملكة، سواء من حيث البرامج المقدمة أو مجموع المستفيدين منها، وأقر "الشورى" المطالبات بالتنسيق مع التعليم والشؤون الاجتماعية والشؤون البلدية للتوسع في نوادي الحي والساحات الشعبية وبيوت الشباب وفتح المزيد منها لاستيعاب الشباب وطاقتهم، خاصة وأن من أهم أهداف خطة التنمية الخمسية للرئاسة إنشاء مراكز للشباب بالأحياء السكنية داخل المدن ليتمكن الشباب من ممارسة أنشطتهم الرياضية والترويحية والإسهام في التنشئة القوية لهم على أساس التعاليم الإسلامية بما يحقق لهم نمواً متوازناً في جميع الجوانب، ولذلك لا بد من التنسيق بين تلك الجهات لاستيعاب الشباب وتطوير مهاراتهم بعمل جماعي مشترك بين قطاعات الدولة، كما دعا قرار للشورى بإنشاء مركز دراسات الشباب للدراسات التطبيقية لتكون مرجعاً للحكومة والمجتمع فيما يخصهم حيال توجهاتهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم، وأكدت وجود نقص حاد في توافر المعلومات والدراسات التي تتعلق بالشباب بغرض تنميتهم والمحافظة عليهم.

تأهيل الشباب للتعامل مع مؤثرات التقنية ومطالبات بمجالس محلية شبابية و فرق تطوعية بالعودة إلى الاستراتيجية الوطنية للشباب التي رفعها مجلس الشورى إلى خادم الحرمين الشريفين، يؤكد هذا التقرير ل"الرياض" أنها تسعى إلى تعميق القيم الأسرية لدى الشباب من الجنسين وتعزيز التوافق والتواصل والترابط بين أفراد الأسرة لبناء أسرة متماسكة مستقرة آمنة، إضافة إلى رفع وعي المجتمع أفراداً ومؤسسات بحقوق وإمكانات الشباب المعوقين، كما تستهدف الإستراتيجية معالجة البطالة وتمكين الشباب من الحصول على فرصة عمل مناسبة تنسجم مع ميولهم وقدراتهم واختصاصهم العلمي وتضمن لهم مستقبلاً مستقراً، كما أنها لم تغفل عن الجوانب الصحية فسعت من خلال قضايا التغذية ونمط الحياة والصحة النفسية والإنجابية إلى تنشئة جيل من الشباب يتمتع بصحة بدنية نفسية جيدة، وتناولت التعامل مع قضايا حوادث المرور ومشكلة تعاطي المخدرات والتدخين والسلوكيات البيئية، وخصصت في مجال الثقافة والإعلام محوراً وجعلت من أبرز قضاياها الانفتاح العالمي وتحديات العولمة، وقد نصت الإستراتيجية على ترشيد الانفتاح والتفاعل الإيجابي للشباب السعودي مع مؤثرات العولمة دون فقدان هويته وشخصيته الوطنية، وهدفت أيضاً من خلال قضية "الإعلام الجديد" إلى تمكين الشباب وتأهيلهم على الاستخدام الأمثل لوسائل وأدوات الإعلام الجديد، ونصت على تمكين الشباب وتأهيلهم للتعامل مع مؤثرات تقنية المعلومات وتوعيتهم بإيجابياتها وسلبياتها للمحافظة على هويتهم وشخصيتهم الوطنية، لتحتوي قضايا العولمة والتأثير في الهوية الإسلامية والوطنية.

وفي محاولة لشغل الشباب بالمفيد واغتنام أوقات الفراغ، نصت الاستراتيجية على توفير الأنشطة الترويحية النوعية في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية من خلال عنصر كفاية الأنشطة والمرافق الترويحية والرياضية، وتمكين الشباب من استثمار فراغهم بجمع فئاته وطبقاته الاجتماعية وأماكن سكنه وذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة هواياتهم واستثمار وقت فراغهم بإيجاد الفضاء والبيئة الملائمة لتشجيعهم على الاشتراك في أنشطة شبابية ترويحية من اختيارهم ومنسجمة مع ميولهم واهتمامهم.

من جهته، أكد فريق إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب أهمية تبني الاستراتيجية لتحقيق نجاحها - على أعلى المستويات السياسية وأن يتم إطلاقها في محفل رسمي برعاية خادم الحرمين الشريفين أو سمو ولي عهده الأمين، والتأكيد على أهمية إشراك الشباب بوصفهم المستهدفين الرئيسيين بهذه الإستراتيجية، ومشاركتهم تعد مبدأً حيويًا لصياغة الأنشطة والبرامج في مختلف محاورها، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير المباشر عن آرائهم وطموحاتهم وأفكارهم، وأن يكون للشباب دور مباشر في عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم في جميع مراحل الإستراتيجية والوصول إلى أكبر عدد منهم في جميع مناطق المملكة.

الإستراتيجية تشجع مشاركة الشباب المجتمعية وتنمية قدراتهم والانتماء للوطن وعلاج مشكلات السلوك والفكر ورأى الفريق ضرورة تخصيص الميزانيات المالية الكافية، سواء للجهة المشرفة على تنفيذ الإستراتيجية أو الجهات المتعاونة على تنفيذ برامج الإستراتيجية وأنشطتها مع ضمان استدامة الدعم المالي على المدى القصير والمتوسط والبعيد. كما طالب فريق العمل الذي شارك في إعداد الإستراتيجية بإنشاء مجالس محلية شبابية على غرار المجالس المحلية القائمة أو تمكين الشباب من تمثيلهم في جميع المجالس المحلية، وأن يكون هناك فرق شبابية تطوعية مرتبطة بتلك المجالس لنقل احتياجات الشباب التنموية إلى الجهات العليا والتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة في تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تتم الموافقة عليها في الإستراتيجية الوطنية للشباب، وإجراء مسوحات وطنية دورية للشباب بالتعاون مع مصلحة الإحصاءات العامة تقيس معدلات الاشتغال المهني "البطالة"، ومعدل انتشار السلوكيات الخطرة بين الشباب ومعدل صحة الشباب وتقييم الشباب لأداء القطاعات فيما يتعلق بتقديم الخدمات ذات العلاقة بالشباب وغيرها من المسوحات التي تسهم في تحليل واقع الشباب وفاعلية الخدمات الموجهة لهم، وإنشاء إدارة للإستراتيجية الوطنية للشباب يكون مقرها وزارة الاقتصاد وتزويدها بالموارد الضرورية التي تمكنها من القيام بدور المنسق ومتابعة تنفيذ أنشطة وبرامج الإستراتيجية للسنوات المقبلة، إضافة إلى إقامة منتدى وطني للشباب لجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بتنمية الشباب، وذلك لتبادل الآراء وتوجيه الجهود نحو الأنشطة المشتركة وتبني المبادرات والبرامج النوعية التي ترتقي بالشباب.

وشدد الفريق على مراعاة الإستراتيجية الحالية للتغيرات المحتملة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وأن تتسم بالمرونة التي تمكنها من التكيف مع احتياجات الشباب المتجددة، كما يجب أن تتكامل هذه الإستراتيجية مع جميع الإستراتيجيات والخطط الحالية أو المستقبلية التي يتم تنفيذها في المملكة مثل إستراتيجيات الصحة والتوظيف والتعليم والاتصالات وتقنية المعلومات ومكافحة المخدرات وغيرها من الإستراتيجيات التي تهدف إلى الرقي بالمواطن السعودي، وإضافة إلى ذلك الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة والبنى التحتية من منشآت شبابية ورياضية وغيرها وتوجيهها لخدمة الإستراتيجية، وأن تغطي أنشطة الإستراتيجية وبرامجها فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات يتم بعدها تقييمها وتطويرها وفقاً للمستجدات والمتغيرات ذات العلاقة بالشباب محلياً وعالمياً على أن يتم تقييم خطة العمل التنفيذية كل سنتين.



## وسط تراجع دور الرقابة الأسرية والمؤسسات التربوية والمنابر الدعوية عقول شابة تتحول إلى أدوات رخيصة لتنفيذ مخططات إرهابية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053081>



باتت مسألة الانحراف الفكري لدى الشباب من أبرز الظواهر التي تقلق العديد من المجتمعات وتهدد كيانها، وازداد الأمر خطورة مع تعاضم وتقدم التقنية التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة والانفتاح على الآخر بكل يسر وسهولة. وفي ظل التواصل السلبي البعيد عن الرقابة والتوجيه الصحيح، والتغاضي عن بعض التصرفات من المقربين، ومن المحيط المحيط نتج عنها سلوكيات منحرفة فكرياً، أسهم في ذلك "تجمعات شبابية" بعيدة عن عين الرقيب أصبحت ضالعة في تبني العديد من جرائم الانحراف الفكري.

وظهرت مؤخراً فئة رمت بنفسها إلى التهلكة وهم لازالوا في ربيع العمر، وسط بُعد تام عن مبادئ الشريعة، وغياب مسؤولية الأسرة، ودور مخراجات التعليم، ومقاعد الدراسة، وقيم المجتمع، وما تقدمه منابر الدعوة والإرشاد، الأمر الذي يحتم اتخاذ موقف صارم وجاد، وطرح التساؤلات المهمة: أين نحن من شبابنا، وكيف السبيل للحفاظ على سلوكياتهم، ولماذا خضع البعض منهم وإن كانوا قلة أمام الفكر المنحرف، ولماذا التغاضي عن تلك التجمعات الشبابية البعيدة عن الأنظار أحياناً، وهل لا زالت هناك تفرقة وسط مؤسساتنا التربوية لاختيار فئة شابة وإهمال أخرى، وهل اختلفت موازين التربية والتوجيه في ظل معطيات هذا العصر، أم أنه تغير مفهوم الفكر لدى شبابنا تبعاً لتلك المتغيرات والتقنيات والانفتاح على الآخر؟.. الإجابة عن هذه التساؤلات يجعلنا أمام هدف واحد وهو الحفاظ على عقول الشباب والبحث عن مسببات الانحراف..

د. أبو عراد: تقسيم المجتمع إلى فئات وطوائف من الأسباب التي تؤدي للعزلة والانحراف  
تجمعات شبابية ووسائل الاتصال

تباينت الآراء حول مسببات الانحراف الفكري والتورط في هذه الأعمال الإجرامية من خلال ردود أفعال المجتمع الذي أشار البعض منهم بإصبع الاتهام إلى التجمعات الشبابية التي يقودها أشخاص محسوبون على التيار المتشدد. وصفوها بأنها تشكل خطورة كبيرة على الكثير من الشباب من خلال تجمعاتهم المنعزلة عن الأنظار. هناك من يقوم خلالها بدور المزين للانحراف والمرغب والمغري به في سبيل الوصول بهم إلى مستويات متقدمة من الانحراف الفكري من خلال تنصيب أنفسهم "فقهاء" لزملائهم فيفتون لهم بكافة الأمور دون علم وعن جهل. ويتطوعون للرد على كافة الإشكاليات الشرعية التي في أذهان الشباب ليقبلوا على الأعمال المنحرفة والإجرامية وهم مرتاحو الضمير. وقد كشفت ذلك تحقيقات سابقة مع متورطين شباب كانت تلك التجمعات سبباً لتحويل توجهاتهم الفكرية. فيما لم تغب التقنية ووسائل التواصل الحديثة عن الإسهام في التواصل الخفي مع خلايا إجرامية استطاعت من خلال الشاشة المصغرة أن تنفذ مخططاتها وتوجهاتها الإرهابية وتغير الفكر لدى هؤلاء الشباب.

منظور التربية.. الإرهاب وأسبابه

يقول د. صالح بن علي أبو عراد أستاذ التربية الإسلامية بكلية التربية في جامعة الملك خالد، إن ظاهرة الإرهاب الإجرامية واحدة من أبرز الظواهر الاجتماعية المعاصرة التي لها جذورها التاريخية القديمة جداً عبر تاريخ البشرية. وإذا كان الإرهاب الإجرامي في الماضي محددًا في بعض الأحداث التاريخية والأماكن المعينة؛ فإن مما يؤسف له أنه أصبح في وقتنا الحاضر منتشرًا في كل مكان من عالمنا المعاصر، ويأخذ أشكالاً مختلفةً وصوراً متعددة، جعلت منه موضوعاً يستحق الدراسة والتحليل؛ لكونه ظاهرةً اجتماعيةً سلبيةً تُقلق الأفراد والمجتمعات على حدٍ سواء، ولها من الآثار السيئة، والنتائج المؤلمة، والعواقب الوخيمة، ما يُهدد حياة الإنسان، ويحرمه نعمة الأمن والاستقرار، إضافةً إلى ما يترتب عليها من إثارة للخوف والفرع بين الناس في كل زمان وأي مكان.

وأضاف: "إن أسباب الإرهاب كثيرةٌ ومتنوعةٌ ومُتجددة ويمكن أن تؤدي مُنفردةً أو مجتمعةً لحصول ظاهرة الإرهاب الإجرامية؛ فإنني سأحدث في هذه العجالة عن الأسباب الأسرية والاجتماعية على وجه الخصوص، وهي تلك الأسباب التي تتمثل في أنماط التنشئة الاجتماعية الخاطئة داخل محيط الأسرة والمجتمع، والتي تؤدي بالضرورة إلى نتائج سلبية تظهر على سلوك الأبناء داخل الأسرة، أو الأفراد في المجتمع فيما بعد. فقد يكون من هذه الأسباب العنف والقسوة في التعامل بين الآباء والأبناء ذكوراً كانوا أم إناثاً. ويتبع لهذه الأسباب الأسرية إهمال رعاية الأسرة لأبنائها وعدم العناية الكافية بهم وتوجيههم، أو عدم استقرار وضع الأسرة؛ فينتج عن ذلك ما يُسمى بالتفكك الأسري الذي يؤدي -في الغالب- إلى ضعف أو انعدام مراقبة ومُتابعة أولياء الأمور لسلوكيات وتصرفات الأبناء؛ الأمر الذي قد يدفعهم إلى الاختلاط ببعض رفقة السوء الذين يقودونهم بطريقة أو بأخرى إلى الضياع والانحراف، ومن ثم يتشكل عندهم ما يمكن أن يُسمى بالانحراف الفكري الذي يؤدي إلى الكثير من السلبيات التي منها أعمال الإرهاب الإجرامية، أو غيرها من السلوكيات المنحرفة الأخرى. كما أن من هذه الأسباب انحراف سلوك أحد الوالدين أو غيرهما من أفراد الأسرة فينتج عن ذلك فقدان القدوة الحسنة في محيط الأسرة. أو سوء علاقة الآباء بالأبناء، أو عدم الوفاق بين الوالدين، ونحو ذلك من صور التعامل

الأسري غير الصحيحة في المجتمع، والتي لا شك أنها تؤدي إلى الشعور بالقلق والخوف والحرمان، مما يجعل الفرد في توتر نفسي مستمر قد يُشكّل لديه ميلاً إجرامياً.

الهازمي: مفكرو التنظيمات المتطرفة يستخدمون النسق الديني وهنا يكمن دور المؤسسات الدينية كما أن هناك أسباباً اجتماعية أخرى كعدم عناية المجتمع بأفراده وانعدام أو ندرة فرص الحياة الكريمة لهم؛ أو انتشار البطالة والفقر، أو شيوع المُنكرات فعلية كانت أو قولية، أو أن تنتشر الطبقة الاجتماعية المقيتة التي تُقسّم المجتمع إلى فئات وطوائف مُتباينة، ومستويات اجتماعية مُختلفة. وهنا لا بُد من الإشارة إلى أن مشكلة الفراغ تُعد أساس كل تفكير سيئ، ومنطلق أي انحراف فكري أو سلوكي يُمكن أن يتطور إلى وقوع الشباب العاطلين فريسةً لبعض المنظمات الإرهابية التي تنتهز فرصة هذه الظروف الاجتماعية القاسية في توظيف هؤلاء للقيام ببعض الأعمال الإرهابية الإجرامية ومن ثم تحقيق أغراضهم وأهدافهم الخبيثة.

دور مؤسسات المجتمع إلى ذلك، قال علي الهازمي أحد المهتمين بالقضايا الإرهابية، إن العديد من الدراسات المتعلقة بتلك القضايا بينت دور مؤسسات المجتمع في مقاومة جرائم الإرهاب تحليلاً سبيلوجياً، وقد توصلت الدراسات إلى أن الجرائم الإرهابية باتت من أكثر الجرائم استحداثاً، وقد يشهد المستقبل استمراراً لهذه الجرائم رغم الجهود الدولية لمحاربتها، وبخصوص مبادرة جميع الأنساق الاجتماعية بالتفاعل مع الجريمة الإرهابية فإن ذلك ينبغي أن يتم ذلك بشكل متوازن ومتواز، إذ لا يجب أن يضطلع النسق الأمني وحيداً بالمقاومة بعيداً عن الأنساق الأخرى. فللنسق الديني في المجتمعات الإسلامية تحديداً دور مرتقب باعتباره النسق الأكثر تأثيراً في بقية الأنساق الأخرى، ولأنه الحجة التي يستخدمها مفكرو التنظيمات المتطرفة، وكذلك فللنسق الأمني دور آخر باعتبار وظيفته الأساسية تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع، وكذلك النسق التربوي الذي يعول عليه كثيراً في غرس القيم التربوية النبيلة المنبثقة من العقيدة الدينية الصحيحة والقيم الاجتماعية السامية ومن خلال مؤسساته المختصة، وكذلك فللنسق الأسري دور رئيس لا يستهان به في هذا المجال، ويظل دور النسق السياسي هو الدور الريادي والأساسي، باعتباره النسق المحوري والموجه لبقية الأنساق الأخرى. ويتوقع أن قيام كافة مؤسسات المجتمع بأدوارها في مجال مقاومة الإرهاب من خلال بحث العوامل التي ساعدت بروز هذه الظواهر والمبادرة بعلاجها علاجاً جذرياً بشكل مخطط ومدروس أو على الأقل محاولة تخفيفها وتقديم بدائل مناسبة، فإن ذلك سيحقق حالة التوازن المنشودة، التي تضمن قيام المجتمع واستقراره، وتساهم في نموه وتطويره.

بيد أن هناك نقطة جوهرية يجب مراعاتها، وهي أن مرتكبي الجرائم الإرهابية هم أبناء المجتمع وأن مفكري التنظيمات المتطرفة هم كذلك أبناء المجتمع، وأن وجود البعض منهم في حجر المجتمع سيكون عاملاً مساعداً على تخفيف العوامل التي دفعتهم للانتماء للتنظيمات المتطرفة وارتكاب جرائم إرهابية ذهب ضحيتها العديد من الأمنيين الأبرياء بمسوغات خاطئة تتعارض مع جميع الشرائع السماوية والأعراف والقيم الاجتماعية.



## سكان "القريات": حفريات الشوارع تهدد أطفالنا وتخرجنا مع الضيوف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

عبدالعزیز الغامدي - جدة تصوير - عناد الجيزاني  
اشتكى عدد من سكان حي القريات بجدة من المخاطر الناجمة عن حفريات مشروع الصرف الصحي، والذي تنفذه إحدى الشركات المتعاقدة مع شركة المياه الوطنية، مشيرين إلى أنهم أغلقوا أبواب منازلهم بسبب تلك الحفريات ويشعرون بخطورة على أطفالهم منها والحرص من الضيوف أيضاً،

وأشار السكان في شكوى تلقفتها «المدينة» إلى أن الحفريات عميقة، وتسبب الزحام وأضراراً لعرباتهم في دخول والخروج من الحي، كما أنها منذ عدة أيام دون أن تتم تغطيتها، مؤكداً بشكاوى للشركة المعنية دون جدوى. وتخوف السكان من مخاطر هذه الحفريات خاصة على الأطفال وزوار الحي، مؤكداً أنهم وبخلاف مخاوفهم من الخطر الذي يحيط بأبنائهم باتوا يشعرون بالحرج من ضيوفهم، نتيجة صعوبة الدخول والخروج من المنازل. وطالبوا الشركة بسرعة تدارك هذا الأمر وإنجاز المشروع حرصاً على سلامة السكان ودرءاً للمخاطر.

وقال على الجيزاني: لا نعلم من أين جاءت تلك الحفريات، علمًا بأن الشارع في السابق كان سليماً ولا توجد فيه حفريات بهذا المستوى الكبير، وبدأت تظهر بعد أن تم إغلاق الشارع الآخر المزدوج معه، وأصبح الشارع مزدحماً ويتوقف لفترات طويلة كون بعض السيارات الصغيرة لا تستطيع المرور بسبب عمق تلك الحفريات». ووافق إبراهيم عايش قائلاً: «أضطر في أغلب الأحيان إلى الهروب من الشارع، ومحاولة البحث عن مخرج من داخل الأحياء يؤدي إلى شارع آخر، وآخرون يقفون عند الحفريات ولا يستطيع المرور خوفاً على سيارته من التلقيات كون الحفريات مليئة بالمياه، الأمر الذي يزيد من ازدحام السيارات، ويبيّن أن هناك عدداً من السكان يقفون سياراتهم خارج الحي ويدخلون بالأقدام حتى لا يقعوا في زحام السيارات داخل الحي.

واستطرد بسام البيشي: نحن سكان الحي من حقنا أن نتمتع بحي مرتب ونظيف وأن تنتهي أعمال الحفر وتكون المنطقة أفضل، لكن عمال الشركة يحفرون ويردمون .

وقال حمدي صالح: إن هذه الحفريات تتأخر وتسبب خوفاً وقلقاً على أطفالنا بسبب عمق هذه الحفريات التي ترعب الكبير قبل الصغير، وأضاف: «نجد أطفالنا يلعبون ويمرحون بجانبها غير أن العمال الذين يعملون لا يبعدونهم عن المنطقة التي يعملون بها»

واتصلت «المدينة» بشركة المياه الوطنية للرد على بعض الاستفسارات ولكنها التزمت الصمت.



## • الشؤون الاجتماعية تطلق نظاماً يتضمن مساواة الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م  
[اضغط هنا](#)

سلوى حمدي - الرياض

أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس الأحد مشروع نظام تصنيف وتقييم الجمعيات الخيرية، لتعزيز الحوكمة، والمساءلة، والشفافية، والسلامة المالية، الذي يطوره مركز التميز لتطوير المؤسسات غير الربحية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالتعاون مع مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية، ومؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية، ومؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية، وأوقاف الشيخ محمد بن عبدالعزيز الراجحي.

وتقوم فكرة المشروع على تطوير نظام معتمد خاص بتصنيف وتقييم الجمعيات الخيرية العاملة بالمملكة العربية السعودية، وفقاً لمعايير منضبطة ومحددة تتسم بالثبات والصدق والملاءمة، ويقوم على الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال مع مواءمة هذه الممارسات للبيئة القانونية والتشريعية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

وسيقدم النظام على شكل موقع إلكتروني وتطبيق ذكي يتم من خلالها تقديم بيانات التصنيف، وغيرها من الخدمات المتعلقة بعمل المقارنات المرجعية، كما سيتم في الموقع تقديم كل المواد المكتوبة والمرئية التي تشرح كيفية استخدام النظام والمنهجية التي يقوم عليها، وكيفية الاستفادة منه.

وذكر مدير مركز التميز لتطوير المؤسسات غير الربحية في جامعة الملك فهد الدكتور سالم الدين أنه في ظل التنامي الملحوظ وتعاضم دور المنظمات الخيرية وغير الربحية والمجتمعية في التنمية الاجتماعية الشاملة، تبرز أهمية تصنيف وتقييم الجمعيات الخيرية الذي سيساهم في تعزيز جوانب الحوكمة، والمساءلة، والشفافية، والسلامة المالية، وتبليغ النتائج

في الجمعيات الخيرية، الأمر الذي سيرفع من أداء الجمعيات الخيرية لتشارك في تحقيق أهداف تنمية في المملكة العربية السعودية.

وأضاف ان مشروع تصنيف الجمعيات الخيرية يأتي كإحدى مبادرات وزارة الشؤون الاجتماعية حيث يعتبر هذا المشروع مطلباً ملحا من قبل الجهات المانحة الحكومية والخاصة، وتطلعا من قبل الأطراف التي تتعامل مع هذا القطاع الحيوي في ظل تنامي أعداد المؤسسات غير الربحية إلى أكثر من 1200 مؤسسة ما بين جمعيات خيرية ولجان تنمية اجتماعية.

وأوضح أن النظام يقوم على نوعين من المعايير، أولا: المعايير التقييمية: وهي تتضمن ثلاثة محاور هي: السلامة المالية، الشفافية والمساءلة، تليغ النتائج. وثانيا: المعايير التصنيفية: وهي المعايير التي ستراعى في استخدام المعايير التقييمية: مثل أحجام الجمعيات، ومناطقها الجغرافية، والمجالات التي تعمل فيها. وقال: لتحقيق الفائدة من هذا النظام، وضمان شفافيته ونزاهته، يتم تطوير دليل يوضح المنهجية التي يقوم عليها النظام، وطريقة استخدامه للمعايير، والمؤشرات الخاصة بها، وطريقة جمع البيانات المغذية للمؤشرات، ومعادلات وضع الأوزان وجدول الضبط والتي ستستخدم لإتاحة المقارنة بين تقييم الجمعيات التي تختلف في فئاتها التصنيفية».



## 370 ألف طالب وطالبة في إعانة • تكافل»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1436 هـ - 1 يونيو 2015 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150601/Con20150601774925.htm>

سعود الخزيم (الرياض)

أنهت مؤسسة «تكافل» الخيرية المتخصصة في دعم طلاب وطالبات التعليم العام، مرحلة التسجيل الإلكتروني لأسماء الطلبة والطالبات المرشحين من المدارس وعددهم نحو 370 ألف طالب، وستبعتها مرحلة تحقق إلكترونية بالتنسيق مع عدد من مصادر المعلومات الرسمية بالتعاون مع شركة علم الحكومية. وأوضح أمين عام «تكافل» الدكتور محمد بن عبدالعزيز العقيلي أن المؤسسة تقدم إعانة مالية للطلاب قدرها 800 ريال في كل فصل دراسي، كما تقدم وجبات غذائية لجميع الطلاب في عدد من المناطق، إضافة إلى تقديم الأجهزة والأدوات للطلاب والطالبات المحتاجين من خلال شراكتها مع عدد من المؤسسات الحكومية والاستفادة من برامج المسؤولية المجتمعية في تلك المؤسسات.

وأشار إلى اعتماد المؤسسة حالياً على ما وجه بتخصيصه خادم الحرمين الشريفين لها في ميزانية وزارة التعليم والبالغ (476) مليون ريال سنوياً، لافتاً إلى أن من أبرز إنجازات المؤسسة تطوير نظام تكافل الإلكتروني لترشيح الطلاب والطالبات المحتاجين من قبل لجان تكافل المدرسية، وصرف مستحقات طلاب كل مدرسة عن طريق حساب بنكي وبطاقة صراف، إضافة إلى بناء نظام أهلية الاستحقاق لتحديد المستفيدين من برامج الدعم بناء على معالجة دقيقة لبيانات الطلاب وأولياء أمورهم والتي يتم جمعها من عدد من الجهات الحكومية. كما قامت المؤسسة بتقديم دعم مادي لـ 197.964 طالبا وطالبة في الفصل الدراسي الثاني من العام 1435/1436 هـ، إضافة إلى 184.987 طالبا وطالبة في الفصل الدراسي الأول من نفس العام.

## رئيس اللجنة العمالية: كل الأطراف تطالب بالحقوق وتتغاضى عن الواجبات اتجاه إلى حل وسط في ملف "الساعات" نأمل من رئيس لجنة الاستقدام فتح آفاق جديدة والسعوديون الأكثر التزاما في "الخاص" هناك اختلاف في تطبيق نصوص الأنظمة والخدمات الإلكترونية حققت أغراضها

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150601/Con20150601774947.htm>

فارس القحطاني (الرياض)  
رئيس اللجنة الوطنية العمالية نضال رضوان أكد مجددا أن السعوديين في القطاع الخاص الأكثر إنتاجا ومواظبة والتزاما بالواجبات في حال توفرت البيئة المحفزة للعمل والإبداع، مشيرا إلى أن اللجنة تعمل على حفظ حقوق العامل وصاحب العمل وتحويل العمل إلى مناخ جاذب لا طارد. وأعرب رضوان في حوار مع (عكاظ) عن أمله في أن يفتح رئيس لجنة الاستقدام الجديد في الغرفة التجارية آفاقا جديدة في تطوير الخدمات. وقال إن اللجنة اقترحت توفير يومي راحة أسبوعيا للعمال مع خفض ساعات العمل من 48 إلى 40، وهناك تباين في الآراء، وفيما يلي نص الحوار:

- مؤخرا قدم رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام استقالته من مجلس الغرف السعودية.. نود معرفة تقييمكم الحقيقي لأهمية دور الاستقدام وطرائق تسهيل إجراءاته، وانعكاس مثل هذه الاستقالة على سير عمليات الاستقدام إلى المملكة؟
- أنا متفائل بأن يأتي من يحل محل من استقال من اللجنة الوطنية للاستقدام وأن يعمل على تطوير الخدمات عبر توفير سبل الاستقدام وفتح آفاق جديدة للعمالة المنزلية وكذلك العمالة المهنية، هذا الأمر يساهم في التيسير على المواطنين من حيث كلفة الاستقدام والراتب الشهري للعمالة المنزلية والعامل.

مد وجزر

- حديث كثير يتردد حول الأنظمة الحالية المعمول بها في حماية حقوق العمالة.. ما قولكم في ذلك؟
- نحن مجتمع إنساني فيه المد والجزر كأى مجتمع يعاني أحيانا من التقصير والخلل، والنظام يضمن عملية حماية هذه الحقوق، لكن تطبيقها على أرض الواقع فيه اختلاف بين جهات نظر صاحب العمل والعامل وكذلك تضارب المصالح بينهما، فالكل يطالب بحقوقه ولكن السؤال: هل قام كل طرف بما عليه من واجبات؟

دوافع محفزة

- السعودية الرواية الجديدة القديمة التي يعلق عليها بعض أصحاب العمل إخفاقهم في القطاع الخاص ومزاعم عدم جدية شبابنا والتشكيك في قدراتهم على الإنتاج.. كيف تعلق على هذا؟
- من خلال ما نعلمه من حقائق فإن الموظف السعودي العامل في القطاع الخاص يعد من أعلى العاملين إنتاجا ومواظبة والتزاما بالواجبات في حال وجد البيئة المشجعة والمحفزة، وهذا ما لمسناه في السعوديين العاملين في شركات كبرى، مثل

أرامكو وسابك وقطاع البنوك المحلية، وهذه الإنتاجية ساهمت فيها البيئة المحفزة والمشجعة للسعوديين للعمل في تلك القطاعات وتوفير الدوافع المحفزة للإبداع.

حملات التفتيش

• الحملات التفتيشية التي تقودها وزارة العمل بالتعاون مع وزارة الداخلية.. ما دورها الحقيقي في ضبط حركة سوق العمل وتطهيرها؟

• الحملات التفتيشية التي تقوم بها وزارتا العمل والداخلية ساهمت بصورة كبيرة في تحقيق الانضباط والكشف عن مخالفات سوق العمل وحفظ حقوق العمال والعاملين في السوق المحلية، ومثل هذه الحملات يجب لها أن تستمر، المملكة تعتبر قارة وبحاجة إلى حملات مستمرة، حيث إن هناك أكثر من مليون ونصف المليون من المنشآت العاملة في المملكة. كيف تقيمون الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة عبر موقعها؟

• الخدمات الإلكترونية التي تقدمها وزارة العمل تعد نقلة نوعية كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية، اليوم أصبح من السهولة بمكان أن يقوم العامل بتجديد أوراقه وإنهاء إجراءاته عبر موقع الوزارة عبر الخدمات التقنية التي توفرها الوزارة لصاحب العمل والعامل في وقت واحد.

رقيب الحقوق

• ما الجديد لدى اللجنة على صعيد الأنظمة واللوائح؟

• نعكف حالياً على وضع اللامسات النهائية للإعلان عن اتحاد اللجان العمالية التي ستأخذ بزمام الأمور في السعي إلى مراقبة حقوق العاملين وأصحاب العمل ونحن في المراحل التأسيسية لوضع اللوائح والأنظمة لهذا الاتحاد الذي سوف يكون بمثابة الرقيب على حقوق العامل وحماية صاحب العمل.

• المحاكم العمالية هل ستسهم في حفظ حقوق العمال وأصحاب العمل؟

• وجود المحاكم العمالية يساهم بالفعل في الفصل في القضايا العمالية بشكل سريع وفوري، كما يساهم في حفظ الحقوق وإعطاء كل ذي حق حقه، ولا بد من العمل على توعية العمالة وأصحاب العمل بشأن حقوقهم وواجباتهم وما هو مطلوب منهم.

40 و 48

• الحوار الاجتماعي الذي عقد بهدف تحقيق بيئة عمل جاذبة للعمالة الوطنية تخالفته مطالبات بتحقيق يومي راحة

وتخفيض ساعات العمل من 48 إلى 40 ساعة للعمال، ماذا تم بشأن هذا المقترح؟

• تقدمنا في اللجنة بطلب توفير يومي راحة أسبوعياً مع خفض ساعات العمل إلى 40 ساعة، وكانت الاجتماعات الماضية للحوار الاجتماعي تركز على ثلاثة محاور تتمثل في الراحة الأسبوعية وساعات العمل الأسبوعية وفتح السوق وإغلاقه، وعلمنا أن الجهة المختصة وافقت على تعديلات نظام العمل باستثناء الفقرة المتعلقة بساعات العمل الأسبوعية، حيث تقدم أصحاب الأعمال برفض ساعات العمل لـ 45 ساعة بدلاً من 48 ساعة، ولا تزال وجهات النظر قيد النظر لدى لجنة الإدارة بمجلس الشورى للبت فيها والرفع بما تراه. ونحن نهدف إلى تحويل العمل في القطاع الخاص إلى قطاع جاذب لا طارد ونلاحظ أن الخريجين لا يزالون ينظرون إلى الوظائف الحكومية أولاً والبديل وظائف القطاع الخاص، نحن نريد لفت النظر إلى الفرص الوظيفية في القطاع الخاص وما يحتويه من مميزات وحوافز وبيئة مشجعة على الإنتاج والإبداع.

1500 ريال

• سعت اللجنة الوطنية العمالية إلى وضع الحد الأدنى لرواتب العاملين السعوديين في القطاع الخاص واقترحت اللجنة مبلغ 5800 ريال، إذ يمثل الحد الأدنى لتوفير الحياة المناسبة للموظف في ظل نار الأسعار وغلاء المعيشة، ماذا تم بهذا الشأن؟

• اللجنة سعت إلى وضع هذا الحد للرواتب في القطاع الخاص وهو 5800 ريال بدلاً من 1500 ريال، كما هو محدد ومتعارف عليه، لكن هناك من عارض ذلك من أصحاب العمل وأكدوا أن الرقم السابق يناسب تطلعات أصحاب العمل، وأنه مبلغ منصف، إلا أن العامل الذي يعمل بـ 1500 ريال سيؤدي عمله على مستوى المبلغ. حق الأجير

• نظام حماية الأجور الذي أطلقته وزارة العمل مؤخراً.. كيف ترونه؟

• يعد من أفضل البرامج التي تبنتها وزارة العمل والنظام سوف يساهم في علاج مشكلة مزمنة في مجتمعنا المتمثلة في التأخر في صرف رواتب العاملين في القطاع الخاص وما يترتب على ذلك من ظلم للعامل، وهذا الأمر يناهز تعاليم ديننا

الحنيف الذي يؤكد على «اعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»، لذلك جاء النظام للحد من التلاعب والتسويق في صرف مستحقات العاملين ومحاسبة صاحب العمل إذا ما تم تأخير الرواتب لأي سبب كان.

26 لجنة

حاليا توجد 26 لجنة عمالية لـ 26 منشأة واللجان من الأصل منتخبة. وأهم المنشآت التي لديها لجان عمالية هي أرامكو السعودية، شركة الكهرباء، الاتصالات السعودية وغيرها، ومن يرغب في الترشيح من أعضاء اللجان يحق له ذلك طبقا للقانون..

جهة مستقلة

اللجنة العمالية الوطنية لا تتبع لأي جهة حكومية بل جهة مستقلة وليس لها تبعية وهذا هو التنظيم الصحيح لمعايير منظمة العمل الدولية والعمال وحدهم هم من ينتخبون ممثلهم وهم من يديرونها.. وهناك دعم كامل لهذه اللجنة وتحديد وزير العمل.

رعاية كاملة

ترتكز مهام اللجنة وبرامجها على حماية حقوق العمال، الحوار الاجتماعي مع أطراف الإنتاج الأخرى، التوظيف، والحماية الاجتماعية وتمثل في العناية الطبية للعمال وفي مرحلة التقاعد والشيوخة والضمان. وهناك 26 لجنة شكلت خلال 8 سنوات، والأمل في زيادة العدد خلال الفترة المقبلة لخدمة سوق العمل بالشكل المطلوب..



## في مؤتمر العمل الدولي بحنيف

### الحقباني يناقش الحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150601/Con20150601775106.htm>

عكاظ (الرياض)

يترأس وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني وفد المملكة المشارك في مؤتمر منظمة العمل الدولية بدورته (104) الذي يبدأ أعماله اليوم ويستمر لمدة أسبوعين في مقر المنظمة بحنيف، هادفاً إلى نقل أفضل الممارسات الدولية لتطوير سوق العمل السعودي.

ويعد مؤتمر العمل الدولي أهم وأبرز المنتديات الدولية المعنية بالسياسات العمالية، إذ تجتمع وفود الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها (189) دولة كل عام في شهر يونيو لمناقشة تقرير المدير العام للمنظمة، والمعلومات والتقارير المعنية بتنفيذ الاتفاقيات ومعايير العمل الدولية، وذلك كبنود دائمة في كل اجتماع. يضاف إلى ذلك بنود فنية يتم تحديدها مسبقاً كل عام تجتمع فيها أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة، والعمال، وأصحاب العمل)، حيث سيتم في الدورة الحالية مناقشة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى المنظم، والحماية الاجتماعية).

كما سيعقد وفد المملكة على جانب المؤتمر اجتماعات مع ممثلي عدد من الدول المرسله للعمالة، ومع وزراء العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة دول العشرين، ودول الآسيان، ودول مجموعة عدم الانحياز، واجتماع التضامن مع عمال فلسطين. كما سيلتقي الوفد السعودي مع وزراء عدد من الدول في إطار العلاقات الثنائية للتوقيع على مذكرات تفاهم، وتبادل الخبرات.

ويقود وفد المملكة الحكومي وكيل وزارة العمل للشؤون الدولية الدكتور أحمد الفهيد، وعن وفد أصحاب العمل الدكتورة لمى سليمان، وعن وفد العمال رئيس اللجنة التأسيسية الوطنية للجان العمالية نضال رضوان. وأكد الدكتور الفهيد، أن المملكة منذ انضمامها إلى منظمة العمل الدولية عام 1976م، ممثلة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية حينها، تعمل بفعالية من أجل وضع الأنظمة والقواعد التي تدفع بتحسين سوق العمل، وحماية القوى العاملة في المملكة، وتهئية بيئة العمل المناسبة لخلق المزيد من فرص العمل اللائق، وتتعاون المملكة مع المنظمة بشكل دائم للاستفادة من المعايير الدولية لتحسين الخطط والسياسات لسوق العمل، ومواكبة التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر.

وقال الدكتور الفهيد: «إن طبيعة منظمة العمل الدولية بجمعها لأطراف الإنتاج الثلاثة الحكومة، أصحاب العمل، والعمال، لا يقصر تبادل الأفكار والتفاوض على حكومات الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية المختلفة، بل يشمل أيضا الشركاء الاجتماعيين المختلفين المعنيين بالعمل والعمال، الأمر الذي يضمن شمولية الاتفاقيات وبالتالي الحصول على تأييد واسع النطاق و مستدام».

ويسعى المؤتمر عبر اجتماعه السنوي، إلى اعتماد معايير العمل الدولية، ومراجعة الالتزام بها وتطبيقها، ومعالجة قرارات الإدارة السديدة المتعلقة بمنظمة العمل الدولية. كما يناقش المشاركون أحدث القضايا والتطورات في سوق العمل، الأمر الذي يضمن تغطية واسعة النطاق للتحديات والسياسات العمالية والتوظيفية والاجتماعية عبر مناطق ودول العالم.



## تطبيق برنامج حماية الأجور على 432 ألف عامل اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150601/Con20150601774949.htm>

عبدالرحمن المصباحي (جدة)  
تبدأ وزارة العمل اليوم التطبيق الإلزامي لبرنامج حماية الأجور في مرحلته السابعة التي تشمل فئة المنشآت التي يبلغ عدد العاملين لديها 170 عاملاً فأكثر وقدرت وزارة العمل، بحسب موقعها الإلكتروني، عدد المنشآت المشمولة في هذه المرحلة بـ 2171 منشأة بعدد عمالة تبلغ 432.901 عاملاً.  
وطالب وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبوثنين من المنشآت غير المسجلة بضرورة المسارعة في التسجيل بالبرنامج تفادياً لإيقاف الخدمات عنها وإقفال الحاسب الآلي، مؤكداً أن الوزارة أتاحت لكافة المنشآت في القطاع الخاص تجربة التسجيل قبل مرحلة التطبيق الإلزامي الخاصة بها، لمنحها الوقت الكافي من أجل ترتيب أوضاعها، مؤكداً أنه لا يترتب على هذه المشاركة التجريبية أي عقوبات أو ملاحظات، مشيراً إلى أن برنامج حماية الأجور يرصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين في منشآت القطاع الخاص بهدف إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقائمة المتفق عليهما. وكانت وزارة العمل شرعت بتطبيق برنامج حماية الأجور في منتصف العام 1434هـ، حيث طبق بمراحله الأولى على المنشآت التي تضم 3 آلاف عامل وأكثر، والثانية على المنشآت التي تضم ألفي عامل وأكثر، والثالثة على المنشآت التي تضم ألف عامل وأكثر، والرابعة على المنشآت التي تضم 500 عامل فأكثر، والخامسة على المنشآت التي تضم 320 عاملاً فأكثر، والسادسة على المنشآت التي تضم 240 عاملاً فأكثر.



## ارتفاع في تسجيل قضايا الابتزاز بمحاكم 14 مدينة

الحكم بسجن خمسيني بعد تصوير فتاة بالقوة وتهديدها.. وابنه

يتستر عليه

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م



جدة: نجلاء الحربي

حلت مدينة جدة في المرتبة الأولى على مستوى المملكة من حيث عدد قضايا الابتزاز التي وصلت إلى أروقة المحاكم وذلك بواقع 67 قضية. وفي إحصاء عن قضايا الابتزاز المرفوعة هذا العام - حصلت عليه "الوطن" - سجلت 14 محكمة في مدن المملكة ارتفاعاً في قضايا الابتزاز، حيث جاءت النسبة الأعلى في مدينة جدة بواقع 67 قضية، ومن ثم قضايا التشهير بواقع 88 قضية سجلت منها 71 في الرياض، ثم قضايا تهديد الغير وبلغت 84 قضية، وسجلت مدينة الرياض أيضاً أعلى نسبة في هذه القضايا بواقع 68 قضية، وتلتها قضايا إيذاء الغير وبلغ عددها 494، وسجلت مدينة الرياض كذلك أعلى نسبة في هذه القضايا بواقع 383 قضية.

إلى ذلك، صادقت محكمة الاستئناف على حكم المحكمة الجزائية في جدة ضد مواطن خمسيني ابتز فتاة عشرينية بمشاركة ابنه الذي تستر عليه، وقضى الحكم بسجن الأب ستة أعوام وجرده 500 جلدة وتغريمه مبلغ 20 ألف ريال وسجن الابن شهرين وجرده عشر جلدات.

وعلمت "الوطن" من مصدر قضائي مطلع أن محكمة الاستئناف في مكة المكرمة صدقت على الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بجدة والقاضي بسجن أب في الخمسينات من عمره وابنه نتيجة إقدام الأب بابتزاز فتاة وتستر الابن عليه. وتعود تفاصيل الواقعة إلى أن الأب قام بإجراء علاقة غير شرعية مع فتاة عشرينية وإجبار ابنه على الخروج معه من أجل إبعاد الأنظار عنه كما اعترف أمام ناظر القضية بذلك، وأفاد المتهم "الأب" أنه خرج مع الفتاة مرات عدة وقام بتصويرها في أوضاع خادشة للحياء والاحتفاظ بتلك الصور، ويعتمد المبتز على إجبار الفتاة بإحضار مبلغ مالي مقابل عدم فضيحتها أمام أسرته في حال امتنعت عن الحديث معه هاتفياً أو الخروج معه.

وأضاف أن الفتاة أبلغت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي جهزت كمينا للإطاحة بالمتهمين اللذين كانا يستقلان سيارة بغرض إركاب الفتاة والذهاب بها إلى شقة مفروشة، وبالفعل تم القبض عليهما والتحقيق معهما وتحرير التسجيلات الصوتية التي كان يحملها المبتز ضد الفتاة وكذلك الصور، حيث استمعت الهيئة إلى تسجيل صوتي يحمل تهديداً للفتاة من المتهم واعترافه بوجود صور خادشة للحياء بحوزته سيتم تسليمها إلى شقيقها في حال لم تخضع لطلباته. وقال المصدر إن ابن المبتز أثناء استجوابه في المحكمة الجزائية، كشف أنه اتصل بالفتاة مرات عدة من أجل أن يقنعها بالابتعاد عن والده، وذلك لما تسببت فيه العلاقة بينها وبين والده من مشاكل عائلية في المنزل، موضحاً أن الفتاة قطعت علاقتها بالأب الذي أخذ يهددها بإخبار شقيقها وأن يحدث لها فضيحة أمام أسرته في حال لم تعد للحديث والخروج معه، وعلى الرغم من محاولات الفتاة في إقناع المبتز بالابتعاد عنها، أخذ يطلب منها إحضار مبالغ مالية.

وأشار المصدر إلى أنه بعد اطلاع ناظر القضية على محضر هيئة الأمر بالمعروف وما دون فيه من اعترافات ومضبوطات، حكم ناظر القضية بالسجن لمدة ستة أعوام ضد المبتز وجرده 500 جلدة متفرقة وتغريمه مبلغ 20 ألف ريال إلى جانب الحكم بالسجن على ابنه لمدة شهرين وجرده عشر جلدات وتغريمه 10 آلاف ريال، وذلك بسبب التستر على الأب وعدم التبليغ عنه. وبعد عرض الحكم على الطرفين قرر المدعى عليه الأول المبتز القناعة بالحكم الصادر، وأما المدعى عليه الثاني فقرر عدم القناعة بالحكم وطلب الاستئناف.



## مجلس الوزراء: المواطن رجل الأمن الأول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015 م

[اضغط هنا](#)

جدة - «الحياة»

استنكر مجلس الوزراء السعودي الجريمة الإرهابية التي حاولت استهداف المصلين في جامع العنود بمدينة الدمام (المنطقة الشرقية) الأسبوع الماضي، واعتبره «اعتداءً أثماً من فئة ضالّة خارجة عن الدين اتخذت العنف والقتل منهجاً، وسعت إلى الإفساد في الأرض، وزعزعة الأمن والاستقرار، وتشويه صورة الإسلام»، منوهاً بإمكان الجهات الأمنية من إحباط محاولة تنفيذ الجريمة، ووافق المجلس أمس على إنشاء صندوق خيرى للأسرى والشهداء والمصابين. وثمن المجلس - خلال جلسته التي عقدها أمس في قصر السلام في جدة - برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز «التعاون الوثيق

بين المواطنين ورجال الأمن، وأكد أن المواطن هو رجل الأمن الأول». واطلع المجلس على مذكرة من وزارة الداخلية السعودية، ووافق على القواعد التي تنظم وتُحكّم الرقابة على تلقي الجهات الحكومية هبات وتبرعات. (للمزيد) كما قرر الموافقة على تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، ويهدف الصندوق إلى مساعدة المحتاجين من أسر الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، ومن يعولونهم شرعاً، والقيام بأعمال خيرية يعود أجرها وثوابها لهم. ويتأسس مجلس أمناء الصندوق وزير الداخلية. وقرر مجلس الوزراء السعودي الموافقة على تعديل بعض مواد نظام الصندوق السعودي للتنمية، بما يجيز للصندوق تقديم منح للمعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، وإقرار قواعد وشروط تقديم هذه المنح، على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لها ما نسبته اثنان في المئة من صافي دخل الصندوق. وأجاز لمجلس إدارة الصندوق تحديد نسبة مساهمة الصندوق من الكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له، على ألا يتجاوز مبلغ القرض المقدم لأي مشروع نسبة خمسة في المئة من رأسمال الصندوق، وأن توفر حاجات إنشاء المشروع من منتجات الصناعة الوطنية المتوافرة محلياً، والمطابقة لمعايير الجودة المطلوبة ما أمكن ذلك.



## أزمة • الاستقدام • والعمل • الوزارة ترفض • الاعتراض •.. والمكاتب تُصعد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

الرياض - سعد الأسمرى  
شهدت الأزمة بين مكاتب الاستقدام ووزارة العمل بسبب قرارات الوزارة في شأن شروط الاستقدام تصعيداً لافتاً، إذ علمت «الحياة» أن الوزارة رفضت أول من أمس تسلم اللائحة الاعتراضية لمكاتب الاستقدام على قرارها الصادر منتصف الشهر الماضي، ما دفع المكاتب البالغ عددها ٣٣٠ إلى التوجه إلى البريد السعودي وإرسال اللائحة الاعتراضية رسمياً إلى الوزارة. وأوضحت المكاتب في اللائحة الاعتراضية (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها)، التي أعدتها اعتراضاً على قرارات وزارة العمل الخاصة بشروط ومدد الاستقدام والغرامات في حال التأخير، أسباب اعتراضها، ومنها أن «قرار الوزارة ذو أركان شكلية وموضوعية إذا شاب أي ركن منها عيب، فإنه يؤدي إلى انعدام هذا الركن، وبالتالي فإن القرار يعد لاغياً وباطلاً من الناحية النظامية، وهو ما ينطبق على القرار الذي نعتزض عليه». وأضافت: «أن تحديد مدة 60 يوماً كحد أقصى لمدة استقدام العاملة المنزلية شرط معيب من الناحية الموضوعية، إذ إن الوزارة ليست مختصة بتحديد المدة الزمنية للاستقدام للإجراءات اللازمة للاستقدام بالدول المصدرة للعمالة، وأنها عندما تشترط المدة الزمنية للاستقدام وتخاطب المكاتب، فإن ذلك في غير محله لأنه يستحيل إلزام المكاتب الأجنبية أو الدول الأجنبية بهذه المدة، ولا تستطيع إلزام المكاتب الأجنبية بالمدة إلا الدول والحكومات المصدرة للعمالة، ما يجعل تحديد المدة على تلك الدول منعماً، وبالتالي يجعل استحالة تنفيذ هذا الشرط من جانب المكاتب»، مؤكدة (المكاتب) أنها لا تملك إلزام تلك الدول بهذه المدة وهذا ما يعد عيباً. (للمزيد)

وأشارت اللائحة إلى أنه «يوجد في هذا الشرط عيب في صلب القرار من الناحية الموضوعية التي تجعله مستحيل التطبيق، وهو متعلق بالإجراءات الخاصة بالاستقدام التي لا يمكن إنجازها خلال المدة الزمنية، وهذا يؤكد استحالة تنفيذ التوسط للاستقدام، وكذلك بالنظر إلى تحديد المدة بعامين، فإننا نؤكد أن استعراض الإجراءات اللازمة للاستقدام بتلك الدول يكشف استحالة تطبيق هذه المدة، إذ تتفاوت مدد الاستقدام بين دول توريد العمالة المنزلية، فهي ليست ثابتة بحسب الواقع الفعلي، ويظهر ذلك من إجراءات التوسط لدى تلك الدول».

## لقاء رؤساء محاكم الاستئناف يعقد الأربعاء المقبل بجدة ..

### دراسة إنشاء محاكم ودوائر جديدة في المحافظات

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053419>

الرياض- حمد الجمهور

تحت رعاية وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ، يعقد المجلس الأعلى للقضاء بالتعاون مع وزارة العدل اللقاء الرابع لرؤساء محاكم الاستئناف بمحافظة جدة يومي الأربعاء والخميس القادمين، بحضور عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ مبشر بن محمد آل غرمان والأمين العام للمجلس الشيخ سلمان بن محمد النشوان وأصحاب المعالي رؤساء محاكم الاستئناف بالمملكة والبالغ عددها 14 محكمة .

ويبحث اللقاء مناقشة إنشاء دوائر أو محاكم استئناف في بعض المحافظات بمختلف مناطق المملكة وبحث فتح دوائر متخصصة جديدة كالدوائر المرورية والعقارية ودوائر التنفيذ في محاكم الاستئناف .

وأكد الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء والمتحدث الرسمي ، الشيخ سلمان بن محمد النشوان، أن الملتقى يهدف إلى فتح حوار مباشر مع رؤساء محاكم الاستئناف في مناطق المملكة وفق محاور متعددة، أبرزها: بحث احتياجات محاكم الاستئناف من القضاة والموارد البشرية والإدارية وتذليل الصعوبات لتقوم بالمزيد من الانجاز والعمل خير قيام وفق ما يطمح إليه ولاه الأمر حفظهم الله .

وأضاف فضيلته يأتي عقد هذا اللقاء في إطار حرص وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني على دعم وتطوير العمل القضائي بشكل عام وبخاصة محاكم الاستئناف التي تقوم بعمل كبير وهام في منظومة العمل القضائي.

ويعد اللقاء فرصة لعرض الرؤى والطموحات وتلبية ما يحقق مصلحة العمل القضائي من خلال تذليل العقبات وتسهيل الإجراءات بغية الإنجاز المتقن .

وسيتم خلال اللقاء الذي يتوج بكلمة لوزير العدل بحث جملة من المواضيع الهامة التي تخص محاكم الاستئناف ومنها مناقشة إنشاء دوائر أو محاكم استئناف في بعض المحافظات والإطلاع على التعديلات النهائية على اللائحة المنظمة لإجراءات العمل في محاكم الاستئناف وبحث فتح دوائر متخصصة جديدة كالدوائر المرورية والعقارية ودوائر التنفيذ في محاكم الاستئناف وكما سيتم بحث إصدار مدونة للملاحظات المشتركة والمتكررة من محاكم الاستئناف للاستفادة منها لدى قضاة محاكم الدرجة الأولى وكذلك قضاة محاكم الاستئناف .

الجدير بالذكر أن لقاء رؤساء محاكم الاستئناف يقام سنويا برعاية معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ويصدر عن اللقاء توصيات ونتائج تكون محل المتابعة والتنفيذ من قبل أمانة المجلس الأعلى للقضاء .

## تصحيح أوضاع 52130 يمنياً.. و"العمل" تدعو للاستفادة من

### بوابة "أجير"

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053454>

جدة - واس

أوضحت المديرية العامة للجوازات أن عدد من تم تصحيح أوضاعهم من الأشقاء اليمنيين في المملكة منذ بداية فترة التصحيح في جميع مناطق المملكة وحتى ظهر أمس بلغ 52130 شخصاً، داعية الأشقاء اليمنيين ممن تنطبق عليهم متطلبات تصحيح أوضاع إقامتهم في المملكة الاستفادة من المدة المتبقية من الأمر السامي الكريم لخدام الحرمين الشريفين - حفظه الله-

لفتت الجوازات إلى أن مراكز التصحيح خلال الفترة الماضية شهدت ازدياداً كبيراً وملحوظاً في أعداد طالبي تصحيح أوضاع إقامتهم في المملكة، موضحة أنها تتابع سير العمل في مراكز التصحيح من خلال ما تم إنجازه من خدمات للأشقاء اليمنيين ومن خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها مسؤولي الجوازات.  
من جانبه، أوضح مدير المركز الإعلامي بوزارة العمل تيسير المفرج، أن من يرغب العمل من الذين تم تصحيح أوضاعهم بموجب الأمر الملكي لدى الأفراد أو المنشآت بما يتوافق مع أنظمة وزارة العمل من خلال البوابة الإلكترونية «أجير»، مضيفاً أن هناك عدة خطوات يجب إتباعها للراغبين في العمل من المستفيدين وفي مقدمتها موافقة خطية من المستضيف له بالعمل، ووجود عقد مع صاحب العمل والتسجيل بخدمة أبشر للطرفين العامل وصاحب العمل، ثم تقوم المنشأة أو الفرد بالدخول على بوابة "أجير" وإصدار إشعار مع التعهد والإقرار.  
وأشار إلى أن خدمة «أجير» تقدم عدة خدمات من خلال البوابة الإلكترونية لخدمة قطاع الأعمال والزائرين، بحيث يعمل على توثيق العلاقة التعاقدية بين المنشآت التي تشمل عقود الباطن أو عقود العمل مباشرة التي تتطلب تواجد العمالة التابعة لجهة ما للعمل لدى جهة أخرى، كذلك تعمل بوابة أجير الإلكترونية على تنظيم تبادل العمالة بين المنشآت وسد الحاجة دون اللجوء إلى الاستقدام.



## 96 حالة توحد بالباحة.. والرفع بإنشاء جمعية لمرضى

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

عمر محمد الغامدي - الباحة  
أكد محافظ بلجرشي سفر بن سويد الغامدي أن سمو أمير منطقة الباحة وافق على إنشاء جمعية لمرضى التوحد بالمنطقة وتم الرفع بذلك لوزير الشؤون الاجتماعية.  
جاء ذلك خلال رعاية الغامدي لملتقى أسر التوحد الأول بمنطقة الباحة نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة.  
وأشار الغامدي إلى أنه قد تم عقد عدد من ورش العمل بالمحافظة بمشاركة مستشفى بلجرشي العام وفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة ومكتب التعليم ببلجرشي عن مرض التوحد بعد أن تم حصر الحالات الموجودة بالمنطقة عن طريق المختصين حيث بلغ عددها 96، وتم خلال هذه الورش الخروج بعدد من التوصيات من أهمها إقامة هذا الملتقى وإنشاء جمعية لمرضى التوحد بالمنطقة وصدرت موافقة سمو أمير منطقة الباحة الذي تفضل مشكوراً بالرفع لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية بتأييد التوصية ومطالباً بإنشاء الجمعية لخدمة مرضى التوحد بالمنطقة.  
وأطلع المحافظ على ما يحتويه المعرض المعد بهذه المناسبة من كتيبات وإرشادات عن مرض التوحد كما التقى بالاستشاريين والأخصائيين والأخصائيات المشاركين في الملتقى من خلال ورشة العمل المقامة حيث استمع إلى شرح موجز عن هذا المعرض وكيفية التعامل معه وأكد الاستشاري الدكتور محمد بن مرعي القحطاني أنه من خلال الإحصائيات في منطقة الباحة اتضح النسبة الكبرى لهذا المرض في محافظة بلجرشي.

بعد ذلك التقى محافظ بلجرشي بعدد من الأطفال المصابين بهذا المرض وأولياء أمورهم الذين طالبوا بافتتاح مراكز متخصصة ثم أقيم حفل خطابي بُدئ بالقرآن الكريم ثم كلمة لمدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية أحمد إبراهيم أكد فيها أن روضة التنمية الاجتماعية ستقوم باستقبال أطفال التوحد بدءًا من شهر رمضان المبارك في صفوف مخصصة لهم وتحت رعاية أخصائيين بعدها أُلقت إحدى الأمهات كلمة نيابة عن أسر مرضى التوحد طالبت بافتتاح مراكز متخصصة لأبنائهم وبناتهم في منطقة الباحة والمحافظات التابعة لها وكذلك دعم المستشفيات والمدارس بالأخصائيين والأخصائيات.



## 5 أسباب جوهريّة تعرقل تطبيق التأمين الطبي على

### المواطنين

### مسؤول لـ «المدينة»: تنفيذ المشروع حالياً • مخاطرة غير مضمونة»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

مكتب المدينة - الطائف

علمت «المدينة» ان هناك 5 اسباب جوهريّة تقضي بعدم تطبيق «التأمين الطبي» على المواطنين في الوقت الحالي تتضمن عدم توفر البنية الأساسية للقطاعات الصحية الخاصة، واستحالة خصخصة المستشفيات الحكومية التي ستقدم الخدمة، الى جانب تهرّب القطاع الخاص من المستشفيات الطرفية، ووجود مناطق لا تتوفر فيها خدمات صحية خاصة، بالإضافة الى عدم دراسة المشروع بشكل وافٍ حتى الان .

واكد مصدر مسؤول في وزارة الصحة لـ «المدينة» انه لايمكن بأي حال من الاحوال المخاطرة بتطبيق التأمين الصحي على المواطنين في الوقت القريب على الاقل، مشيراً الى ان من الاسباب عدم توفر البنية الأساسية للقطاعات الصحية الخاصة التي من الممكن ان تقدم الخدمة في غالبية المناطق.

ويرر المسؤول عدم التطبيق ايضاً باستحالة خصخصة المستشفيات الحكومية وبالذات التي في المحافظات البعيدة، لان القطاع الخاص يبحث عن الربحية بالدرجة الاولى ولن يقدم على الاستفادة من المستشفيات الطرفية تحديداً، وكذلك الحاجة الى الرعاية الصحية الأولية في القرى والهجر والتي بطبيعة الحال ستكون حكومية وبالتالي هناك صعوبة في تطبيق التأمين الطبي على المواطنين وتشغيل الخدمة للمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية لان ذلك يعني المزيد من الصرف على التأمين والتشغيل في نفس الوقت .

واكد المسؤول ان الوزارة لايمكن ان تستعجل وتقوم بتطبيق التأمين كونه سيكون غير مجدٍ للمواطنين وبالذات القاطنين في المحافظات والمناطق التي لايتوفر فيها خدمات صحية خاصة وبالتالي تصبح وثيقة التأمين مجرد ورقة يحملها المواطن دون أي فائدة!! .

تجدر الإشارة الى ان تعليمات المقام السامي سبق وان صدرت متضمنة عدم الاستعجال في تطبيق التأمين لحين دراسته بشكل وافٍ وشامل حتى ينعم المواطن بالخدمة المناسبة .

## واقع المياه بالمدينة المنورة يخالف تصريحات المسؤولين

### جبلأوي: تغطية احتياجات الأحياء بنظام المناوبات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

أحمد النهاري - المدينة المنورة تصوير: زاهد بخش  
على الرغم من التصريحات التي أطلقتها المديرية العامة للمياه مؤخراً، والتي تفيد بانتهاء فترة الصيانة الدورية لمحطات التحلية في محافظة ينبع نهاية الشهر الماضي، إلا أن عدداً من سكان المدينة المنورة، أكدوا استمرار انقطاع المياه بصورة متكررة في معظم الأحياء، مؤكداً أن الأزمة لا زالت مستمرة، مبددين استياءهم من ذلك، لافتين إلى أن معاناتهم زادت مع دخول فصل الصيف وقرب حلول شهر رمضان المبارك.

وأفادوا بأن صهاريج المياه لا تزال تجوب الشوارع، لافتين إلى أن أسعارها سجل أرقاماً قياسية منذ دخول فصل الصيف لتصل في بعض الأحيان إلى 400 ريال للصهرج ذات حولة 18 طناً من المياه، مبينين أن تشهد أشياب المياه المغذية للصهاريج التابعة للمصلحة تشهد زحاما شديداً من قبل المواطنين الراغبين في الحصول على صهرج بأسعار مناسبة. من جهتها، أكدت المديرية العامة للمياه بمنطقة المدينة المنورة، في بيان صحفي، أصدرته أمس أنها كثفت استعداداتها لتنفيذ خطتها التشغيلية لشهر رمضان المبارك لضمان توفر خدمات المياه والصرف الصحي للمواطنين وضيوف الرحمن زوار المسجد النبوي طيلة أيام الشهر الفضيل.

وأوضح مدير عام المياه بمنطقة المدينة المنورة المهندس صالح بن عبدالعزيز جبلأوي في البيان: «أن خطة المديرية العامة للمياه لشهر رمضان تتصل بخطتها الشاملة لموسم العمرة، حيث تسعى من خلالها لتوفير كميات المياه اللازمة للمدينة المنورة من المياه المحلاة بالتنسيق بصفة مستمرة مع المختصين بالمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، الذين يقومون ببذل كل ما في وسعهم لإيصال المياه المحلاة اللازمة للمدينة المنورة».

وقال: «إن المديرية تقوم بضخ المياه بصفة مستمرة إلى الحرم النبوي والمنطقة المركزية المحيطة به، وأماكن تركز الزوار والمعتمرين، وتغطية احتياجات جميع أحياء المدينة المنورة من المياه بنظام المناوبات، إلى جانب توفير المياه إلى الأماكن غير المخدومة بالشبكة، والمخططات البعيدة والمرتفعة. بواسطة صهاريج المياه التي يتم تعيينها من محطات توزيع المياه الخمسة الموزعة على أحياء المدينة المنورة، وتضم المحطة الرئيسية بمجمع المديرية بقباء وتعمل على مدار الساعة، ومحطة العزيزية بغرب المدينة المنورة، ومحطة حي الجرف بطريق تبوك، ومحطة مقعد مطير بطريق المطار. إضافة لمحطة المحاميد على الطريق الدائري الثالث».

وبين أن المديرية اتخذت الإجراءات الاحترازية اللازمة للاستعداد للحالات الطارئة، كزيادة عدد فرق صيانة شبكات المياه والصرف الصحي، وزيادة عدد فرق تشغيل شبكات المياه والصرف الصحي، زيادة عدد صهاريج المياه بجميع محطات توزيع المياه التابعة للمديرية، وتحديد أرقام التواصل الهاتفي لجميع رؤساء الأقسام والمختصين، ونشر قائمة الاتصال بهم بجميع المواقع التابعة للمديرية.

ولفت إلى أن المديرية وجهت مقاوليها في جميع عقود أعمال التشغيل بزيادة عدد المعدات والآليات وفرق الصيانة والإصلاح خلال فترة الموسم مع تحديد ضابط اتصال لدى كل مقاول للتواصل معه بصفة مستمرة ودورية، ضمن خطته التنفيذية لشهر رمضان، التي تضمنت تجهيز مستودعات المديرية والمواد والقطع اللازمة لأعمال الصيانة السريعة. وأشار المهندس جبلأوي إلى أن تنفيذ المرحلة الثالثة من تحلية المياه المالحة بمحافظة ينبع، يوفر ( 550 ) ألف متر مكعب من المياه لمنطقة المدينة المنورة، مؤكداً أن المشروع سيسهم في تغطية احتياجات منطقة المدينة المنورة من المياه حتى العام 1450 هـ كما سيتم عند تشغيله بإذن الله إيقاف نظام المناوبات والعمل بنظام الضخ المستمر.

## وزير الشؤون الاجتماعية شارك الأيتام وجبة الغداء • الحماية“ تنفذ مقيمة أوقف شقيقها زواجها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150602/Con20150602775381.htm>

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة) سعاد الشمراي (الرياض) نجحت لجنة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة في إنهاء معاناة مقيمة عربية من منع شقيقها اتمام مراسم زواجها رغم قيام العريس بدفع المهر كاملاً. ولم تجد المقيمة التي تعيش في عقدها الرابع بدا من اللجوء إلى اللجنة التي قامت بايوائها في دار الوفاء التابعة للجنة لأكثر من شهر بعد أن تعذرت سبل الحياة مع شقيقها. وشكلت اللجنة فريقاً من الأخصائيات فمن زيارة منزل الشقيق ومعرفة كافة مسببات الخلاف ومنع زواجها من أحد المقيمين من بني جلدتهم. وتمكنت الأخصائيات من تقريب وجهات النظر بين المقيمة وشقيقها وإذابة الخلاف وموافقة شقيقها على إتمام مراسم الزواج بعد أن قام بتسليم شقيقته كامل المهر الذي دفعه العريس. من جهته، قال رئيس اللجنة عبداالله المسعودي إن اللجنة نجحت في مساعدتها رغم الحالة النفسية التي كانت عليها المقيمة وتم اعتماد مراسم الزفاف رسمياً في قنصلية بلاد المقيمة بجدة بحضور العريس والعروس، مشيراً إلى أن الفتاة سوف تبقى في الدار معززة بمكرمة لحين الانتهاء من تأثيث بيت الزوجية بناء على توجيهات مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة ورئيس لجنة الحماية بالمنطقة عبدالله آل طاوي، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن تكون في بيت زوجها خلال 10 أيام. من جهة أخرى، زار وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي بزيارة لمؤسسة «هاتين» الخيرية لرعاية الأيتام بجدة وذلك ضمن الزيارات التنفيذية للمؤسسات الخيرية والوقوف على سير العمل ومقابلة الأيتام بالمؤسسة للاستماع لأرائهم ومقترحاتهم وتذليل المعوقات والصعوبات التي تواجههم لدراستها والعمل على علاجها. وشارك الأيتام طعام الغداء.

## تأجيل النظر في قضية المانع .. والسفارة تتابع التحقيقات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150602/Con20150602775378.htm>

حسن النجراني (لندن) أكدت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة أن قضية مقتل المبتعثة السعودية ناهد المانع ستظل من أولوياتها ومحل اهتمامها ومتابعتها حتى تأخذ العدالة مجراها، لافتة في بيان أصدرته أمس إلى أن السلطات البريطانية بذلت جهوداً حثيثة لكشف ملابسات الجريمة وتقديم الفاعل إلى العدالة ليأخذ العقاب الذي يستحقه. وأوضحت السفارة أن المتهم مثل أمام محكمة تشيلسمفورد يومي السبت والاثنين الماضيين ووجهت له تهمة قتل ناهد المانع وجيمس اتفيلد، مبينة أنه حضر الجلسات المحامي الخاص بسفارة خادم الحرمين الشريفين في لندن. من جهته، أجل القاضي النظر في القضية إلى 13 يوليو المقبل مع بقاء المتهم رهن الاعتقال. وأشارت إلى أن الشرطة البريطانية كانت أعلنت يوم الجمعة الماضي القبض على شاب يبلغ من العمر 16 عاماً من بلدة كولشستر بتهمة قتل المبتعثة ناهد المانع.

من جهة أخرى، أطلقت شرطة إسكس البريطانية عمليات بحث في نهر كولن بالقرب من موقع ويفنهور لاحتتمال وجود سلاح قاتل استخدم في الجريمة له علاقة بمقتل ناهد المانع والبريطاني جيمس أتفيلد. وشارك في البحث محققون استخدموا أجهزة كشف عن المعادن وبعض الأجهزة تتعلق باستخراج قطع ربما لها علاقة بالقتل.



## المملكة تحقق التبغ بنظام لمكافحة التدخين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=225564&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=225564&CategoryID=3)

الرياض: محمد العواجي

شاركت المملكة دول العالم بالاحتفال باليوم العالمي للامتناع عن التدخين الذي صادف أول من أمس، وتزامن ذلك مع صدور نظام مكافحة التدخين بالمملكة الذي يعد نقلة نوعية في جهود مكافحة هذه الآفة في المجتمع، نظرا لما اشتمل عليه من بنود تعزز جهود مكافحة. وقال مدير جامعة الملك سعود رئيس مجلس إدارة المدينة الطبية الجامعية الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر إن "صدور نظام مكافحة التدخين بالمملكة يمثل مرحلة مفصلية في جهود مكافحة التدخين، كما يعكس حرص القيادة الرشيدة على حماية صحة المجتمع". وأضاف أن "النظام بما اشتمل عليه من بنود تغطي الجوانب المتعلقة بالتبغ كافة يتوقع أن يكون له أثر واضح في دعم مكافحة التدخين والوقاية من الأمراض التي يسببها. من جانبه، نوه المدير العام التنفيذي للمدينة الطبية بجامعة الملك سعود الدكتور عبدالرحمن المعمر الذي افتتح أمس فعالية اليوم العالمي للامتناع عن التدخين والمعرض بالعيادات الخارجية بالمدينة الطبية إلى الآثار الصحية والاقتصادية الوخيمة التي يتكبدها المجتمع نتيجة انتشار ظاهرة التدخين، ودعا إلى تكامل الأدوار بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للتصدي للتدخين ومكافحته عبر برامج التوعية المختلفة. ويرى استشاري أمراض الجهاز الهضمي الدكتور خالد السواط أنه "رغم توقيع المملكة لاتفاق منظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ فإنها لم تفعل بشكل واضح، وربما يعود السبب إلى شروط وعقبات في التنفيذ". وحول ما إذا كانت جهود التوعية بأضرار التدخين كافية في المملكة في مواجهة الآلة التسويقية لشركات التبغ، قال استشاري طب الأسرة والمجتمع بكلية الطب جامعة الملك سعود الدكتور يوسف التركي إن "جهود التوعية بأضرار التدخين التي تقوم بها جهات عدة في المملكة غير كافية وغير فعالة.



## المستشفيات ترفض نقلها بحجة عدم وجود سرير

”صحة الطائف“ تعترف بأخذ خزعة طبية بالخطأ من مسنة

## تدهورت حالتها

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

<http://sabq.org/U08gde>



فهد العتيبي- سبق- الطائف:

اعترف أحد المسؤولين بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف اليوم، أن الخزعة الطبية التي أظهرت سلامة مواطنة مُسنة، واستبشر أبناؤها بذلك، كانت قد أخذت من مكان خاطئ، وذلك عن طريق موظف ستم محاسبته. وتمت إحالتها للمتابعة في الشؤون الصحية بالمحافظة، الأمر الذي قد يدفعهم لتعديل ذلك الخطأ بأخذ خزعة أخرى، ولكن هذا ما رفضه الأبناء، وقالوا: والدتنا ليست حقل تجارب أو دموية تلعبون بها كيفما شئتم، ولن نسكت تجاه ذلك الإهمال الذي تسببت فيه لها، حيث باتت صحتها في تدهور كبير، بعد أن كانوا قد أجبرونا للموافقة على تلك الخزعة، ووافقنا دون رفض كما يدعون.

المتحدث الرسمي لصحة الطائف، سراج الحميدان علق على ما حدث قائلاً: تم أخذ الخزعة وأظهرت النتائج أنها سليمة، ولا يمكن أخذ خزعة ثانية حيث إن وضع المريضة الآن حرج، وهي تتلقى العلاجات والمضادات لمثل هذه الحالة. وأكد "الحميدان" أنه لم يصلهم إلى الآن قبول من المستشفيات التي تمت مخاطبتهم لها عن طريق برنامج "إحالي"، في الوقت الذي أشار إلى تقدم ابن المريضة بشكوى لإدارة المستشفى وتمت إحالتها لقسم المتابعة. من جانب آخر، قال ابن المريضة المنومة، المواطن "عبدالله بن حمود السفيناني" في حديثه لـ "سبق": "رب مسني الضر وأنت أرحم الراحمين .. هذه حالة والدتي في مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف والتي كنا نأمل علاجها من أعراض غثيان واستقراغ "أكرمك الله"، وارتفاع في درجة الحرارة، حتى جاء التشخيص: تضخم في المرارة وزيادة في العصارة الصفراوية، وأخبرنا الأطباء أنها تحتاج إلى عملية استئصال المرارة وهذا ما وقعنا عليه. حيث تم تغيير عملية استئصال المرارة بعمل دعامات للاشتباه بوجود أورام، حينها بدأت حالة والدتي الصحية بالتدهور وأخبرنا الطبيب المعالج المشرف على حالتها بذلك، كما أبلغونا بوجود تسمم في الدم لدى الوالدة قد يكون بسبب تلك الدعامات وعُملت لها عملية أخرى لتصحيح وضع الدعامات مع عمل منظارين "علوي وسفلي" آخرين للاشتباه بأن الأورام مُرحلة من منطقة أخرى، وهذا ما ثبت خطؤه مع استمرار حالة والدتي في التدهور، فلجأنا إلى مخاطبة المستشفيات المتخصصة في هذه الأمراض والأعلى إمكانات من ناحية العلاج.

ولكنها جميعها رفضت ومنها: مدينة الملك عبدالله الطبية - مدينة الملك عبدالعزيز الطبية - مستشفيات الحرس، فلجأنا إلى الديوان الملكي ممثلاً في مخاطبة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - بطلب الشفاعة في نقلها إلى مستشفيات الحرس ومنها مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة، أو الرياض، فصدر الأمر الملكي بتاريخ 6 / 8 / 1436 هـ، ويرقم 36967 ولكنه أيضاً لم يُنفذ ولا نعلم هل حالة والدتي ميؤوس منها وهي التي دخلت إلى المستشفى تمشي على قدميها وتُأكل وتُشرب.

والآن تنام في العناية المركزة في حالة متأخرة من المرض البعيد كلياً عن التشخيص (المرارة)، والقريب من إصابتها بجرثومة "العصيات الزرقاء" في المستشفى وإصابتها بتسمم البلغم نتيجة لذلك، أم أن حالتها لا يمكن علاجها في مستشفيات المملكة وتحتاج إلى النقل للخارج لاستكمال العلاج.

وأكد "السفيناني" ابن المريضة، أنه طُلب منهم الأسبوع الماضي بعد كل ذلك عمل خزعة للوالدة للتأكد من حقيقة المرض وكانت المفاجأة مفاجأتين، الأولى: خلو الكبد لدى الوالدة من الأورام، والثانية: أن الخزعة أخذت من المكان الخطأ وليس من المكان المطلوب.

وقال: من المسؤول عن تدهور صحة والدتي وإصابتها بالتسمم في المكان الذي نرجو منهم العلاج بعد الله، ومن المسؤول عن رفض هذه المستشفيات لحالة والدتي دون التأكد من صحة المرض، ومدى إمكانية علاجه، ومن المسؤول عن تعطيل الأمر الملكي بعلاج والدتي ونقلها بالإخلاء خارج الطائف للعلاج.

وكانت "سبق" قد تبنت متابعة حالة المواطنة المسنة والمنومة، حيث اتهم أبناؤها وبناتها مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف، في الجرثومة التي انتقلت لوالدتهم وفقاً لما ذكره لهم الأطباء وذلك أثناء تنويمها لديهم، وأنهم يحملون المستشفى المسؤولية كون حالتها الصحية في تدهور مستمر دون أي تقدم علاجي لحالتها، كذلك رفض معظم المستشفيات المتخصصة التي تمت مخاطبتها استقبالها، ما يعني بقاءها في المستشفى دون علاج، فقط جثة مُمددة على سرير المرض لا يعرفها إلا أبناؤها والذين يخافون ضياعها نتيجة ذلك الإهمال الذي تعرضت له طوال فترة تنويمها، على حد قولهم. وكان قد قال ابنها في تفصيل واقع والدته المؤلم لـ "سبق" والتي نشرته مسبقاً، عبدالله بن حمود السفيناني: من خلال شكوى تقدمت بها لإدارة مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف، والدتي أدخلت إلى المستشفى عن طريق الطوارئ بتاريخ 23 - 7 - 1436 هـ، لإصابتها باستقراغ وارتفاع في درجة الحرارة وبعد الفحص قرر لها إجراء عملية استئصال المرارة، ولكنها لم تُجر لها العملية وإنما منظار ودعامات وأدخلت بعد ذلك إلى العناية المركزة.

وأضاف: وفي العناية أخبرونا مرةً أخرى بأنه سوف تُجرى لها عملية استئصال المرارة ووقعنا على ما يلزم من أوراق وتبرع بالدم، وفي اليوم الذي يلي ذلك تم إبلاغنا عن طريق الأطباء بأنهم سيجرون للوالدة أشعة مقطعية صغية للبدن للاشتباه بوجود أورام، وبعد الأشعة المقطعية أجري لوالدتي منظاران علوي وسفلي للبحث عن ورم مرحلة عنه الأورام إلى الكبد.

وتابع: حينها أكد دكتور المناظير سلامتها وأنه لا يوجد ورم رحلت منه أورام إلى الكبد، كذلك الباطنية أكدوا صحة والدتي وكتبوا لها خروجاً من قسم الباطنية، وفي هذه الأثناء لم تتحسن صحة والدتي وإنما ازدادت سوءاً بشكل لافت جداً، حيث كنا نتمنى لو كان طبيبها مراعيًا لتطور حالتها.

وأشار "السفاني": بعد التواصل مع إدارة المستشفى من قبل ابنتها المرافقة وابنها وتكثيف زيارة الأطباء لها علمنا بأنها أصابها تسمم في الدم نتيجة دعامات الكبد، أو ربما فيروس أو بكتيريا أصابتها أثناء فترة التنويم، وعليه فإننا نحمل مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف كامل المسؤولية لأي مضاعفات تحدث لو الدتتا عامةً.

وأردف: كما نحمل الدكتور المتابع لحالتها خاصة؛ وذلك لعدم ملاحظته تدهور حالة المريضة وعدم البحث في الأسباب، بالإضافة إلى رفض جميع المستشفيات التي حولت إليها والدتتا قبول الحالة نتيجة التقرير المرسل منه شخصياً وبتوقيعه، كذلك رده على التقرير المرسل من وزارة الصحة للأمر الملكي وأن الدتتا لا تحتاج إلى طائرة إخلاء وإنما إسعاف لنقلها مع سوء حالتها وهي ترقد حاليًا في العناية المركزة، فمن المحتاج بعد ذلك للإخلاء الطبي؟.

وكشف وقتها عن أن المستشفى بنوي أخذ خزعة من الكبد، وذلك قد يحدث آثار جانبية كبيرة، في ظل ما تعانيه بسبب الإهمال، في الوقت الذي بلغته تأكيدات أن والدته كانت قد تعرضت لجرثومة العُصيات الزرقاء والناجمة من غرفة

العمليات، في حين أكد تقديمه شكوى رسمية من خلال الاتصال على هاتف بلاغات وزارة الصحة 937، وتم تقييدها رسميًا للمتابعة بتاريخ 4 - 8 - 1436 هـ، وحتى الآن لم يُستجد بحالتها أي تطور يضمن بإرادة الله تحسن وضعها الصحي، وأن المستشفيات كافة التي تمت مخاطبتها من قبل مستشفى الطائف رفضت الحالة، متسائلًا بقوله: أين نذهب بوالدتي لعلاجها؟.



## بريطانيا: تأجيل النظر في قضية مقتل 'المانع' إلى يوليو المقبل

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء 16 شعبان 1436 هـ - 3 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

الجوف - صالح الحجاج

في حين أعلن القاضي في محكمة تشيلسمفورد البريطانية تأجيل النظر في قضية مقتل طالبة سعودية ناهد المانع إلى 13 تموز (يوليو) المقبل، أكدت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة أن قضية مقتل المبتعثة السعودية ستظل من أولوياتها ومحل اهتمامها ومتابعتها حتى تأخذ العدالة مجراها. وأوضحت السفارة السعودية في بريطانيا في بيان أصدرته أمس، أن السلطات البريطانية بذلت جهوداً حثيئة لكشف ملابسات الجريمة، وتقديم الفاعل إلى العدالة، ليأخذ العقاب الذي يستحقه، مشيرة إلى أن المتهم مثل أمام محكمة تشيلسمفورد يومي السبت والإثنين الماضيين، ووجهت له تهمة قتل ناهد المانع، والمواطن البريطاني الذي يدعى جيمس اتفيلد، بحضور المحامي الخاص بسفارة المملكة في لندن. وكان القاضي أجّل النظر في القضية إلى 13 يوليو المقبل، مع بقاء المتهم -الذي أعلنت الشرطة البريطانية القبض عليه يوم الجمعة الماضية، والبالغ من العمر 16 عاماً من بلدة كولشستر- رهن الاعتقال. وسبواجه المتهم الذي لم تكشف السلطات عن اسمه، تلك الاتهامات في جلسات المحاكمة بعد 6 أسابيع من الآن، لتقرر المحكمة إدانته من عدمها، وحضر الصبي المتهم في جلسة أول أمس في المحكمة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، وتحدث فقط لتأكيد هويته.

وكانت المانع البالغة من العمر 31 عاماً، والمبتعثة لدراسة الدكتوراه بجامعة إسبوكس في بريطانيا قتلت وهي تمشي في أحد الشوارع الواقعة بمدينة كولشستر، إذ كانت متجهة في طريقها إلى الجامعة. ووجدت وهي تنزف حتى الموت في صباح يوم الثلاثاء 17 حزيران (يونيو) 2014، بعدما تلقت 16 طعنة. ورجحت الشرطة البريطانية أن ذاك أن تكون

ملابس الطالبية وحجابها خطأ رئيساً للتحقيق، مع إمكان أن الهجوم «المسعود» كان بدوافع دينية، فيما قال رئيس الجرائم الكبرى لشرطة إسبوكس ديت سبت هاوكينغز إن هذه الجريمة ارتكبت في شارع مزدحم. إلى ذلك، أطلقت شرطة إسبوكس البريطانية أمس عمليات بحث في نهر كولن بالقرب من موقع ويفنهو لاحتفال وجود سلاح استخدم في الجريمة له علاقة بمقتل ناهد المانع والبريطاني جيمس أتفيلد. وشارك في البحث محققون استخدموا أجهزة كشف عن المعادن وبعض الأجهزة التي تتعلق باستخراج قطع ربما لها علاقة بالقتل.



## عضو «شورى» يطالب بمراجعة محتوى الخطابين التعليمي

### والديني

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 16 شعبان 1436 هـ - 3 يونيو 2015م  
[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري

أشعلت مطالبة عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد الشويخات حماسة معظم الأعضاء بالتصديق، بعد مطالبته هيئة كبار العلماء بإصدار بيان صريح يؤكد الاعتراف بالمذاهب الإسلامية السنية والشيعية كافة، وأن تؤكد عدم جواز تكفير أصحاب العقيدة الأشعرية، ومن يمارس التصوف الحقيقي، مقترحاً إنشاء مجلس شورى شبابي ومراجعة الخطاب في مناهج التعليم ومحتوى الفتاوى لتحديد مكان الغلو.

وخرج الشويخات عن هدوئه المعتاد بمداخلة نوعية في جلسة الشأن العام السرية (حصلت «الحياة» عليها)، مطالباً هيئة كبار العلماء بأن تعلن صراحة أن كل من يقر بالشهادتين مسلم، وأن تقبل أتباع المذاهب الإسلامية المتنوعة، وتحرّم تكفير معتقياً ما لم يصدر عن أي من أصحاب هذه المذاهب إساءة أو تحريض وإحداث للفرقة والفتنة في الوطن. كما شدد على ضرورة تشخيص خطاب الكراهية والتكفير والتحريض المذهبي والديني بكل جرأة و صراحة، وتوضيحات سمحة و صريحة بخصوص عقيدة الولاء والبراء لكيلا يتكون لدى بعضهم كره لأهل المذاهب والأديان والثقافات والشعوب الأخرى باسم الإسلام. وأن تنشر هذه المفاهيم من خلال بعض الفتاوى أو خطب المساجد أو الكتب والمحاضرات أو وسائل التواصل الاجتماعي، وبهذا يكون هناك قول فصل وموقف شرعي معلوماً للجميع. واستشهد الشويخات بالمشهد الوطني الواضح في تجريم الطائفية ابتداء من إدانة المفتي ومواقف المسؤولين والعلماء من الحوادث الإرهابية التي وقعت أخيراً في المنطقة الشرقية، وراح ضحيتها عشرات المواطنين من الشيعة، مضيفاً: «منذ زمن طويل تنبّه الناس إلى أهمية تجريم ومعاقبة كل من يحرض مذهبياً أو يثير النعرات القبلية، ومعاقبة كل من يستسهل التكفير بشعارات دينية». وقال إن نظام أو قانون تجريم التفرقة وإثارة النعرات المذهبية بات مطلباً شعبياً وطنياً وحقوقياً أكثر من ذي قبل، ويجب أن ينص بوضوح على تجريم ومعاقبة المتطرفين والغلاة ودعاة الفتنة بشتى أشكالها ووسائلها، وأن توفر حاضنة ثقافية لهذا النظام، في إشارة إلى نظام لتجريم الطائفية مضى عليه أعوام في أدرج الشورى. وطالب الدكتور أحمد الشويخات بإنشاء مركز لدراسات ثقافة الشباب، للقيام بدراسات ميدانية معمقة في سياسات عملية تطبيقية لمراجعة محتوى الخطاب في مناهج التعليم، وخطب المساجد والإعلام بوسائله كافة، إضافة إلى مراجعة محتوى الفتاوى الشرعية، لافتاً إلى أن هذا النوع من الدراسات يحدد نوع الخطاب الذي قد يشجع بشكل مباشر أو غير مباشر على التطرف والغلو والإقصاء والعنف والقتل.

ولم يقف عند اقتراح إنشاء مركز لتشخيص التطرف في السعودية، بل اقترح عمل برامج عمل شبابية جديدة، ونشاطات معززة للعمل التطوعي والمشاركة الاجتماعية ومشاريع التبادل الثقافي بين المناطق، وتأسيس مجلس شورى شبابي تربوي له تنظيم مُحدد وغايات تربوية على مستوى المملكة بإشراف وزارة التعليم، لتعزيز قيم المشاركة الوطنية والإعداد البرلماني لجيل الشباب وانتظامهم في المجتمع. ودعا إلى أن تعمل الدولة على رصد الميول والقناعات عند الشباب بعد إشرافهم في البرامج المشار إليها آنفاً، خصوصاً المبتعثين، ومن ثم الالتفات إلى استثمار تقنية المعلومات والمشاريع

المعرفة الرقمية التفاعلية لشغل أوقات فراغ الشباب بالنافع من المعرفة المتوازنة، ولتعزيز الشغف المعرفي، وحب العلوم والفنون، واحترام الثقافات.

وقال الشويخات: إن البلد يحتاج بشدة إلى منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات الثقافية في أبعادها الدينية والتعليمية والحقوقية والاجتماعية.

جلسة «باردة»، ومقاعد خاوية مع بداية الصيفية

> لم تبدُ نقاشات جلسة الشورى أمس حامية أمام الإعلام مثلما كانت وقت الجلسة السرية لمناقشة «الشأن العام»، لدرجة أن نصف الكراسي كانت خاوية أثناء مناقشة مقترح تنمية الابتكارات أمس (الثلاثاء)، ولم يصوت على ملاءمة مناقشته سوى 72 عضواً بأقل من نصف عدد أعضاء المجلس البالغ 150 عضواً.

واختلف الأعضاء بين مؤيد ومعارض حول ضرورة إنشاء مركز جديد لتنمية الابتكارات أو ربطها بمجلس البحث العلمي الذي صدر قراره قبل عام ولم يفعل حتى الآن، وكان مُقدِّمًا المقترح الدكتور عبدالعزيز الحرقان والدكتور حامد الشراري من الراضين لرأي اللجنة التعليمية لربط مقترحيهما بالبحث العلمي.

وقال الحرقان: «بيوتوب لم يكن نتيجة بحث علمي وحطّم وزارة الإعلام، وواتساب سحب 30 بليوناً من شركات الاتصالات في عام»، وطالب بسحب مقترحه من اللجنة التعليمية وتشكيل لجنة خاصة به، وأيد عدد من الأعضاء الدكتور سعدون السعدون والدكتور الحرقان أن الابتكار ليس بالضرورة أن يكون نتاج بحث علمي. وخالفت عضو الشورى الدكتورة حياة سندي التوقعات لتأييدها المعتاد لكل فكرة تدعم الابتكار والبحث، وبررت رفضها لمقترح تنمية الابتكار بأنه يقوم على الربح، وقالت: «إن دعم الأفكار الخلاقة معدومة في بلدنا»، واعتبرت أن المقترح اسم رنان صعب المنال، مطالبة بأن يُقترح نظام لا يقوم على الربح، ويُدعم من دون تمييز، وأن يربط بالجامعات والطلبة. وفي سياق مختلف، ناقش الأعضاء مشكلات الحج والعمرة وسبل التفويج والتوسعة، وبدت معظم المقترحات كسابقتها على تقرير وزارة الحج للعام الماضي من مطالبة للتوسع في المشاعر والعمل على حل مشكلة التفويج، أما اتفاق التلوث البحري فلم يحظ إلا بثلاث مداخلات، أعقبها نقاط نظامية على أحقية المجلس في التصويت من عدمه.



## نيابة عن ولي العهد

# الفريق القحطاني يفتتح أول مركز تدريب متخصص للسجون..

## ويدشن مركز لتطوير القدرات النسائية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053775>

جدة - ضيف الله المطوع

أناب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مساعده لشؤون العمليات الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني لرعاية افتتاح مركز تدريب المديرية العامة للسجون بمحافظة جدة، الذي يتم تدشينه اليوم ويمثل أول مركز تدريب متخصص للسجون لتقديم دورات تخصصيه في مجال أعمال السجون بهدف تطوير وتحسين أداء العاملين.

وقد خضع الضباط والأفراد المدربون لدورات تخصصية في دولة بولندا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ودورات تخصصية في مجال الأمن والحماية، وحماية المواقع والشرطة العسكرية وغيرها من الدورات التخصصية، وكذلك تدشين مركز تطوير القدرات النسائية للعاملات بالسجون بمدينة الرياض، يهدف لتطوير قدرات العاملات في السجون

والرفع من الكفاءة الإدارية والعملية لمنسوبات المديرية العامة للسجون، بما يسهم في إعادة تأهيل النزلاء والنزيلات وإصلاحهم ليعودوا أعضاء فاعلين بالمجتمع.

كما يدين راعي الحفل عمليات نقل النزلاء المحكومين في سجون منطقتي الرياض وجدة إلى الإصلاحات المطورة التي نفذت بالتعاون مع مركز المشروعات التطويرية بوزارة الداخلية.

وأعرب مساعد مدير عام السجون للتخطيط والتطوير العميد مبارك بن غازي العتيبي عن فخر منسوبي المديرية عامة واعتزازهم ضباطاً وأفراداً وموظفين وموظفات بالرعاية الكريمة من لدن سموه الكريم التي تنقل القطاع من مرحلة التخطيط والتطوير إلى مرحلة التنفيذ العملي، موضحاً أن إحصاءات التدريب للعام التدريبي 1435-1436هـ بلغت للدورات الميدانية التخصصية 2570 متدرباً، 344 ضابطاً و2226 فرداً، وعدد الملتحقين بالدورات التخصصية في الشرطة العسكرية بلغ 891 متدرباً منهم 118 ضابطاً و733 فرداً، وبلغت دورات أمن السجون 640 متدرباً و139 ضابطاً 501 فرداً، وبلغ عدد الملتحقين بدورة الرماية وصيانة الأسلحة 631 متدرباً منهم 87 ضابطاً و544 فرداً، ودورة أعمال السجون وعددهم 462 فرداً.

وبين العميد العتيبي أن الإصلاحات النموذجية هي أماكن مهيأة لإعادة تأهيل الموقوفين في القضايا الجنائية المختلفة لاحتوائها على مقومات إعادة التأهيل الحديثة للجانحين فهناك مدراس بمختلف المراحل التعليمية ومعاهد فنية وحرفية تحتوي كل التجهيزات التي تصقل مهاراتهم وتكسبهم احتراف مهارات مهنية حسب ميولهم، تؤهلهم للحصول على خدمات قروض مهنية من بنك التسليف السعودي أو برنامج كفاءة الخاص بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو ما تقدمه بعض القطاعات الخاصة في إطار المسؤولية الاجتماعية.



## مطالب بمعالجة أوضاع الحجاج المخالفين وحث على تبني غير القادرين شوريون يؤكدون حاجة • مكافحة الفساد" إلى فرض هيبتها ب نظام قوي"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053579>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أرجأ مجلس الشورى إلى الأسبوع المقبل، مناقشة تقرير مقترح تشريع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، المقدم من عضوي المجلس ناصر بن داود وموافق الرويلي، واكتفى المجلس بالاستماع إلى رأي اللجنة الذي عرضته ثريا عبيد رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية وتوصيتها بعدم ملاءمة دراسة المقترح، إذ لا يوجد فراغ تنظيمي يستدعي التقدم بنظام جديد للهيئة بدلاً عن النظام النافذ لها، بينما طالب أقلية في اللجنة بدراسة المقترح بدعوى حاجة مكافحة الفساد لأحكام تساعد الهيئة على المضي في تحقيق استراتيجيتها وأهدافها وتفعيل دورها وفرض هيبتها على الأجهزة والمسؤولين وفق نظام قوي وواضح ومعلن.

وأكد أصحاب رأي الأقلية، أن تنظيم الهيئة الحالي غير قادر على تحقيق ذلك بالشكل المطلوب، إضافة إلى أن الهيئة وفي أحدث تقاريرها السنوية اشتمت عدم اكتمال وضعها التنظيمي، ما يستوجب تغطية هذا الفراغ والموافقة على ملاءمة المقترح للدراسة تحقيقاً لهذا الهدف وعلاجاً للصعوبات بشأنه.

وناقش المجلس أمس، تقرير الأداء السنوي لوزارة الحج وتوصيات اللجنة المختصة، واقترح عضو لمعالجة الحجاج غير النظاميين حلولاً عدة، منها الحل التقني، مؤكداً توجه وزارة الحج لتأسيس بوابة مكة الإلكترونية بالتعاون مع جهات الاختصاص، التي ستحد من تسلل الحجاج غير النظاميين.

وأكد أحد الأعضاء أن اللجنة بحاجة لأن تجري دراسة أعمق وأشمل في شأن توصيتها برفع الطاقة الاستيعابية للسكن داخل منى وفي ما يخص خطة تفويض الحجاج وتقديم توصية متكاملة فيما يخص هذين الموضوعين.

ولفت عضو شوري، إلى تأخر تسليم مؤسسات حجاج الداخل لمقراتهم في مشعر منى، ما يربك أداءها وخدماتها التي تقدمها للحجاج، مطالباً بتسليم تلك المؤسسات مقراتها قبل موسم الحج بفترة كافية، حتى لا تضطر بعض مؤسسات الحجاج لدمج خدماتها أثناء الموسم. ورأى عضو آخر أنه لا يمكن توحيد جهات الرقابة الميدانية على مساكن الحجاج نظراً لتنوع اختصاصاتها، ودعا إلى ضرورة أن تكون التوعية والتنقيف خصوصاً للحجاج من خارج المملكة من المتطلبات الإلزامية قبل وصول الحجاج للمملكة، وطالب عضو بأن تعمل اللجنة مع وزارة الحج لوضع حلول عاجلة لتفويج الحجاج في طوافي الإفاضة والوداع لهذا العام في ظل أعمال التوسعة الجارية في الحرم المكي الشريف.

وانتقل أعضاء الشورى لمناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن اقتراح مشروع نظام تنمية الابتكارات المقدم من عضوي المجلس حامد الشراري وعبدالعزیز الحرقان، ويهدف إلى رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال دعم مشروعات الابتكار واستثمار براءات الاختراعات، ووضع البرامج الكفيلة بدعم نشاطات تحويل الابتكارات لدى المبتكرين إلى مخرجات اقتصادية ذات ربحية لتسهم في الناتج الاقتصادي.

ويعد طرح تقرير اللجنة ومشروع النظام للمناقشة، أكد عدد من الأعضاء أهمية المقترح وضرورته في رسم مستقبل أفضل للابتكار، لكن بعض الأعضاء انتقد اقتراح لجنة التعليم والبحث العلمي بإلحاق المشروع المقترح بنظام البحث العلمي الذي سبق أن وافق عليه المجلس، وتساءل أحدهم: كيف يلحق مشروع نظام تنمية الابتكارات بمشروع نظام لم يصدر بعد؟

وأشار أعضاء إلى أهمية أن يدعم المقترح الأفكار الجديدة والمبدعة، وأن لا يتحول المركز الذي يقترحه مشروع نظام تنمية الابتكارات إلى جهاز إداري يعمل بعيداً عن المرونة المطلوبة، فيما نبه عضو على أن لجنة التعليم قد حرقت النظام المقترح عن سياقه الذي قدمه عضوا المجلس وطالب بإحالاته إلى لجنة خاصة.

وكان المجلس استهل جدول أعماله بالموافقة على مشروع اتفاق بين وزارة الداخلية في المملكة ووزارة الداخلية الاتحادية في جمهورية ألمانيا الاتحادية في شأن تقديم المساعدة لتطویر وتدريب حرس الحدود في المملكة، بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن الموضوع تلاه عضو اللجنة اللواء عبدالله السعدون.



## المخصص فز من 850 إلى 1000 ريال شهرياً

### • الضمان " لا يكفي مستفيديه.. الترشيد الاستهلاكي هو الحل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053656>

الرياض - أسهمان الغامدي  
كفلت المملكة للمحتاجين والمحتاجات حق العيش الكريم عبر برنامج الضمان الاجتماعي، الذي ما زال لا يسد حاجة مستفيديه، ولا يكفي تكاليف الحياة، رغم أن وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في إدارة الضمان الاجتماعي تعمل باستمرار، إلا أن عملها يظل تكاملياً مع عدد من الجهات المعنية الأخرى التي لا تملك حيالها إلا تنفيذ ما يستطيع. فيما بقيت الكثير من أسر الضمان والمحتاجين يشكون الحاجة والعدم وأن الضمان لا يسد الحاجة، نظراً إلى «ضعف الترشيد الاستهلاكي»، وتحديد الأولويات، فغالبية الأسر المستفيدة من «الضمان» لا تستطيع التكيف مع حاجتها من المبالغ المالية المقطوعة لهم.

وعلى الرغم من جهود «الضمان» المشكورة، ومحاولة الوصول للمحتاج قبل أن يصل إليهم إلا أنه ما زالت هناك العديد من الأسر التي تحاول الاختباء خجلاً من فقرها وحاجتها ومد يدها بغية الحصول على مساعدة أو معونة قد تهز كرامتها على حسب رأيها، الأمر الذي يجعلهم يتنازلون عن الكثير من أساسيات الحياة كالمكيف والفرش والأغطية. وفي جولة قامت بها «الرياض» اتضح وجود أسر لا تتعامل مع إعانة الضمان الاجتماعي على أساس تقنين الاحتياجات.

في البدء توجهننا إلى مستفيدي الضمان الاجتماعي، والتقينا بعدد من الأسر المستفيدة الشاكرة لجهود الضمان المطالبة بزيادة المخصصات المالية حيث يوجد بالعاصمة أكثر من 57 ألف أسرة ضمانية ما بين فرد و عائلة يوجد بها أكثر من فرد، وتصرف لهم مساعدة مقطوعة بشكل سنوي لمن ليس لديه دخل إلا من الضمان الاجتماعي. حيث يصرف 10.400 ريال كحد أدنى و 30.000 ألف كحد أعلى. أما من لديه أي عائد مادي كالتقاعد أو راتب غير الضمان يستحقها كل عامين. أسر تكفي مادياً والنظام يكفل لها استمرار الضمان ما لم تطلب إيقاف مخصصاتها وتم رفع مخصصات الضمان الشهرية للفرد من 850 ريالاً إلى ألف ريال منذ تولي الملك سلمان - حفظه الله - مقاليد الحكم، حيث أن المستفيد الأول في الأسرة يحصل على 1000 ريال، بعد ذلك كل مستفيد بعده يصرف له 250 ريالاً لكل فرد، فهذا الصافي الخاص للمعاش دون حساب الغذاء والفرش والأثاث والحقيبة والزي المدرسي ودعم الكهرباء والمساعدة المقطوعة سنوياً. وحرص «الضمان الاجتماعي» على التجدد الدائم في سبيل إيجاد خدمات تساند مستفيدي الضمان وتدعمهم لمواجهة متطلبات الحياة والمحاولة قدر الامكان من ردف المعاش ومساندته بخدمات أخرى، منها برنامج دعم الكهرباء وتسديد جزء من فاتورة الكهرباء وهذه حسب عدد أفراد الأسرة، حيث تزيد المبالغ بزيادة عدد أفراد الأسرة

كذلك برنامج الحقيبة المدرسية والزي المدرسي وهذه محددة لكل طالب وطالبة منتظم في الدراسة بحيث يخصص لكل طالب 120 ريالاً للحقيبة والزي المدرسي في كل فصل دراسي، حيث يعد هذا المبلغ مسانداً وليس مبلغاً كلياً. ويتضح أن هناك لبساً لدى الكثير في مخصصات الضمان، فالضمان الاجتماعي ليس مرتب موظف بل هو دعم ومساندة لتوفير عيش كريم، ومعاونة المحتاج بالتكفل بجزء من المصاريف الحياتية وليس التكفل الكلي. كما أن الضمان لم يضع المبالغ المادية عبئاً بل تم تخصيصها بعد دراسة مع هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج وتحديد المبالغ حسب المناطق الحارة والباردة والمعتدلة، لتحديد المناسب، وعدد من الجهات لتحديد مبالغ الغذاء والمشرب والملبس وخلافه.

وتم تحديد مبالغ الغذاء بالتعاون مع مصلحة الاحصاءات العامة التي ساعدتنا بتحديد 84 ريالاً لكل فرد، تنزل مع المساعدة الشهرية، محسوب فيها الغذاء الرئيسي من لحم وأرز وخلافه.

وتعد برامج الفرش والتأثيث ليس لكل المستفيدين وإنما فقط للمحتاجين للفرش والأجهزة الكهربائية، ويسعى الضمان لتوفير كل ما يحتاجه المرء في بيته، وقد يكون فرشاً كاملاً أو جزءاً، والأولوية دائماً لمن لديه أطفال، حيث أن الدعم يكون لمرة واحدة للأسرة، حتى يتسنى مساعدة الغير، وهناك شراكة مع بعض الشركات لتوفير الأثاث والفرش والأجهزة بجودة عالية ومبالغ معقولة.

ودخل الضمان الاجتماعي مؤخراً كذلك في تسديد رسوم (قياس)، إلى جانب برنامج الأسر المنتجة وهي من البرامج التي يعولون عليها الكثير ويحاولون من خلال أن يتلمسوا مهارات السيدات وقدراتهم وإمكاناتهم وتحفيزهم للاعتماد على انفسهم وإيجاد مداخيل لهم أخرى إلى جانب الضمان الاجتماعي لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، ومساعدتها لإيجاد منافذ لتسويق منتجاتها بأشكال مختلفة اما بإقامة معارض داخل المكتب أو في المعارض التي تقيمها الجهات فنقوم بالمبادرة بتلك الجهات لحجز مساحة لعرض منتجات الأسر المنتجة فيها.

وبحسب تصريحات سابقة لوزارة الشؤون الاجتماعية فإن الوزارة أصبحت تعتمد على تلك الأسر بتكليفهم بتجهيز مناسباتها وتجهيز الأطعمة، فلم يعودوا يعتمدون على المطاعم، والمبالغ المالية تذهب للأسر بهدف تحفيزهم وتشجيعهم، كما أن الأسر المنتجة لا تقتصر على السيدات ولكن كذلك الرجال، فهناك مشاريع للرجال مثل بيع الأغنام والعمل في السواك ومناحل العسل ومعاصر الزيت، بالإضافة إلى مشاريع جماعية أثبتت جدواها ونجحت وعلى سبيل المثال مشروع الصيد في منطقة القحمة، حيث أصبح دخل المستفيد في تلك المنطقة 8 آلاف ريالاً شهرياً.

وبحسب معلومات - حصلت «الرياض» عليها - اتضح أن الضمان الاجتماعي يعد حقاً للمواطن المحتاج، ويستمر له طالما لم يتنازل هو في حال اكتفائه لمن هو أكثر حاجة منه، وقد حصلت حالات الاكتفاء ولكن قليل جداً من تنازل عن أموال الزكاة التي تصرف له لمحتاج أحق منه، على الرغم من تذكير الضمان المستمر لهم بأن ما يصرف لهم في الضمان هي أموال زكاة وصدقات، وهناك مواطنون يكتفون بعد القيام بمشاريعهم ولكن الضمان لا ينقطع عنهم إلا إذا طلبوا.

كما اتضح أن النظام يخدم المرأة المطلقة بغض النظر عن ظروف أسرتها، ففي حال تقدمت مطلقة أو أرملة للضمان تعمل الوزارة ببحث حالتها وهل لديها راتب شهري من الدولة أو مستحقات شهرية من التقاعد أو التأمينات الاجتماعية، ففي حال وجد وكان المرتب عالياً لا تدخل ضمن دائرة المستفيدين.

وبحسب جولة «الرياض» يتضح أن هناك قلة وعي من قبل مستفيدي الضمان بأن يصرفوا الأموال التي تصل إلى أيديهم للحصول على الكماليات وليس الأساسيات، فالجهود التي يبذلها موظفو الضمان لن يشعر بها أي شخص من خارج الضمان، فهناك مليارات تصرف سنوياً، لو كان هناك ترشيد وتنظيم للمبالغ التي تصرف وتم عمل أولويات لنجحت

الأسرة بالتوفير، فعادة تصرف تلك المعونات في كماليات. ويعمل الكثير من باحثي وباحثات الضمان الاجتماعي على توعية المستفيدين، ومن خلال السجلات ومعلومات - حصلت "الرياض" عليها - ليس كل الموجودين مستحقين للضمان، فهناك أسر اكتفت ولكن النظام لا يسمح لموظفي الضمان بقطع المعونة عنهم ما لم يطلبوا ذلك. فهناك شبابات صغيرات قادرات على العمل ولكن هناك اعتقاداً بأنه من الدولة ويجب أن تأخذ الفتاة ولو لتسديد فاتورة الجوال، وهناك آباء يتاجرون بفتياتهم المطلقات للحصول على الضمان. واتضح أنه لا يوجد ما يسمى قوائم الانتظار، فأى مقدم بعد التأكد من حالته ومدى استحقاقه للضمان يدرج سريعا ضمن المستحقين.

وهناك حالات ضمانية لا تقول الحقيقة وتبالغ من حقيقة حالها، اعتقاداً منها بأن ذلك قد يجعلها تحصل على نصيب اكبر من الأموال، وقد اتضح ذلك من خلال مراجعة حقائق حالات روتها الأسر وفندتها السجلات. فالكثير من مستفيدي الضمان لا يملكون الوعي الكافي لتقدير تلك المزاي، فالواقع يؤكد أن هناك جهوداً جبارة من قبل الحكومة والوزارة لخدمة هذه الفئة ومساعدتها على مصاريف الحياة اليومية. ويعد أدنى حد من الراتب ليستحق المرء الضمان هو ألف ريال، حيث كان في السابق 1200 ريال، وأن أي فرد راتبه أقل من 3000 آلاف ريال يستطيع الدخول ضمن المساعدة المقطوعة كل عامين، بما فيهم أبناء السعودية الأيتام. وخصص الضمان الاجتماعي النسوي ركناً لدعم الأسر المنتجة بداخل الضمان تحت اسم «مورقة»، يعطى لكل أسرة منتجة لمدة أسبوعين، تتولى فيه الأسرة تجهيز الأطعمة وبيعها على مراجعي الضمان الاجتماعي على أن يكون الدخل كاملاً للأسرة، وبعد ذلك يتم إعطاؤه بشكل مجاني لأسرة أخرى وهكذا، إلى جانب تخصيص ركن للقهوة والشاي والتمر مجاناً للمستفيدات تكفلت بتجهيزه موظفات الضمان - بحسب ما وقفنا عليه -.

أسر ضمانية: الضمان يسد الضروريات ومشروع الأسر المنتجة فتح نافذة أمل من جهتها، تقول إحدى مستفيدات «الضمان» المسنة «أم تامر»، إن الضمان الاجتماعي دعمها بمبلغ 20 ألف ريال لتبدأ مشروعها في الطبخ، إلى جانب معونتها الشهرية والسنوية، وتقول: مستفيدة من الضمان منذ عام ولكن تعلمت ترشيد ميزانيتي ودعم أسرتي من خلال ما أحصله وها أنا بدأت مشروع الخبز الخاص قبل شهرين أمله أن يتحول إلى مطعم كبير. وقالت المسنة الأرملة «أم زهير» اليوم تقدمت للضمان الاجتماعي والله الحمد تيسرت أموري فدخلي الشهري من مرتب زوجي المتوفى 1500 ريال، تأخرت في التقديم وذلك بسبب عدم معرفتي عن آلية التقديم حتى التقيت بإحدى السيدات وخبرتنني عن الآلية كاملة.

بينما قدمت المستفيدة الشابة من الضمان الاجتماعي منذ عامين «أم عبدالله» شكرها لخدمات الضمان رافضة العمل أو الانخراط في مشروع الأسر المنتجة، فهي من وجهة نظرها لا تحب العمل ولا ترغب به، والضمان يكفي احتياجاتها الأساسية.

وزادت المستفيدة منذ عشرين عاماً «أم فرحان»، أن خدمات الضمان نستهد مد يد الحاجة لأبنائها وزوجها، فهي اكتفت في أساسيات حياتها، ولكن ما يشقيها هو إيجار منزلها الذي تتكفل به بناتها. واتفقت معها صديقتها المسنة «أم سلطان» والمستفيدة من الضمان منذ أكثر من 20 عاماً وقالت: الضمان كفاني وزوجي المريض حتى توفاه الله، وما زال يدعمني، مؤكدة أنه يسد احتياجاتها الشخصية والمأكلة والمشرب، ولكنه لا يوفر لها السكن وخلافه.



## جهات حكومية تبحث استخراج إقامة استثنائية لأيتام

### مجهولي الأب من أجنبيات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436 هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053657>



الرياض - صالح الحميدي  
التقى د. ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، أمس الأول بأعضاء اللجنة المشكلة لوضع آلية نظامية لاستخراج «إقامات» استثنائية للأيتام ذوي الظروف الخاصة من أمهات أجنبيات لأب مجهول وذلك في مكتبه في محافظة جدة.

وشدد د. القصبي خلال الاجتماع على ضرورة رفع التوصيات التي يتفق عليها والإسراع في اعتمادها من الجهات الرسمية المختصة لإنهاء المعاناة عن تلك الفئة، والسريعة في اتخاذ انطباق الإجراءات القانونية وأفضلها مع ضرورة التقيد بالأنظمة الأساسية المعمول بها في هذا الشأن مبدئياً كامل الاستعداد لتسخير الإمكانيات والأمور التي من شأنها إنجاح أعمال اللجنة، ونوه باهتمام الوزارة الشديد بفئة الأيتام وسعيها الجاد لتذليل الصعاب التي قد تعيق استقرار حياتهم على الأمد البعيد، وتم خلال الاجتماع مناقشة بعض البنود والنقاط التي تعكف اللجنة على دراستها، والاستفادة من آراء الوزير وتوجيهاته في هذا الشأن.

وثنى الدكتور القصبي، بالتعاون والتكامل الذي تنتهجه وزارة الداخلية بجميع قطاعاتها مع الوزارة والتناغم بين الوزارتين في التعامل مع قضايا المواطنين المختلفة.

يذكر أن اللجنة تضم في عضويتها إضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، إمارة منطقة مكة المكرمة، ووزارة الداخلية ممثلة في وكالة الأحوال المدنية والمديرية العامة للجوازات، ووزارة الخارجية، ومركز المعلومات الوطني، وعدد من المستشارين من ديوان وزارة الداخلية.

من جهة أخرى، بحث د. ماجد القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، في لقاء مع إحسان بن صالح طيب الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية، القضايا المشتركة وسبل توحيد الجهود وتبادل الخبرات بين «الوزارة» و«الهيئة»، وإيجاد قنوات تواصل تسهم في الرقي بالعمل الاجتماعي المشترك، كما شمل مجال رعاية الأيتام، والأسر المنتجة، والعمل الخيري والاعاثة والآليات التي يمكن بها تطوير وتحسين الأداء في تلك المجالات، واطلع وزير الشؤون الاجتماعية، على أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة في ميدان العمل الخيري والاعاثة.



## • الشؤون الاجتماعية و«التعليم» تدشن شراكة دمج ذوي الإعاقة الحركية.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م  
<http://www.alriyadh.com/1053659>

الرياض - صالح الحميدي  
تدشن وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم- مساء اليوم- مشروع شراكة فاعلة لخدمة ذوي الإعاقة، ودمجهم في الجانب التربوي والخدمات المساندة لتعليم فئات ذوي الإعاقة، بحضور د. ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، في قاعة نيابة في الرياض.  
وتأتي هذه الشراكة إثر اجتماعات بين الوزارتين ممثلة في لجنة التربية الخاصة، جرى خلالها الاتفاق على استمرار تعليم طلاب وطالبات مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين في الرياض في مدارس التعليم العام التابعة لوزارة التعليم بدءاً من الفصل المقبل، حيث استكملت جميع الإجراءات الخاصة بذلك وهذا هو مشروع الدمج الصحيح في التعليم العام.  
واتفقت الوزارتان من خلال اللجنة الفنية المعنية في الإعاقة السمعية من الوزارتين على تقديم خدمات المعينات السمعية للفئات العمرية التي في مراحل التعليم والتدريب من قبل الإدارة المختصة بوزارة التعليم حسب الاختصاص، حيث تم وضع آلية لتنفيذ هذه الاتفاقية من قبل لجنة مختصة من الجانبين، وستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالاستمرار في تقديم برامج أشمل وهو خدمات التأهيل لحالات ذوي الإعاقة في برنامج الرعاية النهارية استكمالاً لنجاحات المؤسسة السابقة في خدمة ذوي الإعاقة.

من جهة أخرى، تنظم وزارة الشؤون الاجتماعية مهرجاناً صيفياً ومعرضاً للأسر المنتجة، الجمعة المقبل في مجمع الوزارة في الدرعية، تستمر فعالياته لمدة تسعة أيام.

وقالت هيفاء بنت محمد العنقري رئيسة القسم النسائي في مركز التنمية الاجتماعية في الدرعية: إن المهرجان سيسهم في تفعيل عدد من المبادرات التنموية التي طرحتها وكالة التنمية الاجتماعية، وسيصاحبه معرض للأسر المنتجة إضافة إلى عدد من المحاضرات وورش تدريبية مجانية للنساء حول فن التشكيل بالبعد الثلاثي، وفن الأوروجامي، وعطري ابتكاري، وتصميم الصور وطباعتها، وفن تصميم الأزياء وتنسيقها، واصنعي جمالك بنفسك، وفن التصوير الفوتوغرافي، وأركان تعليمية ترفيهية، ومسرح خاص بالطفل، وسيشهد مشاركة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، ومكتبة الملك عبدالعزيز.

ودعت العنقري جميع أفراد المجتمع من النساء والأطفال إلى حضور حفل الافتتاح الذي تبدأ فعالياته الساعة 4.30 مساءً، ويتخلله فقرات وأنشطة ومسابقات، مشيرة إلى أن فعاليات الفترة المسائية في بقية الأيام تبدأ 4.30 عصراً وحتى 9.00 مساءً.



## آل طاوي : وحدة الحماية بجدة استقبلت 650 حالة خلال 6 أشهر

### تنوّعت ما بين عنف جسدي وتحرش جنسي ومحاولات انتحار

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

داود الكثيري - جدة

كشف مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أن الفرع استقبل ( 650 ) حالة من حالات الحماية الاجتماعية من شهر محرم 1436هـ حتى نهاية جمادى الآخرة و كانت جوانب الحماية عادة من عنف جسدي أو نفسي أو تحرش جنسي أو حماية من القتل والحرق أو حرمان أم من أطفالها أو الهروب من المنزل أو الانتحار . وأشار آل طاوي إلى أن الحالات التي استقبلتها الشؤون الاجتماعية كانت حالات عنف نفسي لנساء وعنف جسدي وتحرش جنسي وحالات هروب من المنزل ومحاولات انتحار كما ان هناك حالات استقبلتها وحدة الحماية وليست لها علاقة مباشرة بها وأحيلت لجهات أخرى وحالات حماية لأطفال وايضا حالات اعتذرت عن الاستمرار في القضية وحلّت ودياً» منوها إلى أن معظمها من النساء والأطفال الذين حرّموا من الحقوق الأساسية في التعليم والصحة ومن الحصول على الوثائق الرسمية لإثبات الهوية.

وأضاف آل طاوي :« تعاملنا مع الحالات حسب نوعها فبعضها تم تسوية الخلاف بين المتنازعين وتنتهي القضية بعد الاستعانة بالأخصائيات الاجتماعيات إذا كانت الحالة تخص امرأة أو طفل، وبعضها يتم رفعها للمحكمة لأخذ الحق قانونياً، والبعض الآخر من حالات إيذاء طفل أو امرأة ويتم إيداعهم دار الحماية لحين الانتهاء من القضية واتخاذ الإجراءات اللازمة. وأشار إلى ان الحالات التي لا تتجاوب فيتم رفعها لمقام الإمارة في المنطقة للبت فيها حسب المتبع» منوها إلى أنه لا يوجد حالياً في دار الحماية الاجتماعية إلا عدد قليل من الحالات تحت الإجراء الرسمي.



## 5854 دعوى نفقة شرعية أمام المحاكم.. ومكة أولاً

### سجلتها 13 منطقة خلال 7 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

تصدرت مكة المكرمة مناطق المملكة في عدد الدعاوى القضائية المرفوعة من مطلقات على مطلقيهن، ويطالين فيها بالنفقة الشرعية، حيث تم تسجيل 1873 دعوى خلال السبعة أشهر الأولى من العام الهجري الحالي، فيما نظرت محاكم وزارة العدل خلال تلك الفترة 5854 دعوى مقدمة من زوجات في 13 منطقة. وجاءت منطقة الرياض في المركز الثاني بواقع 1484 دعوى، تلتها الشرقية بواقع 840 دعوى، ثم جازان بواقع 410 دعوى، والمدينة المنورة بـ 320 دعوى، وعسير بـ 262 دعوى، والقصيم بـ 208 دعوى، ثم تبوك بواقع 115 دعوى وحائل بواقع 99 دعوى، والجوف بواقع 89 دعوى، والحدود الشمالية بواقع 56 دعوى، والباحة بواقع 55 دعوى. فيما جاءت منطقة نجران في المرتبة الأخيرة بعدما سجلت محاكمها 43 دعوى.



## الطائف تشهد ملقى توظيف السجناء المفرج عنهم وتأهيلهم لسوق العمل

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

عواض الخديدي - الطائف  
اتفقت إدارة سجون الطائف والغرفة التجارية الصناعية بإقامة ملقى توظيف السجناء المفرج عنهم، وتأهيلهم لسوق العمل وحث الشركات للاستفادة من الأيدي العاملة المدربة من السجن.  
جاء ذلك خلال اللقاء الذي جمع مدير إدارة سجون الطائف العميد فائز الأحمري مع رئيس الغرفة التجارية الصناعية الدكتور سامي العبيدي بحضور نائب الغرفة أنور الزهراني وبندر السعيد وعضو مجلس الإدارة مشعل فلاح، ومدير العلاقات العامة بالغرفة يوسف الزهراني وكذلك بحضور مدير سجن الطائف العميد مشعل المفرجي، ومدير المعهد المهني بالسجن العام علي الشهري، ومدير شعبة الإصلاح والتدريب العقيد احمد الفعر. وبدأت الزيارة بجولة على التدريب المهني بالسجن، وشرح آلية عمل تأهيل السجناء لسوق العمل.  
وأوضح رئيس غرفة الطائف الدكتور سامي العبيدي أن زيارة السجن العام بالطائف كانت من ضمن أهداف مجلس إدارة غرفة الطائف، مؤكداً على ضرورة العمل على اندماج هذه الفئة ضمن المجتمع وجعلها فئة منتجة، لاسيما وأنهم يتلقون تدريباً مهنيًا عاليًا في السجن، يجعلهم مؤهلين لسوق العمل. وأضاف العبيدي أنه بالاتفاق مع إدارة السجن سيتم تحديد فرق عمل من الغرفة والسجون لتفعيل شراكة لخدمة هذه الشريحة من المجتمع، وتطبيق الاتفاقيات على أرض الواقع.



## مختصون يطالبون بعقوبات رادعة وصارمة لحماية الأطفال من العنف

### دعوا لنشر الثقافة الحقوقية عبر منهج خاص يدرس بالمدارس

### والجامعات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م  
[اضغط هنا](#)

سلوى حمدي - الرياض

دعا عدد من المختصين الى فرض عقوبات رادعة وحازمة وصارمة تضمن وقف او تقليص حالات الاساءة والعنف ضد الاطفال . وقالوا لـ «المدينة»: إنه من الضروري نشر الثقافة الحقوقية من خلال منهج خاص يدرس في المدارس والجامعات ويتم البدء في تدريس حقوق وواجبات الفرد في المجتمع منذ مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية. وأشاروا ان عدم محاصرة ظاهرة العنف ضد الاطفال ربما يؤدي لخروج شخصيات غير سوية للمجتمع بسبب الإساءة والتنشئة في بيئات إساءة وبالتالي يصبح لدينا مخرج سيء وبيئة خصبة للإرهاب والجريمة.

تقول المستشارة الأسرية والتربوية والنفسية ريم العماري : إن الإساءة للأطفال ملف كبير وذو أبعاد كثيرة في العالم ككل وفي المملكة العربية السعودية، فقد صدر القانون الخاص بالمرسوم الملكي رقم/14 بتاريخ 1436/2/3هـ، وهو الذي نص بالمصادقة على نظام حماية الطفل من الإيذاء والإهمال والتحرش والاستغلال والتمييز، وهذا النظام يضمن حقوق الطفل المقررة في الاتفاقات الدولية والدين الإسلامي ويقصد بالطفل في النظام هو من الولادة حتى عمر الثامنة عشرة. وقالت انه رغم صدور القانون إلا أننا نحتاج إلى ضوابط صارمة في التأكد على تطبيقه، لأننا مازال في مجتمعنا البعض متمسك بموروثات خاطئة في طرق تربية الأطفال مثل الضرب والقسوة والحرمان في تربية الأطفال، وعدم فهم خصائص النمو الخاصة بكل مرحلة من مراحل النمو، وأن الطفل ملكية خاصة للوالدين يحق لهما أن يفعلوا به ما يريدان ويمارس الوالدان معه العبودية بشكل كامل.

وأضافت ينشأ الطفل في مجتمعنا دون أن يعي أن لديه حقوقا وأن الدولة حفظت له هذه الحقوق . وأشارت الى ان الكثير من أفراد المجتمع لا يعون الضرر الذي يلحق بالأطفال والخطر المستقبلي على الأطفال المساء إليهم أو الذين ينشأون في بيئة إساءة فدائرة الإساءة تستمر، التراكمات النفسية السلبية التي تحدث بسبب الإساءة تؤثر بشكل مباشر على حياة الفرد وبالتالي تؤثر على المجتمع .

وطالبت بحلول جذرية و تطبيق القانون بشكل صارم وعاجل وتكون العقوبات للمسيئين رادعة وحازمة وصارمة تضمن حق الطفل، وتضمن عدم تكرار الإساءة وتوضح للطفل أنه ليس من حق أي شخص مهما لو كان أن يسي له سواء أحد الوالدين أو معلم أو مدير ، فالسؤال أليس أطفالنا هم ثروتنا الحقيقية؟؟ لماذا لا نحافظ عليهم بطريقة صحيحة.

كما طالبت بتوعية المجتمع أكثر بحقوق الطفل والعقوبات الخاصة بالإساءة، وطرق التربية السليمة وتكون هذه التوعية عبر وسائل الإعلام، المدارس، دور العبادة ومن المهم جدا ان يشرف على هذه التوعية التربويون المتخصصون والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية في التربية .

وطالبت ايضا بنشر الثقافة الحقوقية من خلال منهج خاص يدرس في المدارس والجامعات وابتدئ تدريسه كحقوق وواجبات الفرد في المجتمع منذ مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية.وقالت: لا بد أن نعطي الموضوع حقه

ونقف وقفة جدية لأن خروج شخصيات غير سوية للمجتمع بسبب الإساءة والتنشئة في بيئات إساءة يصبح لنا مخرجا سيئا وبيئة خصبة للإرهاب والجريمة.  
نظام حماية الطفل

من جانبه أوضح المستشار والمختص الاجتماعي والمهتم بالعلاج الأسري فياض العجمي أن نظام حماية الطفل ينص على اعتبار عدد من الأفعال بمنزلة إيذاء أو إهمال بحق الطفل ومن بينها التسبب في انقطاع تعليمه وسوء معاملته، والتحرش به وتعريضه للاستغلال المادي أو في الإجرام والتسول، واستخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته والتمييز ضده لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي.  
وأضاف: إن النظام ينص على ان للطفل الذي لا تتوفر له بيئة عائلية مناسبة قد يتعرض فيها للإيذاء أو الإهمال الحق في الرعاية البديلة من خلال الأسرة الحاضنة التي تتولى رعايته وكفالته أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية أو الأهلية أو الخيرية إذا لم تتوفر أسرة حاضنة وان النظام يلزم كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال إبلاغ الجهات المختصة فوراً.

كما يلزم جميع الجهات المختصة بمراعاة مصلحة الطفل في جميع الإجراءات التي تتخذ تدابير الرعاية والاطلاع المناسبة إذا كان في بيئة تعرض سلامته العقلية أو النفسية أو الجسدية أو التربوية لخطر الانحراف مبينا ان الجهات ذات العلاقة كوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة التي تتولى بدورها تقرير العقوبات المناسبة في حق المخالفين، وفقا لما تقضي به أحكام الأنظمة ذات الصلة.  
طفل معنف

فيما قال المحامي محمد إسماعيل: إن نظام الحماية يعطي حالة تشديد على الولي زيادة في العقوبة تسمى قانونيا من الظروف المشددة للعقوبة لان الولي يفترض يكون مصدر رعاية وليس مصدر إيذاء.  
وشكر الجهات المعنية وطالبها بالمزيد من الرعاية والحماية وإعطاء دور أقوى حيث أن هناك حالات من العنف محبوسة لا بد أن يوجد لها حلول صارمة، حيث أن الجهات المعنية تقف أمامها مكتوفة الأيدي لانه ليس هناك آلية لحماية المعنفين أثناء حبسهم في البيوت والاستجابة لاستنجاتهم وإغاثتهم. مبينا أن نظام حماية الطفل جعل التبليغ واجبا على كل من اطلع على حالة عنف وجعل عقوبة على من يخفي حالة عنف . و أكد أنه إذا وصل للجهات المعنية أمر عن طفل معنف سيكون له حماية وسيعاقب . و اضاف : ولكن ماذا عن الحالات التي لم تصل للجهات المعنية .



## منتدى يدعو لحفظ حقوق المخترع وصون أفكار الموهوبين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1436 هـ - 3 يونيو 2015م  
[اضغط هنا](#)

عبدالعزیز الغامدي - جدة تصوير: محمد كديش - ابراهيم عسيري - محمد طلبة  
دعا منتدى الموهبة التقنية 2015م، الذي تستضيفه كلية الاتصالات والإلكترونيات بجدة لحفظ حقوق المخترع وصون أفكار الموهوبين.  
واقترح عضو هيئة التدريب ورئيس مركز تقنية المعلومات بمكتب التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة الدكتور د. عبدالله بن علي باحطاب، في ورقة عمل قدمها أمس، بعنوان «طرق تفعيل الشراكة مع قطاع الأعمال»، ضمن فعاليات المنتدى، الذي تتواصل فعالياته بأحد الفنادق بجدة ثلاثة أيام، عدداً من الآليات المنظمة لتفعيل التعاون مع القطاع الخاص حيال ما يقدمه المخترعون السعوديون من المتدربين التقنيين وطلاب التعليم.  
وطالب مراكز الموهوبين بكل منطقة بحصر التخصصات والكوادر المتخصصة في المجالات التقنية في جميع الوحدات التدريبية، وعمل زيارات للقطاع الخاص وعرض عليهم أن يتم تنفيذ أي تطوير لمنتجاتهم من خلال الكليات والمعاهد، ومن ثم استقبال الطلاب للاطلاع على مميزات ومشكلات أو تطوير المنتج من القطاع الخاص، بالتنسيق مع الجهة التابع لها الاختراع.

وقال: «إن الدول المتقدمة لمست فعلاً حاجة المخترع إلى دعم القطاع الخاص، ما جعل القطاع يتبنى براءة اختراع المشروع، وتبني كل الخطوات المتبقية، من إنتاج وتسويق، وفي حال عدم حصول المشروع على براءة الاختراع فإنه سيتم نشر بحث علمي يوضح فيه دعم الشركة الممولة»، محذراً من عدم اتباع النواحي القانونية عند اتخاذ هذه الخطوات، وذلك من خلال توثيق محضر اجتماع عند اللقاء بأي شركة قبل عرض الاختراع عليها، وأهمية أخذ موافقة المخترع. وحث باحطاب على استثمار البنية التحتية، التي أسستها حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظها الله في محاضن التدريب والتعليم من معامل وكوادر بشرية، ما يساهم في قدرة القطاع الخاص على تبني البحث والتطوير لمنتجاته من خلال عمل مشروعات إستراتيجية، لتوطين التقنية.

من جهته، أكد نائب محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني المهندس راشد الزهراني أن المؤسسة حريصة على تقديم الفعاليات والبرامج التي تشجع الموهبين على مدار العام، إلى جانب تقديم جميع سبل الرعاية لهم، وإتاحة الفرصة لهم في عرض ابتكاراتهم في محافل محلية ودولية.

ولفت إلى أنه يوجد في المؤسسة أكثر من 28 مركزاً لرعاية الموهبين لتحفيزهم، ملمحاً إلى حصول العديد من المتدربين على العديد من الجوائز خلال مشاركتهم في معارض إقليمية وعالمية كمعروض جنييف وكولالمبور، مبيناً أن من بين الجوائز 20 ميدالية ذهبية وبرونزية.

وذكر أن المؤسسة حرصت هذا العام على تسويق منتجات وابتكارات المتدربين، وإبرازها لرجال الأعمال، حتى يتبنوها ويترجموها على أرض الواقع، ليستفيد المتدربون من ذلك بالإضافة إلى مساهمة تلك الابتكارات في الرقي بمستوى الإنتاج لدى القطاع الخاص.



## مكاتب تجه للمظالم حال عدم استجابة الوزارة

### تنسيق دولي مع السفارات لإنهاء أزمة استقدام المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 16 شعبان 1436 هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150603/Con20150603775417.htm>

متعب العواد (حائل)، فاطمة العمري (جدة)

تعتزم عدد من مكاتب الاستقدام التوجه لديوان المظالم في حال عدم استجابة وزارة العمل لمطالبها، فيما بدأت الوزارة اتخاذ خطوات ميدانية بتنسيق دولي سريع مع سفارات المملكة في كل من نيودلهي، دكا، هانوي، كولمبو والقنصلية العامة في مومباي؛ لتسريع وتيرة عمل مكاتب إرسال العمالة في هذه الدول للاهتمام بطلبات العمالة المنزلية النسائية التي ترد من المواطنين عبر شركات ومكاتب، مع منح أولوية تسهيل وإنهاء إجراءات العمالة المنزلية النسائية بشكل أسرع. ووفقاً لمصدر مطلع لـ(عكاظ) فإن وزارة العمل أنهت بشكل عملي التنسيق مع سفارات المملكة في بعض البلدان زيادة الطاقة الاستيعابية لإصدار التأشيرات، في الوقت الذي تم فيه الاتفاق مع عدد من شركات الطيران لتكثيف رحلاتها الأسبوعية المباشرة إلى المملكة لاحتواء الأزمة قبل دخول شهر رمضان المبارك.

وأشار المصدر إلى أن الوزارة لا تزال تتلقى شكاوى المواطنين من خلال مراكز خدمة العملاء؛ بسبب رفض مكاتب الاستقدام العمل بنظام استقدام العمالة المنزلية الجديد الذي أصدرته وزارة العمل مؤخراً، الذي اشتمل على جملة من القرارات والتنظيمات لتحسين وتطوير سوق العمالة المنزلية شملت ضبط تكاليف ومدد الاستقدام وتنظيم المبالغ المالية التي يدفعها المواطن وتنشيط دور الشركات والمكاتب، وتحسين أداء السوق وتنويع الخيارات لزيادة التنافسية وتفعيل دور المكاتب الخارجية للحد من تأخر العمالة وتنفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة مع الدول. وتأتي هذه القرارات لتسهم في تجاوز تحديات سوق العمالة المنزلية بشكل عام والعمالة المنزلية النسائية بشكل خاص، وتعزيزاً لحماية حقوق جميع الأطراف.

يأتي ذلك فيما علمت (عكاظ) من مصدر مطلع، اعتزام عدد من مكاتب الاستقدام التوجه لديوان المظالم في حال عدم استجابة وزارة العمل لمطالبها، فيما ينتظر أكثر من 200 مكتب استقدام نتيجة الاعتراضات المقدمة للوزارة على القرار رقم (3207) الخاص بتحديد مدة وصول العمالة المنزلية بواقع 60 يوماً، إضافة إلى النسبة المقدمة لقيمة العقد الـ 25 في المئة، بالإضافة إلى غرامة التأخير. وقال ماجد الهفاص (خبير في استقدام العمالة): «جميع هذه القرارات يستحيل تنفيذها سواء من ناحية المدد الزمنية أو الأسعار، فمكاتب الاستقدام تحدد مدة إحضار الخادمة على حسب الظروف التي تسمح، وأحياناً هناك تحديات تمنع وصول الخادمة في الوقت المحدد، خصوصاً أن الآن الضغط على بعض الدول المصدرة للعمالة أكثر من غيرها؛ ما يزيد المشكلة سوءاً».



## منع العمل تحت الشمس .. الإثنين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 16 شعبان 1436 هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150603/Con20150603775421.htm>

سعاد الثمراني (الرياض) تبدأ وزارة العمل يوم الإثنين 28 شعبان، الموافق 15 يونيو، تطبيق نظام منع العمل تحت أشعة الشمس، على جميع المنشآت من الساعة الـ 12 ظهراً إلى الساعة الـ 3 مساءً، خلال الفترة الواقعة بين 15 من شهر يونيو إلى نهاية يوم الـ 15 من شهر سبتمبر. وأوضحت الوزارة أن التنظيم يستثني العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.



## التعاون الإسلامي“ تناقش التدابير العملية لمعالجة أسباب

### الكراهية والتمييز

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

جدة - معاذ العمري شدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور إياد مدني على مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف بسبب الدين والمعتقد، الذي أضحى مظهراً من مظاهر العنصرية، بما في ذلك الموضوع الذي يثير لغماً كبيراً، المتعلق بالحد الفاصل بين حرية التعبير وخطاب الكراهية. وقال خلال اجتماع المنظمة للدورة الخامسة لمسار إسطنبول (من الاعتماد إلى التنفيذ: كيفية تعزيز التنفيذ الفعال لقرار مجلس حقوق الإنسان 18/16): «إن تنامي اتجاهات الهجرة غيرت البنية الاجتماعية والثقافية لغالبية البلدان والمجتمعات، إذ أصبح التمييز بسبب العرق وإعلان إخفاق التعددية الثقافية وصفة لانعدام الأمن وتأجيج النزاعات والتعصب». واستشهد مدني بما يرتكبه تنظيم داعش من أعمال تدمير وقتل مريع لغير المسلمين، والمعاملة المروعة التي يتعرض لها المسلمون الروهنغيا في ميانمار، وتدنيس الكتب والأماكن المقدسة، وطباعة رسوم عبثية مسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، مؤكداً أنها كلها عوامل أسفرت عن إشاعة ثقافة التمييز والعنف.

وأضاف: «لضمان إقامة نظام عالمي قوامه الاحترام المتبادل والتسامح وتقبل التنوع الديني، ظلت منظمة التعاون الإسلامي في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التعصب والتمييز والعنف بسبب الدين والمعتقد». واعتبر الأمين العام قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 18/16 الإطار السياسي العالمي الأكثر توازناً وتركيزاً، الذي أقرته الأمم المتحدة لمكافحة التعصب والتمييز والتحرير ضد العنف والكرهية ضد الناس بسبب الدين أو المعتقد، مشيراً إلى أن القرار فريد من نوعه، كونه يتوافر على متابعة ومسار. وحث مدني المجتمعين على إجراء مناقشات صريحة ومفتوحة وبناءة تحت مظلة التعاون الإسلامي، للمساعدة على إيجاد حلول عملية للقضايا المستعصية، التي يمكن تطبيقها عالمياً عبر مختلف الأنظمة القانونية، مشيراً إلى أن الرسالة الأساسية هي ضمان المعاملة المتكافئة وتوفير الحماية العالمية كافة لحقوق الأفراد والمجموعات والمجتمعات المستهدفة.

من جهته، حذر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير يواخيم روكر من أن تدور النقاشات من دون الأخذ في الاعتبار ما يدور على الأرض، مؤكداً أن مكافحة التعصب يجب أن يقوم بها المجتمع برمته وإشراك مؤسسات المجتمع المدني للتنفيذ.

وقال إن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تقدم إسهامات في تنفيذ القرار رقم 18/16، مع ضرورة وضع خريطة طريق لضمان التنفيذ السليم للقرار.

بدوره، قال الأمين العام لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات فيصل بن معمر في كلمته، إن الاجتماع يناقش قضية جوهرية بالنسبة لمجتمعنا تتمثل في كيفية المحافظة على حريتين متساويتين الأهمية: حرية أتباع الإنسان لما يمليه عليه ضميره وممارسته الدينية التي نشأ عليها، وحرية التعبير في الوقت ذاته.

وأضاف: «ينبغي للحوار بين أتباع الأديان، كما أشار القرار 18/16 عن حق، أن يكون نواة للجهود المشتركة في محاربة التعصب المرتكب باسم الدين والسعي لمكافحة التفرقة والعنف، مطالباً بتوفير حلول سياسية لمعالجة أسباب التعصب وخطاب الكراهية»، مستدرِكاً: «إن الحلول السياسية وحدها لا يمكنها بناء الثقة والتعاون بين أشخاص من أديان وثقافات مختلفة، إذ لا يتحقق ذلك إلا من خلال الحوار البناء بين الأفراد والجماعات».

وأشار إلى أن الحوار بشكل فعال يحتاج إلى تقدير مساحة محايدة يتمكن عبرها الجانبان من البدء في فهم وجهة نظر بعضهما البعض، كما ينبغي للحوار أن يكون لقاء على أرضية مشتركة ومتكافئة، إذ إن الانتقاد والإقصاء يقتلان الحوار. وشهد الاجتماع ثلاث حلقات نقاش: تشمل الأولى معالجة مجالات التوتر المحتملة بين المجتمعات وتعزيز التفاهم والحوار، وذلك عبر تبادل وتداول أفضل الممارسات في مجال وضع استراتيجيات تواصل وإنشاء شبكات تعاون وتنفيذ مشاريع في مختلف المجالات الواردة في القرار 18/16، إضافة إلى تدريب المسؤولين الحكوميين، والزعماء الدينيين، وقادة المجتمع، على معالجة الأسباب الجذرية للتمييز على أساس الدين والمعتقد.

ويتمثل موضوع حلقة النقاش الثانية في مواجهة الدعوة إلى الكراهية الدينية التي تشكل تحدياً على التمييز والعداوة والعنف، من خلال تدابير إيجابية تنطلق إلى المواجهة برفض أعمال الاستفزاز والقولبة النمطية والإساءة، وتعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات على مختلف المستويات.



## العدل: محاكمة السجناء الجنائين في محاكم المدن والمحافظات

### نقط

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

الدمام - فاطمة آل دببسي



شدد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، على وجوب إحالة السجناء إلى محاكم المدن والمحافظات، حتى لو لم يكن في المحافظة سجن، رافضاً استثناء السجناء من قرار قصر النظر في القضايا الجنائية على المحافظات والمدن من دون المراكز. وأكد أن المراكز وإن وجد بها سجن لا يجوز أن تنتظر في قضايا السجناء. وقال الصمعاني في تعميم (حصلت «الحياة» على نسخة منه): «إن قرار مجلس القضاء القاضي بقصر النظر في القضايا الجنائية على المحافظات والمدن من دون المراكز نسخ قرار المجلس رقم 1353-13-26»، مشدداً على أن «اختصاص النظر في القضايا الجزائية العامة والخاصة يقتصر على محاكم المدن والمحافظات».

وأوضح وزير العدل أن «قضايا حوادث السير غير داخلة في مشمول قرار المجلس، وفقاً لنظام القضاء، الذي نص على «أن تؤلف المحاكم العامة في المناطق من دوائر متخصصة، يكون من بينها دوائر للتنفيذ وللإثباتات الإنهائية وما في حكمها - الخارجة عن اختصاصات المحاكم الأخرى وكتابات العدل، وللصل في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير، وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية، وتكون كل دائرة فيها من قاض أو ثلاثة قضاة، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء». وأيضاً وفقاً لنظام المرافعات الذي نص على «اختصاص المحاكم العامة بنظر جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات الإنهائية وما في حكمها، الخارجة عن اختصاصات المحاكم الأخرى وكتابات العدل وديوان المظالم في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير، وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية».

واستثنى الصمعاني من قرار قصر النظر على المحافظات والمدن من دون المراكز «القضايا التي قيدت في المراكز عندما كان من اختصاصها النظر في القضايا الجنائية، وذلك وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية الذي قضى بأنه «إذا رفعت قضية إلى محكمة، فلا تجوز إحالتها إلى محكمة أو جهة أخرى، ولا يحق لأحد سحبها منها قبل الحكم فيها. وتعد القضية مرفوعة من تاريخ قيدها في المحكمة»، وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، التي نصت على أنه «يجوز لرئيس الهيئة أو من ينيبه الاختيار في إقامة الدعوى الجزائية العامة على المتهم المفرج عنه في مكان إقامته أو مكان وقوع الجريمة، بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة، ويتحدد الاختصاص للمحكمة برفع الدعوى إليها».

وذكر وزير العدل أنه «في حال قيدت الدعوى في محاكم المراكز قبل صدور القرار، واتضح عدم اختصاص محاكم المراكز المكاني، فتجب إحالتها إلى محاكم المحافظات والمدن، وفقاً لنظام المرافعات الشرعية، الذي نص على أنه «تعدّ المدينة أو المحافظة أو المركز نطاقاً مكانياً للمحكمة التي هي فيها، وعند تعدد المحاكم فيها يحدد المجلس الأعلى للقضاء النطاق المكاني لكل منها. وتتبع المراكز التي ليس فيها محاكم محكمة أقرب بلدة إليها في منطقتها، ما لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء تعيينها لمحكمة أخرى في المنطقة نفسها. وعند التنازع على الاختصاص المكاني - إيجاباً أو سلباً - تُحال الدعوى إلى المحكمة العليا للفصل في ذلك».

كما نص نظام المرافعات الشرعية على أنه «تطبق الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية في ما لم يرد فيه حكم في هذا النظام، وفي ما لا يتعارض مع طبيعة القضايا الجزائية». وأكدت اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية على أنه «إذا كان اختصاص المحكمة المكاني بنظر الدعوى تحدد بناء على مكان السجن أو التوقيف، فلا يؤثر الإفراج عنه بعد رفع الدعوى إليها من استمرار اختصاصها بنظر الدعوى».

يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، وجّه بتشكيل لجنة لحل الإشكالات والاستفسارات التي قدمت للمجلس من طريق القضاء، حول عدم وضوح مفهوم قرار قصر النظر في القضايا الجنائية على المحافظات والمدن من دون المراكز، وانتهت اللجنة بتوضيح الإشكالات لبيان المفهوم بشكل كامل.



## قراءة في تاريخ الإرهاب بالمملكة تؤكد تلك القواسم

### الفراغ الاجتماعي والعزلة وضعف دور الأسرة والمدرسة..

### عوامل مشتركة تنتج إرهابياً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053978>

الخبر- عبير البراهيم

لم يكن الإرهاب أو الفكر المتطرف وليد خلايا نائمة أو نشطة بدأت في نسج خيوطها وشبكاتها على بعض الأفراد من المنتمين لهذا المجتمع، بل إن الإرهاب بدأ في النمو منذ المرحلة المبكرة لبيئة وطبيعة الحياة الاجتماعية المحيطة بالمتطرف، الذي تحول مع مرور الوقت إلى واحد من العناصر الإرهابية.

الانتحاريون نتاج «سداجة فكرية» يسهل السيطرة عليها من أرباب الفكر المتطرف والموجه ومهما تنوعت مسميات تلك الفئات الإرهابية وتعددت أجناسها وأوطانها، فالمجتمع دائماً هو اللبنة الأولى التي تبدأ منها المشكلات والانحرافات والاختلالات، ومنها أيضاً تنتهي، حتى إن كانت بمادة ناسفة تقصف مسجداً في حي من الأحياء السكنية الهادئة كما حدث في "القدح" أولاً ومسجد العنود بالدمام ثانياً.

وقد خلصت بعض البحوث والدراسات المعدة لدراسة العوامل الاجتماعية التي دفعت الفرد على اعتباره مواطناً في مرحله الأولى يعيش بشكل اعتيادي وطبيعي، قبل أن يغمس في الفكر الضال ويتحول إلى إرهابي عن وجود الكثير من المؤثرات المجتمعية والأسرية التي تنتج "إرهابياً".

نحن بحاجة لفرض عقوبات لمن يسمح لابنه بترك التعليم في المراحل المتقدمة من العمر ومن أبرز تلك العوامل الفراغ الاجتماعي والعزلة التي يعيشها الأفراد عن المجتمع، كذلك تأخر سن الزواج والمشاكل العاطفية الناتجة من أفراد الأسرة، وضعف دور المدرسة في التربية مع فقد الحوار داخل الأسرة، كذلك التنوع السكني والتكديس في مساحات إقليمية محدودة في أحياء سكنية عشوائية.

ومن خلال تأمل الكثير من الشخصيات المنتمية للفكر الضال والتي قامت بعمليات إرهابية عديدة في المملكة منذ بداية ظهور الإرهاب حتى هذه المرحلة -في محاولة إشعاله من خلال تحريك الطائفة- إلى وجود قواسم مشتركة عديدة بين جميع هؤلاء الإرهابيين والتي كان أهمها: ضعف المحيط الأسري وتزعزعه، كذلك ضعف الدور التعليمي أو الانسحاب من المراحل التعليمية المبكرة، والتي أسهمت في وجود أفراد في سن المراهقة المبكرة أو ربما إذا ما أحببنا أن نسميها بالطفولة المتأخرة والتي تبدأ في سن السابعة عشرة من العمر، فيسهل السيطرة على العقول من خلال تكون السداجة الفكرية والجهل مع الفكر المتطرف المتشدد والموجه المدروس.

قراءة في تاريخ الإرهاب

وإذا ماعدنا إلى الوراء في تاريخ الإرهاب في المملكة، ومن خلال بعض النماذج التي تم الإعلان عنها على اعتبارها شخصيات إرهابية مطلوبة، سواء تم محاكمتها أو انتحارها في عمليات إرهابية تفجيرية، فإننا نجد بأن للمحيط المجتمعي الغريب أو الضعيف دوراً كبيراً في خلق اضطرابات سلوكية فكرية لدى هؤلاء المتطرفين، وهو الأمر الذي أحدث الفراغ الكبير لديهم، والذي أسفر بدوره أيضاً عن تسلل بعض الجماعات -التي تسمى نفسها بالجماعات الإسلامية- لتتملأ هذا الفراغ وتستطيع أن تؤثر وتحرك هذا الفرد الذي يصبح بعد أن يتخلى عن اعتداله إلى متطرف.

ففي تاريخ الإرهاب، ظهرت العديد من الشخصيات الإرهابية التي عاشت ظروفًا تؤكد بأن المحيط المجتمعي الذي كانوا يعيشون فيه ضعيف لم يقم بالدور المطلوب، مع غياب التعليم الذي عزز من ذلك الانحراف، فعلى سبيل المثال نجد بأن عبدالعزيز بن عيسى المقرن والذي قام بعمليات إرهابية خطيرة في المملكة قبل سنوات عديدة وكان أحد أهم المطلوبين، كان شاباً بسيطاً منعزلاً عن الأفعال والنشاطات الطبيعية التي من الممكن أن يقوم بها من هم في سنه في تلك المرحلة العمرية المبكرة.

وباستثناء هواية المقرن كحارس مرمى في منتخب المتوسط الكروي، إلا أنه كان منعزلاً عن أسرته ولم يكن يشغل حياته في تلك المرحلة سوى انضمامه إلى التوعية الإسلامية ضمن المجموعة التي تسمى "الملتزمة"، حتى ترك التعليم في المرحلة المتوسطة لينضم في سن 17 سنة إلى الجماعات المتطرفة، فيغادر إلى أفغانستان ويتنقل بعد ذلك بين المدن في تلك السن المبكرة مع غياب واضح لدور الأسرة.

وكذلك الحال مع عبدالكريم اليازجي الذي انتحر في عملية تفجير مجمع غرناطة، وهو من مواليد عام 1388هـ ولم يكمل تعليمه أيضاً، فقد درس حتى المرحلة المتوسطة وكان كثير الغياب عن أسرته وعن أهله، ولم يكن مستقراً أبداً فتنقل بين الرياض وجازان، وكذلك الحال مع يوسف العبيري، الذي خرج إلى أفغانستان ولم يكمل تعليمه وقد كان في سن الثامنة عشرة بعيداً عن واقع الأسرة المحتضنة، ثم العديد من الأسماء الأخرى التي اشتركت في ذلك الواقع الاجتماعي بشكل أو بآخر، كعامر آل مريف الشهري، وعايض الشهراني، وفيصل الدخيل، وصولاً مؤخراً إلى صالح عبدالرحمن القشعري الذي نفذ تفجير مسجد "القدح"، والذي كان أيضاً حصاد أب موقوف منذ فترة.

البحث في جذور الظاهرة

يقول استاذ علم الاجتماع المساعد ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى د. ناصر عوض الزهراني ان البحث في جذور ظاهرة خطيرة كظاهرة الإرهاب يتطلب البحث في الجذور ذات الصبغة الاجتماعية للمشكلة، فيرى بأنه من المسلم به أنه لا يمكن تفسير ظاهرة اجتماعية بالعامل الواحد، فالظواهر تحدد غالباً بفعل تساند عدد من العوامل، وإذا ما بحثنا عن القواسم المشتركة بين كل من انتمى لهذا الفكر المتطرف، سنجد أن هناك إخفاقات لبعض أو لكل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء وظائفها، بدءاً من الأسرة ومروراً بمؤسسات التعليم ووصولاً إلى المسجد ووسائل الإعلام. وأضاف د. الزهراني ان الأسرة تشكل شخصية الطفل في سنوات عمره الأولى وتضع القواعد الأساسية لبناء شخصيته، فمن خلال المحيط الأسري تتشكل ملامح شخصية الطفل وتكون إما منفتحة أو متشددة، وهي انعكاس لطريقة تعامل والديه وأسرته معه، ثم يأتي دور المدرسة، ويلعب المعلم فيها كذلك دوراً كبيراً في ترسيخ شخصية الطفل أو حتى في زعزعة قناعاته التي نشأ عليها، وهنا يجب أن يكون للأسرة والمدرسة دور واضح في ملاحظة أي سلوك خارج عن المألوف خاصة إذا كان ينحو باتجاه التطرف، فينبغي حينها التدخل ومعالجة الخلل فوراً، سواء من المنزل أو المدرسة. ويرى الزهراني أن المراحل الأخرى في حياة الشاب أكثر خطورة، وهي مرحلة المراهقة التي تبدأ تقريباً في المرحلة المتوسطة وتنتهي بنهاية المرحلة الثانوية، وهي من أخطر المراحل، حيث يظهر لاعب آخر يحل محل الأسرة والمدرسة وهم جماعة الرفاق، حيث يكون تأثيرهم أقوى بكثير من تأثير الأسرة والمدرسة، ويتطابق المراهق مع هذه الجماعة لأنها تؤمن له بعض الاحتياجات التي فقدها في الأسرة والمدرسة، واهمها المكانة والدور والحاجة للحب والشعور بالانتماء، وتأتي أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى كالمسجد ووسائل الإعلام في غاية الأهمية، حيث يلقي على عاتقها ادوار وقائية وكذلك علاجية لمواجهة هذه الظاهرة.

ولكن د. ناصر الزهراني يعود في السياق ذاته ليشير إلى الأمور التي ينبغي ان نعمل عليها حتى نحد من هذه الظاهرة، وذكر منها أولاً على كل مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية القيام بدورها كما يجب، فالأسرة يجب أن تمنح الأبناء كل ما يحتاجون إليه من مشاعر مناسبة لكل مرحلة عمرية، ومنهم المكانة والدور داخل الأسرة، وتعويدهم على الحوار وتقبل النقد والرأي والرأي الآخر، وملاحظة أي تغييرات تطرأ على سلوكهم وعدم تجاهلها حتى وإن كانت صغيرة، خاصة المتعلقة بالتشدد والتطرف الفكري، فهي تظهر بشكل واضح من خلال المظهر الخارجي، ومن خلال التصرفات وطريقة الحديث وردود الفعل.

وشدد استاذ علم الاجتماع المساعد ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى كالمدارس والجامعات والمساجد ووسائل الإعلام، والتي عليها الاهتمام بتعزيز القيم التي تزيد مساحة الاتفاق أكثر بين أفراد المجتمع، والبحث عن ما يعزز وجود الكثير من القيم المشتركة والمتفق عليها بين كل أفراد المجتمع، والتي خلقت منا والله الحمد مجتمعاً متجانساً ومتكافئاً، مشيراً أن الأحداث المؤسفة التي حدثت مؤخراً في المنطقة الشرقية رغم بشاعتها، إلا أنها كشفت بوضوح عن هذا الجانب، حيث وقف المجتمع بكامله في وجه الإرهاب وأدان ما حدث، واثبت أنه مجتمع متماسك تجمعهم كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله، في ظل قيادة حكيمة اكرمت وقدرت شعبها فأعزها الله.

كيف لنا أن نمنع الإرهاب؟

وفي نهاية السياق لمجمل التأملات هذه، التي تجمع بين قواسم مشتركة لأطراف إرهابية، هي في الأساس كانت أفراداً وجزءاً من هذا الوطن، يجب أن نؤكد على أننا بحاجة إلى حضور قوي جداً لمؤسسات التنشئة الاجتماعية، ودفعها للقيام بأدوارها الحقيقية والأكيدة، فالأسرة والمدرسة هما الجزءان الأكثر خطراً في تشكيل الفرد، ونحن بحاجة إلى أسرة واعية من خلال إعادة تأهيل الأفراد من ذكور وإناث، والدين يقوم بمهمة التربية، وبحاجة إلى أنظمة تحمي الحراك التعليمي. ويجب أن نبدأ أولاً بفرض عقوبات صارمة على من يسمح لأحد أبنائه بترك التعليم في سن مبكرة، فالتعليم يجب أن يكون واجباً للجميع، كواجب الهوية الوطنية والأوراق الثبوتية، حتى ننجو من الجهل وانغلاق العقل، مع تفعيل وتنشيط لدور المؤسسات الدينية بأن تعلم، وتقوم بدورها المهم في نشر جوهر الرسالة السماوية، التي تحرم قتل النفس دون وجه حق وتدعو إلى البناء والإخاء.

## استقبل عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد الجفري: المملكة تعيش عهداً من الحزم عنوانه "المواطن وحماية حقوقه"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 شبان 1436 هـ - 28 مايو 2015 م  
<http://www.alriyadh.com/1052007>

الرياض- محمد الشيباني  
أكد نائب رئيس مجلس الشورى د. محمد الجفري أمس الأربعاء خلال لقاءه مع عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد مارتين كرويتنرز، أن المملكة حريصة على مكافحة الفساد عبر استراتيجيتها الوطنية لحماية النزاهة، فهي تعيش عهداً جديداً من الحزم عنوانه "المواطن وحماية حقوقه".  
وقدم د. الجفري، خلال استقباله عميد الأكاديمية في مكتبه، نبذة عن مهام المجلس والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به ولجانه المتخصصة.  
واستعرض إنجازات المملكة في مجال مكافحة الفساد وحماية النزاهة، وما تقوم به من جهود عبر استراتيجيتها الوطنية لحماية النزاهة، وحرصها على حضور الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال.  
وأكد د. الجفري خلال اللقاء أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، ومنذ بداية عهده المبارك دشنت حزمة من الإصلاحات التي استهدفت القضاء على البيروقراطية، ورفع مستوى التنسيق والإنجاز، عبر اختصار العديد من المجالس العليا في مجلسين سياسي واقتصادي، لافتاً النظر إلى أن المملكة تعيش عهداً جديداً من الحزم عنوانه "المواطن وحماية حقوقه".  
بدوره، أعرب كرويتنرز عن تقديره للحفاوة التي وجدها خلال زيارته لمجلس الشورى، لافتاً إلى أن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد تسعى للتواصل والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، ودعم الجهود الدولية في هذا الصدد، وتعزيز العمل على مكافحته بتوفير التعليم والتدريب المهني، والدراسات والأبحاث، وتقديم المساعدات التقنية ذات الصلة، وتشجيع التعاون الدولي لمواجهة.



## تخريج 313 من منسوبي الدورات التخصصية بالسجون

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015 م  
[اضغط هنا](#)

تركبي القحطاني - جدة تصوير : سعد الجهني  
شهد مساعد شؤون العمليات بوزارة الداخلية الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أمس تخريج 313 من منسوبي المديرية العامة للسجون في مجال الدورات التخصصية،

كما افتتح مركز تدريب المديرية العامة للسجون بمحافظة جدة وهو أول مركز تدريب يقدم دورات تخصصية في مجال أعمال السجون.

وأكد مدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي أن جميع الخريجين خضعوا لدورات تخصصية في دولة بولندا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وهي عبارة عن دورات تخصصية في مجال الأمن والحماية وحماية المواقع والشرطة العسكرية وغيرها من الدورات التخصصية». وأضاف أنه تم افتتاح مركز تطوير القدرات النسائية للعاملات بالسجون بمدينة الرياض، ويهدف المركز لتطوير قدرات العاملات في السجون والرفع من الكفاءة الإدارية والعملية لهن بما يساهم في إعادة تأهيل النزلاء والنزيلات وإصلاحهم ليعودوا أعضاء فاعلين بالمجتمع، مضيفاً أن المديرية العامة للسجون حرصت على تطبيق برامج التأهيل والرعاية وإعداد الكوادر المؤهلة ووضعها في مكانها المناسب بما يناسب تطبيق أهداف وزارة الداخلية وتنفيذها.

وأشار الحمزي أن إحصاءات التدريب للعام التدريبي 1435-1436 هـ أشارت إلى أن الدورات الميدانية التخصصية استفاد منها 2570 متدرباً: «344 ضابطاً و2226 فرداً» وان عدد المتحقين بالدورات التخصصية في الشرطة العسكرية بلغ 851 متدرباً منهم 118 ضابطاً و733 فرداً، وبلغت دورات أمن السجون 640 متدرباً منهم 139 ضابطاً و501 فرداً، وبلغ عدد المتحقين بدورة الرماية وصيانة الأسلحة 631 متدرباً منهم 87 ضابطاً و544 فرداً، ودورة أعمال السجون 462 فرداً.

بعد ذلك ألقى قصيدة شعرية ومن ثم عرض فرضيات عسكرية على أرض الميدان ثم ألقى مساعد الشؤون العمليات بوزارة الداخلية الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني كلمته نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والتي قال فيها «إنه يسعدني ويشرفني أن أكون معكم بمناسبة افتتاح مركز التدريب بالمديرية العامة للسجون بجدة والذي يأتي من معية أهداف وزارة الداخلية وتنفيذ تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله-». وأضاف القحطاني أننا جميعاً في خدمة الوطن ولما يصب في مصلحة المواطن واستئجاب الأمن مضيفاً أن جميع الخريجين مدربون على أتم التدريب ومجهزون للانطلاق في أعمالهم المنوطة بهم على أكمل وجه.

بعد ذلك تم تكريم أوائل الطلبة المتفوقين من دورة تخريج الأفراد والضباط بالمديرية العامة للسجون.



## الصحة“ تعدل رواتب الفنيين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150604/Con20150604775572.htm>

إبراهيم الأكلبي (بيشة)

وجهت الإدارة العامة لشؤون الموظفين بوزارة الصحة المديرية التابعة لها بكافة المناطق بالعمل على تعديل رواتب الموظفين الفنيين خريجي المعاهد الصحية المطورة من دفعات (1417 - 1418 - 1419 - 1420)، من المستوى الأول الدرجة الرابعة إلى المستوى الثاني الدرجة الأولى.

وجاء في الخطاب، الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه، أنه بناء على خطاب وكيل وزارة الخدمة المدنية المساعد للاستقطاب والتوظيف بشأن مطالبة خريجي المعاهد الصحية بعد الثانوية بتعديل رواتبهم، وأن مدة الدراسة كانت سنتين ونصف السنة وفترة الامتياز مدرجة ضمن الخطة الدراسية خلال الفترة المسائية وأيام الخميس، ولم يذكر ذلك في وثيقة التخرج، وأن فترة التدريب (الامتياز) مدتها 684 ساعة وتعادل فصلاً دراسياً كاملاً، ولموافقة وزارة الخدمة المدنية على تعديل رواتب خريجي تلك الأعوام للدرجة الأولى من المستوى الثاني من فئة فني اعتباراً من تاريخ مباشرتهم العمل ثم يدرجون في العلاوات السنوية بأثر رجعي.

وعمدت الصحة المديرية التابعة لها بتعديل رواتب الفنيين ومراعاة الفروقات المالية المترتبة على ذلك وتسجيل قرارات التعديل بنظام توثيق على البوابة الإلكترونية بوزارة الخدمة المدنية.

وكانت «عكاظ» نشرت تفاصيل توصية وزارة الخدمة المدنية بتعديل درجات الفنيين من دفعات 1417 إلى 1420 في عددها الصادر يوم الأربعاء 9/8/1436.



## 70 مشروعاً مرورياً ضمن الاستراتيجية الجديدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150604/Con20150604775715.htm>

واس (الرياض)

أكد مدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج، أن الخطة الاستراتيجية المرورية الجديدة تشتمل في جزئها الثاني الخطة التنفيذية، على 70 مشروعاً تنفذها 11 جهة حكومية ذات علاقة بمنظومة السلامة المرورية، حيث تنفذ وزارة الداخلية والقطاعات ذات العلاقة بالسلامة المرورية التابعة لها 61 % من تلك المشاريع، فيما تتولى الجهات العشر الأخرى تنفيذ النسبة المتبقية من تلك المشاريع.

وأوضح الفريق المحرج، خلال ترؤسه البارحة الاجتماع الأول للجنة العليا للسلامة المرورية بمقر الأمن العام بجدة، أن الجزء الأول من الخطة الاستراتيجية هو وثيقة الخطة التي تتضمن تحليلاً للوضع المروري الراهن من جوانبها كافة، ورسم سياسة وطنية للسلامة المرورية تحدد الخطوط العريضة للتوجهات المستقبلية العامة لمنظومة السلامة المرورية في المملكة، كما تم اعتماد عشرة محاور للإطار العام للسلامة المرورية، ستة منها رئيسة تؤثر بشكل مباشر على منظومة السلامة المرورية وأربعة ممكنة.

وبين أنه يرتبط بكل محور من تلك المحاور العشرة أساس استراتيجي يندرج تحته عدد من السياسات تساعد على مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه قطاعات وعناصر منظمة السلامة المرورية، ويتم تطبيق كل سياسة من خلال حزمة من المشاريع التنفيذية التي تم تصنيفها حسب نوعها إلى وقائية وعلاجية، وتصنيفها حسب طبيعتها إلى تشريعية، وإنمائية أو إنشائية.

ولفت إلى أن تطبيق الخطة الاستراتيجية يتطلب إيجاد متطلبات مالية لتنفيذ مشاريعها خلال العشر السنوات تقدر بنحو 26 ملياراً، لافتاً النظر إلى أن الخطة تنطوي على العديد من المشاريع الحيوية، التي من شأنها أن تحدث تأثيراً إيجابياً ملموساً على مستوى السلامة المرورية بالمملكة، ورفاهية المواطن ومستوى معيشتة.

واستعرض الفريق المحرج، الخطة الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق انخفاض كمي ملموس في الخسائر البشرية والاقتصادية لحوادث المرور، وتحسين سلوك سائقي المركبات على الطريق خلال السنوات المقبلة، وتعزيز المكتسبات الوطنية، ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة في مجال السلامة المرورية، ووضع إطار شامل لتنظيم جهود معالجة مشكلة السلامة المرورية في المملكة ومواجهة تحدياتها.



## الهند توقف العمالة الرجالية للمملكة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150604/Con20150604775607.htm>

محمد العبد الله (الدمام)

أكدت مصادر ذات علاقة بمكاتب الاستقدام بالمنطقة الشرقية إيقاف الهند إرسال العمالة الرجالية والنسائية للمملكة. وقالت المصادر إن مكاتب تصدير العمالة الهندية أبلغت المكاتب الوطنية أمس هاتفياً صدور قرار من الحكومة الهندية بإيقاف تصدير العمالة بأنواعها للمملكة. وأوضحت أن القرار الهندي يأتي رد فعل على قرار وزارة العمل المتعلق بتخصيص نسبة 25% للعمالة النسائية من إجمالي العمالة المرسلة، وأن الهند رفضت تحديد نسبة للعمالة النسائية، واتخذت قراراً برفع الراتب الشهري للعامل غير المؤهل ليصل إلى 1800 ريال. وكانت قنصلية المملكة في بومباي طالبت في خطاب إلى مكاتب الاستقدام في بومباي بضرورة تقديم 25% بمهنة عاملة منزلية من مجموع ما يتم تقديمه للقنصلية من جوازات، مشيرة إلى أن كافة الجوازات المقدمة لن يتم قبولها لإصدار التأشيرات ما لم يلتزم بالنسبة المحددة وذلك اعتباراً من أمس.



## الملك لنزاهة: لا حصانة لأحد

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=225807&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=225807&CategoryID=5)

جدة: الوطن

وضع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، المسؤولين والمهتمين بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص أمام مسؤولياتهم، مؤكداً أن دولة مثل السعودية تحكم بكتاب الله وسنة نبيه لا تقبل فساداً على أحد ولا ترصاه لأحد، ولا تعطي أيًا كان حصانة عن إقامة الدعوى ضده، حتى وإن كان الملك نفسه. وقال الملك سلمان "يوجد في بعض الدول الأخرى ملوك الدول أو رؤسائها لهم حصانة عن الدعاوى، هنا يستطيع أي مواطن أن يرفع قضية على الملك أو ولي عهده أو أي فرد من أفراد الأسرة"، مستشهداً بواقعة حدثت في عهد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه -، حينما أقام أحد المواطنين دعوى ضده أمام قاضي الرياض الشيخ سعد بن عتيق. وتحدث خادم الحرمين عن نعمتي الأمن والاستقرار اللتين تنعم بهما البلاد، وكيف أن المواطن وعائلته ينتقلون من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، ومن الخليج إلى البحر الأحمر وقد أمنوا على أنفسهم، مشدداً على أن حق المواطن أهم لديه من حقه الشخصي. وأضاف خادم الحرمين مخاطباً الحضور "نقول رحم الله من أهدى إليّ عيوبي إذا شفتوا شيئاً يضر المواطن أو بأفراد أو بقبيلة أو بلدة أو بأي شيء كان، أبوابنا مفتوحة تلفوناتنا مفتوحة، وأذاننا مفتوحة لكم والله يحييكم ومجالسنا مفتوحة لكم والله يحييكم". وفيما استقبل الملك سلمان بن عبدالعزيز، رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام أمس، أعلن عن تشريفه المباراة الختامية على كأس خادم الحرمين الشريفين التي ستقام غدا الجمعة بين فريق النصر والهلال. قال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز: بكل صراحة إن هذه الدولة التي قامت على الكتاب والسنة، الأولى كانت محمد بن سعود، والثانية كانت تركي بن عبدالله، والثالثة قامت على يد والدنا عبدالعزيز رحمهم الله، وبعده أبنائه سعود وفیصل وخالد وفهد وعبدالله، ووليا العهد سلطان ونایف، قامت على أسس الكتاب والسنة، الدولة هذه قامت على العقيدة وأكبر محارب للفساد هو تطبيق الشريعة الإسلامية". ومضى خادم الحرمين الشريفين يقول خلال استقباله كبار المسؤولين والمهتمين بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص في مكتبه بقصر السلام بجدة أمس "الآن يوجد في بعض الدول الأخرى ملوك الدول أو رؤسائها لهم حصانة عن الدعاوى، هنا يستطيع أي مواطن أن يرفع قضية على الملك أو ولي عهده أو أي فرد من أفراد الأسرة وأعطيتكم مثلاً على هذا، الملك عبدالعزيز صار بينه وبين واحد قضية، وقال أبي الشرع، راح هو وياه للشيخ سعد بن عتيق قاضي الرياض آنذاك، يوم دخلوا قال ماذا فيه جايين مسيرين، قالوا عندنا قضية، قال اقعدوا في المجيب والمجيب هو مدخل البيت، يوم خلص بينهم قال عاد الحين نطلع للقهوة في الديوانية هنا نعطيكم المثال عن تطبيق الشريعة ومع هذا كله الملك

عبدالعزیز صار له الحق وتنازل للمدعي عليه، الآن يستطيع أي مواطن في بلدنا يرفع قضية ضد الملك أو ولي العهد أو أي فرد من أفراد الأسرة".

وتابع خادم الحرمين بقوله "الحمد لله دستورنا كتاب الله وسنة رسوله وما جاء به الخلفاء الراشدون، والحمد لله نحن في أمن واستقرار، يجينا الواحد من المواطنين يقول يا فلان بالاسم مثل ما قال لوالدنا وليس لقبه، ومع هذا كله جزاكم الله خير كرسمين وكأهالي، ونقول رحم الله من أهدى إلي عيوبي إذا شفتوا شيئا يضر المواطن أو بأفراد أو بقبيلة أو ببلدة أو بأي شيء كان، أبوانا مفتوحة تلفوناتنا مفتوحة، وأداننا مفتوحة لكم والله يحييكم ومجالسنا مفتوحة لكم والله يحييكم، أقول وأكرر نحن في هذه البلد نشأنا من أرضها وتكونت دولتنا بجهود أبنائها، وأنتم الحمد لله الآن أراكم من كل بلاد المملكة من كل مدنها متآلفين مجتمعين، جمعكم كتاب الله وسنة رسوله الذي قامت هذه الدولة عليه، وأقول لكم وأكرر في كل مكان فخر هذه البلاد وعزها ومسؤوليتها أنها قبلة المسلمين ومهبط الوحي على محمد صلى الله عليه وسلم في هذه البلاد من أبناء هذه البلاد بلغة عربية على نبي عربي، إذا مسؤوليتنا يا إخوان أكبر مسؤولية في الدنيا كلها ونرجو من الله عز وجل أن يوفقني ويوفقكم جميعا لما فيه خير الإنسان والمسلمين، ما فيه خير شعبنا ونقول الحمد لله الحمد لله الحمد لله، نحن في أمن واستقرار يروح الإنسان من أقصى البلد إلى أقصاها من الخليج إلى البحر الأحمر ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال هو ونسأوه أو أطفاله بدون ما يكون معه مرفق على ما قالوا في السابق، هي نعمة من الله ويجب أن نحافظ عليها، وأنتم أقول لكم وأكرر رحم الله من أهدى إلي عيوبي إذا شفتوا شيئا، فيهمني حق المواطن أهم من حق نفسي وشكرا لكم". وفي بداية الاستقبال أنصت الجميع إلى آيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد المحيسن كلمة قال فيها "إن هذه البلاد منذ توحيدها على يد المؤسس - رحمه الله - وضعت نصب أعينها التصدي للفساد، ودليل ذلك البلاغ الرسمي الصادر من المؤسس - رحمه الله - الذي أعلن فيه للناس كافة: أن من كان له ظلمة على كائن من كان موظفا أو غيره كبيرا أو صغيرا ثم يخفي ظلامته فإنما إثمه على نفسه، وأن من كان له شكايه، فقد وضع على باب دار الحكومة صندوق للشكايات مفتاحه لدى الملك.. وليثق الجميع أنه لا يمكن أن يلحق المشتكي أي أذى بسبب شكايته المحقة من أي موظف كان) إلى آخر البلاغ الرسمي الذي قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بوضعه نبراسا تستلهم منه الدروس.

وبين أن الهيئة، تشعر بالاعتزاز لما تلقاه من رعاية ودعم من لدن خادم الحرمين الشريفين منوها بالموافقة السامية على التوجهات الاستراتيجية للهيئة للفترة القادمة، وقال: ما تشريفكم لنا بهذا اللقاء، إلا امتداد لهذا الدعم الذي تولونه لهذه الهيئة، وللجهات الرقابية بوجه عام، التي وجهتم بمراجعة أنظمتها، بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها".

بعد ذلك تشرف الجميع بالسلام على خادم الحرمين الشريفين.

حضر الاستقبال مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، ووزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله، ومستشار خادم الحرمين الشريفين الأمير الدكتور مشعل بن عبدالله بن مساعد، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، ومستشار خادم الحرمين الشريفين الأمير الدكتور عبدالعزيز بن سطات، والمستشار في الديوان الملكي الأمير فيصل بن خالد، والمشايخ والوزراء.

من جهة أخرى، رحب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز برئيس وزراء جمهورية لبنان تمام سلام والوفد المرافق له، خلال استقباله لهم في مكتبه بقصر السلام بجدة أمس، متمنيا لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني المملكة. فيما أعرب الضيف عن شكره لخادم الحرمين على ما وجده ومرافقوه من حفاوة وتكريم، وقدر عاليا اهتمام الملك سلمان بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، ووقوف المملكة الدائم والمستمر مع لبنان وشعبه في مختلف الظروف. كما جرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وسبل دعمها في شتى المجالات، إضافة إلى بحث مجمل الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية.

حضر الاستقبال ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد العيبان، ووزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل الطريفي، ووزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار مدني، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء خالد العيسى الوزير المرافق، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية لبنان علي بن عواض عسيري.

الملك يرحى نهائي الكأس في جوهرة جدة.. غدا

يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مساء غد المباراة الختامية لمسابقة كأس خادم الحرمين الشريفين للموسم الرياضي الحالي التي ستقام بين فريق النصر والهلال على استاد مدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرياضية بمحافظة جدة.



وبهذه المناسبة رحب الرئيس العام لرعاية الشباب رئيس اللجنة الأولمبية العربية السعودية الأمير عبدالله بن مساعد باسمه واسم الشباب والرياضيين بالوالد القائد خادم الحرمين الشريفين ورعايته الكريمة لهذا النهائي الذي يمثل تتويجاً للموسم الرياضي وتأكيداً على ما يحظى به شباب ورياضيو المملكة من اهتمام ودعم وتشجيع من قادة هذا الوطن الغالي. وعد الأمير عبدالله بن مساعد هذه المناسبة فرصة حقيقية لشباب ورياضيي الوطن للتعبير عن مشاعرهم وما تحمله من معاني المحبة والولاء والانتماء لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وولي ولي العهد.



## 1717 حالة مرضية تعاليناها العيادات التخصصية السعودية

### بالزعتري

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 شعبان 1436هـ - 4 يونيو 2015م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=183823&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=183823&CategoryID=5)

عمان: واس

أنهت العيادات التخصصية السعودية في مخيم الزعتري للأشقاء اللاجئين السوريين شمال شرق الأردن أسبوعها الـ 125 من عملها على تقديم خدمات الرعاية الطبية والتوعوية والوقائية لسكان المخيم الذين يقارب عددهم وفقاً لآخر الإحصاءات الصادرة عن إدارة شؤون اللاجئين السوريين في الأردن نحو 83 ألف لاجئ، إذ عاينت العيادات خلال هذا الأسبوع نحو 1700 حالة مرضية.

وأفاد المدير الطبي للعيادات التخصصية السعودية الدكتور محمد الزعبي، بأن العيادات التخصصية السعودية استقبلت في الأسبوع الـ 125 نحو 1717 حالة موزعة على 12 عيادة اختصاص من مختلف الأقسام الطبية في العيادات السعودية، إلى جانب 602 وصفة تم صرفها من الصيدلية الخاصة بالعيادات التخصصية السعودية، في حين بلغ عدد ما أجراه قسم المختبر 161 فحصاً وتحليلاً طبياً ومخبرياً، و 38 صورة أشعة سينية في قسم الأشعة، إلى جانب 161 علبة حليب صحي تم صرفها ضمن برنامج "نمو بصحة وأمان".

بدوره أكد المدير الإقليمي للحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سورية الدكتور بدر السمحان أن الحملة الوطنية السعودية مستمرة في تقديم الخدمات الإغاثية اللازمة للأشقاء اللاجئين السوريين مع إيلاء الجانب الطبي عميق اهتمامها، إذ يعد ما تقوم به العيادات التخصصية السعودية من تقديم الخدمات الصحية بشكل دائم أحد أبرز جوانب هذا الاهتمام إلى جانب قوافل المستلزمات الطبية للمشافي الميدانية في الداخل السوري، إضافة إلى تأمين 15 سيارة إسعاف للجهات العاملة على تقديم الخدمة الطبية للأشقاء اللاجئين السوريين في كل من تركيا والأردن ولبنان، إضافة إلى كل ما يتعلق بالبرامج الطبية المستمرة.



## 900 أسرة ترعاها لجنة سجناء حائل

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 شعبان 1436هـ - 4 يونيو 2015م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=225800&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=225800&CategoryID=5)

حائل: فريح الرمالي

أوضح رئيس لجنة السجناء وأسرههم والمفرج عنهم بمنطقة حائل "تراحم" منصور العمار أن اللجنة ترعى أكثر من 900 أسرة، مبيناً أنها تلقت بداية الشهر الجاري، دعماً من مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي بمبلغ 300 ألف ريال، لقاء برنامج سداد إيجارات منازل أسر السجناء لـ 50 أسرة بواقع ستة آلاف ريال لكل أسرة. وأشار العمار خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الثاني أول من أمس إلى أن اللجنة استلمت 70 ألف ريال من الأمانة العامة للجان رعاية السجناء بالمملكة مساعدة لعشر أسر في إيجار المنازل، تلاها مبلغ مماثل لسداد منازل أسر سجناء أخرى، كما تم دعم مستودع اللجنة بمواد غذائية بمبلغ 17 ألف ريال وزعت على 52 أسرة، مؤكداً أن بعض السجناء وأسرههم يعانون حاجة مالية وصعوبات اجتماعية، لافتاً إلى بدء إطلاق برنامج استقبال مبالغ الزكاة من المواطنين الذين لديهم زكاة ويرغبون إخراجها تزامناً مع قرب دخول شهر رمضان المبارك. وجرى خلال الاجتماع، مناقشة سبل تنمية موارد اللجنة، وترشيح عضوات لمجلس إدارة اللجنة للقسم النسائي، وإنشاء مواقع في الأسواق للتعريف باللجنة ونشاطاتها، خلال شهر رمضان لدعم برامجها، كما تمت مناقشة آلية الاستفادة من استثمار مبنى اللجنة السكني.

الإلكترونية  
**الاقتصادية**  
www.aleqt.com

## طالبت بأخذ المعلومات من مصادرها وقراءة نظام الانتخابات الجديد • البلديات: للمرأة والرجل الحق في التصويت لأي منهم .. ولكل مواطن صوت واحد

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 17 شعبان 1436هـ - 4 يونيو 2015م

[http://www.aleqt.com/2015/06/04/article\\_962820.html](http://www.aleqt.com/2015/06/04/article_962820.html)

إبراهيم الزاحم من الرياض  
قال مسؤول في وزارة الشؤون البلدية والقروية إن ما أشيع أخيراً عن قصر تصويت النساء في الانتخابات البلدية المقبلة على نظرائهم فقط دون إمكانية التصويت للرجال غير صحيح، وليس له أساس، مبيناً أنه يحق للناخبين الرجال التصويت للنساء وللنساء الحق في التصويت للرجال، ومشيراً أن لكل مواطن ومواطنة الحق في صوت واحد فقط في دائرة انتخابية واحدة. وأوضح لـ «الاقتصادية»: المهندس جديع بن نهار القحطاني؛ المتحدث باسم لجنة انتخابات المجالس البلدية «أن ما نشر بأن تصويت المرأة للمرأة وقصرها دون الرجال أمر غير صحيح، حيث إنه يحق للتصويت للجنسين دون تفریق في الإجراءات، وذلك وفقاً لنظام المجالس البلدية الجديد الذي أكد على أن الرجل والمرأة متساويان في الحقوق والواجبات على حد سواء»، مشيراً إلى أن الاختلاف يكون فقط في أماكن المقرات الانتخابية التي تكون وفق الضوابط والأنظمة الشرعية في المملكة. وبين القحطاني: «أن لكل مواطن ومواطنة الحق في التصويت مرة واحدة في دائرة واحدة، وليس له حق التصويت في أي دائرة أخرى، سواء في المنطقة أو المدينة الواحدة، أو من منطقة أخرى»، مشيراً إلى أنه على كل الناخبين والراغبين في ترشيح أو انتخاب أعضاء مجالسهم البلدية العودة لمصادر المعلومات في لجنة الانتخابات البلدية، وقراءة النظام الجديد بشكل كامل وعدم الاستماع للشائعات عن النظام، وهو يحتوي قدراً كبيراً من تبيين الإجراءات خلال الانتخابات في دورتها الثالثة.

## بيع أسهم وسندات من يماطلون بسعر لا يضر بهم العدل: استعادة 57 مليار ريال عبر قضاء التنفيذ من المماطلين وردھا لأصحابھا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 17 شعبان 1436هـ - 4 يونيو 2015م

[http://www.aleqt.com/2015/06/04/article\\_962760.html](http://www.aleqt.com/2015/06/04/article_962760.html)

علي بن أحمد من الرياض أكد الشيخ خالد بن علي آل داود وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ، استعادة 57 مليار ريال عبر قضاء التنفيذ من المماطلين وردھا لأصحابھا، وذلك عبر محاكم ودوائر التنفيذ في المناطق، منذ مطلع العام الهجري الماضي وحتى الشهر الجاري، وذلك بعد أن تلقت 183 ألف طلب قضية. وأبلغ "الاقتصادية" الشيخ خالد بن علي آل داود وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ، أن الاتفاقية المبرمة مع هيئة السوق المالية التي انفردت "الاقتصادية" بنشرها أمس، تتضمن ملاحقة جميع المماطلين الذين يملكون أسهما أو سندات في الشركات المتداولة في السوق المالية، كذلك عبر شركات الوساطة المالية، بهدف رد الحقوق لأصحابھا بالحجز والتنفيذ وبيعھا بشكل عادل وسريع. وسيمنح المنفذ ضده الحكم حرية اختيار الأسهم المراد بيعھا سواء كانت في شركتين أو ثلاث، بهدف عدم الإضرار بصاحب المال باختيار الورقة المالية الأكثر مصلحة له، وفي البيع كذلك أن يتم بسعر السوق بمراعاة اختيار الصفقة الأكثر مصلحة له.

وأكد آل داود عقب توقيع الاتفاقية أمس بحضور عبدالرحمن الراشد نائب رئيس مجلس الهيئة، أن الضوابط التي تم الاتفاق عليها سيسري العمل بها بعد أسبوعين من تاريخ التوقيع، مشيراً إلى أنها اشتملت على جملة من المعايير في البيع والحجز والتنفيذ على الأوراق المالية بما يحقق عدالة السعر، و ضمانات التنفيذ كما نص النظام.

«الاقتصادية» 2015 / 6 / 3

وقال "كما تضمنت هذه الضوابط آلية فاعلة وسريعة تضمن تحقيق العدالة الناجزة، إذ حددت مدة قصيرة ومعلومة لإنفاذ الإفصاح والحجز والتنفيذ والبيع منذ أن تتسلم الهيئة طلباً من قاضي التنفيذ بشيء من ذلك، على أن يتم الحجز والبيع فوراً، إذا استوجب الأمر ذلك وفقاً للضوابط وتبلغ الهيئة كتابياً أو إلكترونياً القاضي بنتيجة الطلب بعد إيداع قيمة الأوراق المالية المنفذ عليها في الحساب المصرفي للمحكمة أو دائرة التنفيذ المختصة". وأعرب وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ عن شكره وتقديره لوزير العدل ولرئيس هيئة السوق المالية الذين كانا داعمين بقوة لتحقيق هذه الخطوة المهمة، مزجياً شكره كذلك لجميع من أسهم في إنجاز هذه الضوابط المهمة من وزارة العدل وهيئة السوق المالية على جهودهم الكبيرة وتنسيقهم المستمر الذي أثمر عن توقيع هذه الاتفاقية.

وأكد آل داود، أن الوزارة ماضية في سبيل تفعيل ارتباطات نظيرة يجري التنسيق لها عبر فرق عمل مع عدد من الجهات من بينها وزارة الداخلية ممثلة في مركز المعلومات الوطني، الذي سيسهم الربط معه قريباً في سرعة تنفيذ أوامر المنع من السفر ورفعھا، وسرعة إيقاف خدمات المنفذ ضده وسرعة البحث عنه.

## إجراءات جديدة تشكر عليها وزارة العمل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م

[اضغط هنا](#)

### سالم بن أحمد سحاب

في نظري لا بد من شكر وزارة العمل على منظومة الإجراءات والقرارات التي اتخذتها لتحسين أداء استقدام العمالة المنزلية. ومنها تنسيق الوزارة مباشرة مع الدول المصدرة للعمالة بهدف تسريع عمليات الاستقدام وتوسيع دائرة الإعلان للراغبين في العمل في المملكة.

بيد أن أهم القرارات جاءت في حصر السقف الأعلى لتكاليف الاستقدام، وكذلك المدة المحددة لوصول العاملة أو السائق. هو قرار منصف عادل يحدّ من جشع بعض مكاتب الاستقدام التي لم يكن لها حدّ أعلى على ما يبدو. ومن أسف أن وزارة العمل صممت طويلاً على هذا التوجه في عهود سابقة، بالرغم من كل الإحصائيات والبيانات التي تثبت بلا أدنى شك تواضع تكاليف الاستقدام في دول الخليج المجاورة، حتى تلك الغنية جداً مثل قطر والإمارات.

لماذا صممت الوزارة طويلاً على تحميل المواطن أكثر من اللازم؟! في القرار الجديد لن تزيد تكلفة استقدام عاملة من بنجلاديش أو النيجر عن 7 آلاف ريال مقارنة بمبالغ قاربت 30 ألفاً (في بعض الحالات) إلى عهد ما قبل 1 شعبان. وتضمنت القرارات فرض غرامات مالية تصل إلى 100 ريال يومياً في حالة تأخر العاملة أو السائق عن الوصول في الموعد المحدد في عقد الاستقدام، وهو بند عادل إذ كانت كل البنود والشروط تصب دائماً في مصلحة مكتب الاستقدام بصفته الطرف الأقوى ضد المواطن بصفته الحلقة الأضعف بل الضعيفة جداً، إذ لم يكن له خيار سوى الانتظار والصبر أمام تلك مكاتب الاستقدام عموماً (مع وجود استثناءات حتماً).

وأما تاج تلك القرارات فالموافقة على إصدار تراخيص جديدة لمكاتب استقدام للعمالة المنزلية، وكذلك السماح للمواطن مباشرة باستخراج تأشيرات العمالة المنزلية بعد أن كانت محصورة في آلية (مساند) التي تعطي لمكاتب الاستقدام الأهلية فرصة الاحتكار، كما تم التوجيه لاستقبال العملاء الذين يحملون وكالات شرعية لأقاربهم من الدرجة الأولى. خطوة حميدة يا وزارة العمل وشكر واجب لمعالي وزيرها الجديد.

# اليوم

## الدولة حامية الحقوق والأمن

المصدر: جريدة اليوم الاحد 13 شعبان 1436 هـ - 31 مايو 2015م

<http://www.alyaum.com/article/4070153>

### عبدالوهاب الفايز

رد سمو ولي العهد الأمير محمد بن نايف على الدعوة لإنشاء مليشيات أو حشد أو أي شكل من أشكال الأمن الذاتي كان حاسماً، وحمل الرد ملامح الرحمة والعدل والحزم، وهذه سمات الحكم وعلامات الزعامة، الحاكم يقدم الرحمة، (ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك)، ويتحرى العدل، (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى).

أما الحزم فهو من مقومات الدولة الضرورية إذا وضع في موضعه، وهو حامي الرحمة والحلم، يقول النابغة:  
ولا خير في حلم إذا لم يكن له  
بوادر تحمي صفوه أن يكدر  
ولا خير في جهل إذا لم يكن له  
حليم إذا ما أورد الأمر أصدر

ومع تصاعد هجمات الإرهاب واستهداف الأمنيين في بيوت الله، لم يعد بد من حزم الدولة مع كل من يعيث بمقومات الأمن والسلام الاجتماعي، ولا فرق بين من يقود المظاهرات والمسيرات تحت رايات غير رايات الاجماع الوطني، وبين من يحرض على التكفير والتفجير، فالكفر والإرهاب والتحريض والتجبيش كله ملة واحدة وغاياته تفرق ولا تجمع. تأكيد سمو ولي العهد على أن الدولة هي حامية الأمن ورعاية السلام الاجتماعي.. حقيقة لا ينازعها أحد إلا خذلته، وفي تاريخنا منذ قيام الوحدة ما يؤكد أن الدولة يقوم مبدؤها على العدل بين الناس، واخواننا الشيعة دائما يؤكد الوطنيون العقلاء المنصفون منهم أنهم لم يعرفوا الأمن والسلام والحماية للأرواح والممتلكات والكرامة الإنسانية إلا مع قيام الوحدة التي وضع أسسها الملك عبدالعزيز، برحمه الله.

الملك عبدالعزيز حقق الأمن والسلام لجميع الناس، فمن دخل في مشروع الوحدة فهو آمن، ومن دعمه فقد ضمن رعاية حقوقه الأساسية، والدولة تقوم مسؤوليتها على رعاية الحقوق الأساسية لمواطنيها، وواجب المواطن مساعدتها لتقوم بواجباتها، وأهم مساعدة لها هو الاعتراف بحقها الشرعي في السيادة وعدم منازعتها أدوارها.

الانغماس في التحريض والتجبيش وضرب المكونات الوطنية ببعضها هو ما تريده داعش ومن هم وراءها. العمليات النوعية، مثل التفجير في أماكن العبادة، هي الأسرع إلى خلق (التوحش) الذي يسعون إليه، ونرى ما يفعلون في العراق وسوريا، فهذا يسهل الخراب في الدول، ومصالحة داعش تتقاطع الآن مع مصلحة المشروع الإيراني السياسي ومع المشروع الصهيوني في المنطقة، كلها تسعى إلى الخراب في المنطقة.

ما يقف دون تحقق هذه المشاريع التخريبية ويحمينا من الانزلاق في شرورها هو تعزيز قوة الجبهة الداخلية، فنحن جميعا لدينا ما نخسره ويستحق التكاثر والتضحية لأجله. هذه الغاية النبيلة لا تأتي بالأمني والدعوات الطيبة، إنما سبيلها الحكمة والروية والوقوف مع الدولة لدحر الإرهاب، والوقوف ضد الدعوات والتحركات التي قد تتسبب في إرباك السلام الاجتماعي.

إننا على ثقة بأن الأزمات والتحديات توجد الفرص، وأكبر فرصة نكسبها الآن هي تسابق النسبة الكبرى من العقلاء إلى عزل بلادنا وإجماعها الوطني عن الأحداث الطارئة. لن تنتهي القلاقل والمشاكل، فهذه من سنة الحياة، وشياطين الانس لن تخمد نارهم، وواجبنا أن نسعى بكل قوة لإطفاء النار التي يوقدونها، وليقضي الله أمرا كان مفعولا.



## تأثير وسائل الإعلام على الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 شعبان 1436هـ - 31 مايو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1052758>

### ماضي الماضي

عرضت قناة الجزيرة دراسة اجريت على مجموعة من الأطفال حيث قسم الأطفال الى 3 مجموعات فعرض على المجموعة الأولى رجل يهاجم دميته وعرض على المجموعة الثانية رجل يهتم بالدمية وعرض على المجموعة الثالثة رجل لا يكثر بالدمية وبعدها ادخل أطفال كل مجموعة على المكان الذي تواجد فيه الرجل والدمية فقلد أطفال المجموعة الأولى (7-9) السلوك العدائي بمهاجمة الدمية وقلد أطفال المجموعة الثانية (3-7) نفس سلوك الرجل الحسن باحتضان الدمية رغم وجود سكين، يسمح بمعاداتها وابدى أطفال المجموعة الثالثة (6-6) عدم مبالاة بالدمية أسوة بما فعله الرجل والهدف من هذه الدراسة كان دراسة التأثير الكبير لوسائل الاعلام على سلوكيات الأطفال. والان دعونا نسأل أنفسنا ماذا يشاهد أطفالنا؟

في الحقيقة انهم اصبحوا يشاهدون ما نشاهد فلقد تركوا عالمهم الصغير لأنه لم يعد هنالك من يهتم به وانتقلوا الى عالم الكبار حيث افلام العنف والمسلسلات الدرامية البائسة ويرجع كل هذا لنا نحن ذويهم لأننا في الاساس وضعنا اجهزة التلفاز في كل مكان فأنت تتناول طعامك والتلفاز امامك وتذهب الى فراشك وهو امامك بينما يفترض ان يكون التلفاز في غرفة الجلوس وأن يكون تحت تحكم الكبار في البيت وتحديد اوقات للمشاهدة التي تناسب الأطفال وحجب القنوات التي لاتناسب اعمارهم.

أطفالنا يشاهدون اليوم كل شيء باستثناء برامج الأطفال التي للأسف لاتجد اي اهتمام من قبل القنوات العربية وغاب التعاون بين القنوات وبين القطاعات التربوية والتعليمية لتقديم مواد تناسب أطفالنا وتسهم في غرس القيم والمبادئ والسلوك الحسن في اذهانهم منذ الصغر ولهذا لو طبقنا التجربة السابقة على مايشاهده أطفالنا لتوصلنا الى نتائج مأساوية في ما يشاهدونه سواء عبر التلفاز او الاجهزة التي نتركها في متناول ايديهم على مدار الساعة دون ان نعرف ماذا يشاهدون وماهو تأثيره على سلوكهم.

من موقعي كصاحب تجربة في تأسيس اول مشروع ثقافي عربي ترفيهي للطفل استطيع أن أؤكد لكم أن كل من التقيتهم على مدار السنوات من مسؤولين وقياديين واعلاميين وتربويين يبذلون اهتمامهم بالطفل دون ان يتخذوا اي خطوة في سبيل تحقيق هذا الاهتمام او على ابسط الاحوال القيام بأبسط خطوات ماهو مطلوب منهم لصناعة محتوى يقدم لأطفالنا يزرع فيهم قيما ومبادئ تساندهم في مراحل شبابهم وصولا الى تحقيق اهدافهم في المستقبل بعيدا عن العنف بأشكاله او تركهم فريسة لزرع مفاهيم قد تقودهم في المستقبل الى ما نحصد الكثير منه الان كألم في جسد وطننا. فلا بد أن نتظافر الجهود للقيام بنهضة لتطوير عالم الطفل ولا بد ان تراجع قنوات الأطفال ماتقدمه من محتوى باهت لمجرد الاسترخا ص وعدم القدرة على البذل لصناعة محتوى يليق بأطفالنا ويرسم خطوات مستقبلهم وهو كما ذكرت لايمكن أن يتحقق دون تظافر عدة جهات لتحقيقه وحتى يتحقق هذا الحلم لابد أن يهتم البيت بمتابعة أطفاله في ما يشاهدون وتقنين متى يشاهدون فالاجهزة التي يحملها كل طفل معه على مدار الساعة تقابل موقوتة فالحذر الحذر منها لانها مصممة للعقل لا العمر وبالتالي فالعقل يعرف اين يذهب ولكن الطفل لا يعرف الى اين يذهب وقد تأخذ هذه الاجهزة في متاهات لا يعلم إلا الله الى أين ستوصله.

إن عدم الاهتمام بما يقدم لأطفالنا، امر خطير قبل ان تكون هذه الأجهزة في متناول ايديهم منذ ان كان التلفاز قناة واحدة تقدم للأطفال مواد موجهة في ساعات محددة اما وقد تنازلت معظم القنوات عن هذا الدور واصبح الطفل يشاهد كل شيء من الاخبار الى الافلام الى المسلسلات الى الكليبات الغنائية ويكمل الساعات بمشاهدة كل شيء على جهازه المحمول فالوضع اكثر من خطير.

بالمناسبة دعني أسألك أيها الأب وايتها الأم متى اشترىتم لطفلكم مجلة متخصصة للطفل او قصة أو كتاب معرفي او فيلم تعليمي وتثقيفي حتى نعرف الى أي درجة تهتمان به.



## حقوق المرأة في مواقع العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1436هـ - 1 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150601/Con20150601774991.htm>

### محمد بن سليمان الأحيدب

سبق أن اقترحت مرارا وتكرارا إنشاء قسم تقوم عليه امرأة يتولى شؤون المرأة العاملة في مواقع العمل المختلطة؛ كالمستشفيات والبنوك والمؤسسات الصحية وبعض الوزارات والمؤسسات التي تضطر المرأة، الباحثة عن مصدر رزق، إلى العمل فيها تحت إدارة غالبيتها من المديرين التنفيذيين الرجال، فيقوم هذا القسم نيابة عن المرأة العاملة بالمطالبة بحقوقها ومتابعة ترقياتها وبدلاتها ومستحقاتها وتلقي شكاواها على من يرأسها أو على زملائها.

الاقتراح يهدف إلى رفع الحرج عن المرأة العاملة عند المطالبة بحقوقها وبدلاتها وترقياتها، خصوصا منهن من تستحي من الدخول مع مديرها الرجل أو مع موظفي الشؤون الإدارية والمالية في نقاش قد ينتهي إلى خضوع أو خنوع أو ابتزاز. يجب أن نستفيد من تجارب بعضنا البعض، ونقتنع أن ما يحدث على أرض الواقع يختلف تماما عن ما يدعيه البعض من مثاليات وأفلاطونيات، فالمرأة المستورة الخجولة التي تمنعها قيمها الدينية عن رفع الصوت أو المجادلة الجريئة أو تلك التي لا تقبل الخضوع بالقول ولا التحدث بلين مناسية بقوله تعالى (فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا) كل هؤلاء النسوة يعانين أشد معاناة في نيل حقوقهن، بل يتركنها تذهب خشية ذلك الخضوع!!، كما أن ثمة ذنابا بشرية ذكورية تكشر بأنيابها بحثا عن فريسة!! (هذا واقع يجب ألا نتجاهله) رغم وجود رجال صالحين يخافون الله فيما أوتمنوا عليه، لكنهم لا يسيطرون على السلوكيات الخفية لغيرهم!!.

ذلك الاقتراح قدمته لأكثر من وزير صحة ومدير عام تنفيذي لمؤسسات صحية، وللأسف لم يطبق لأسباب لا داعي لذكرها، فقد تركوا مناصبهم بخيرها وشرها، وطبقه بتصرف مستشفى الملك فيصل التخصصي، ولا أعلم عن دقة تطبيقه، وأرى في زمن الحزم هذا أن يفرض تطبيقه على مواقع العمل المختلطة، وسلامتكم وسلامة نساتنا المضطرات للعمل بحثا عن لقمة عيش نظيفة.

الإلكترونية  
الاقتصادية  
www.aleqt.com

## تسهيل نقل الكفالة .. مع السعودية أم ضدها؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 شعبان 1436 هـ - 1 يونيو 2015م

[http://www.aleqt.com/2015/06/01/article\\_961966.html](http://www.aleqt.com/2015/06/01/article_961966.html)

### د. صالح السلطان

لا إنكار لوجود جهود تبذل لزيادة توظيف السعوديين. رغم ذلك، فإن نمو معظم منشآت ونشاطات القطاع الخاص يعتمد كثيرا على توظيف يد عاملة غير سعودية. ذلك لأن معظم الأنشطة في القطاع الخاص تعتمد في تشغيلها إلى حد كبير جدا على اليد العاملة غير السعودية. أمثلة لا أتوقع أنها تخفى على القراء. المنشآت والمحال المنتشرة في شوارعنا شاهد على اعتماد التشغيل واعتماد النمو على غير السعوديين. ومن ثم لا غرابة أن نجد أكثرية المنشآت عندما تفكر في التوسع، فإنها تسعى إلى الحصول على تأشيرات. هذا هو خيارها الأول. وربما تجد يدا عاملة غير سعودية في الداخل عبر ما يسمى نقل الكفالة، وهذا هو الخيار الثاني. دون تحقيق أي من الخيارين، فإن تلك المنشآت غالبا لا تتوسع. ماذا يعني ذلك؟ توقف أكثرية القطاع الخاص عن النمو، وهذا يعني إضعاف نمو الاقتصاد. تلك حقائق ولو أنها مؤلمة. أمام وزارة العمل وضع صعب جدا. تسهيل الحصول على تأشيرات يعمق الاعتماد، ويزيد البطالة لدى المواطنين. تصعب الحصول عليها يضعف نمو المنشآت ومن ثم نمو الاقتصاد على المدى القصير والمتوسط وربما المدى البعيد. لا تلام وزارة العمل على سياسة تصعب إعطاء تأشيرات. يزيد السعوديون سنويا خلال سنوات هذا العقد 2010 - 2020 بنحو 450 ألف مواطن، حسب موقع مصلحة الإحصاءات العامة. ويدخل منهم سوق العمل نحو نصفهم سنويا أو يزيد قليلا على النصف، أي قرابة ربع إلى ثلث مليون مواطن سنويا. ماذا يعني ذلك من جهة التوظيف والبطالة؟ نحتاج إلى نحو ثلث مليون وظيفة سنويا، أو نحو ثلاثة ملايين وظيفة خلال السنوات العشر القادمة حتى 2025، حتى لا تزيد نسبة البطالة. ولا يتوقع أن يوفر القطاع العام أكثر من مليون وظيفة خلال هذه المدة. إننا أمام وضع تشكّل عبر عقود من الزمن، والسياسات الحالية رغم أنها تساعد على تغييره، لكن التغيير بطيء جدا، ما يعني ألا خطر زيادة البطالة خلال السنوات القادمة، خاصة مع محاربة السعودية الوهمية وثانيا تقليص نمو القطاع الخاص.

أطرح حلا أتوقع أو أرى أنه يخفف المشكلات السابقة.

لماذا لا نتيح لكثير من العمالة، خاصة الماهرة، حرية تغيير صاحب العمل أو ما يسمى شعبيا نقل الكفالة، حرية ذلك دون إذن صاحب العمل الحالي، بعد مضي فترة زمنية، تقرر حسب مستوى مهارة الوافد وشهاداته ونحو ذلك. مثلا تعطى الحرية لأصحاب التأهيل العالي بأن يغيروا صاحب العمل (نقل الكفالة) بعد سنتين. وتعطى لأصحاب التأهيل المتوسط وللفنيين في مجالات الكهرباء والتكييف وميكانيكا السيارات أو الشيف في المطاعم أو... الخ، بأن يغيروا صاحب العمل بعد مضي مثلا أربع أو خمس سنوات لدى صاحب عمل. أرى أن أكبر فوائد هذا الاقتراح الحد من الطلب على الاستقدام.

من يرغب في توسيع نشاطه ويرغب في توظيف سعوديين وغير سعوديين، فعنده الفرصة لأن يوظف من الداخل. لن تكون عنده حجة على الدولة وعلى وزارة العمل بعدم الحصول على تأشيرات. أمامه السوق المحلية ليوظف غير سعوديين، إلى جانب توظيف سعوديين حسب السياسات وطبيعة النشاط والظروف. ماذا سيحصل لو طبق الاقتراح؟ له آثار حسنة وسيئة. وللفادة، لا يوجد اقتراح كله حسن، المهم الصافي. أهم الآثار كما يبدو لي:

- 1 - إضعاف الطلب على الاستقدام.
- 2 - رفع تكلفة توظيف غير السعودي لأنه سيبحث عن يعطيه راتبا وميزات أفضل.
- 3 - زيادة رغبة السعودي في العمل بالقطاع الخاص، لأن رفع تكلفة الوافد تقلل ميزته على توظيف السعودي.
- 4 - زيادة رغبة القطاع الخاص في توظيف السعوديين، لأن رفع تكلفة غير السعودي تقلل من فرق التكلفة بينه والمواطن. مقابل التساهل في السماح بتغيير صاحب العمل، يشدد أكثر في منح التأشيرات الجديدة.

الإلكترونية  
الاقتصادية  
www.aleqt.com

## الحاجة إلى تنظيم سوق العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م

[http://www.aleqt.com/2015/06/02/article\\_962179.html](http://www.aleqt.com/2015/06/02/article_962179.html)

### كلمة الاقتصادية

سوق العمل في المملكة سوق معقدة جدا، وهناك كثير من نماذج العرض والطلب المتعددة المستويات التي قد تتعارض وتتداخل في السوق. سوق العمل في صورتها الشاملة هي عبارة عن أسواق متعددة، فهناك سوق للعمالة الأجنبية بمختلف أنواعها، وهناك سوق للعمالة المحلية، وهناك سوق للاستقدام وسوق للتوظيف. في داخل كل سوق من هذه الأسواق هناك نماذج مختلفة أخرى، فهناك في سوق العمالة الأجنبية نجد العمالة الرجالية والعمالة النسائية، وهناك عمالة مهنية محترفة، و عمالة عادية، و عمالة منزلية، كل هذا تشرف عليه وتنظمه وزارة العمل. نظرا لهذه التعددية والتنوع الواسع في هذه السوق، فإن وزارة العمل تواجه مشكلات لا حصر لها من أجل تنظيمها ومراقبتها، ولعل ما شهدته سوق العمالة المنزلية النسائية من مشكلات خلال السنوات الماضية هو الذي دفع وزارة العمل أخيرا إلى إصدار جملة من القرارات والتنظيمات لتحسين وتطوير سوق العمالة المنزلية، شملت ضبط تكاليف ومدد الاستقدام، وتنظيم المبالغ المالية التي يدفعها المواطن، وتنشيط دور الشركات والمكاتب، وتحسين أداء السوق وتنويع الخيارات لزيادة التنافسية، وتفعيل دور المكاتب الخارجية للحد من تأخر العمالة، وتنفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة مع الدول. ومع أن الجميع متفق تماما مع هذه الخطوة من وزارة العمل، لكن السؤال الملح علينا هو السبب وراء تأخرها كل هذه السنوات، ولماذا تنبعت وزارة العمل إلى الفوضى العارمة التي أصابت سوق العمالة المنزلية؟

يصل حجم سوق العمالة المنزلية في المملكة إلى ما يقرب من مليار ريال، وقد واجهت هذه السوق طفرات سعرية خلال السنوات العشر الماضية ومشكلات كثيرة أدت إلى توقف عدد من الدول عن السماح باستقدام العمال لهذا القطاع، وتفاوتت الأسباب فهناك من كان يقول إن المشكلة كانت تصب في عدم وجود تنظيم واضح لخدم المنازل، مع أن نظام العمل الصادر عام 1426 هـ، أقر بأن على وزارة العمل إعداد هذه اللائحة، إلا أن ذلك لم يحدث سابقا، ما أدى إلى وجود فراغ تنظيمي أدى إلى تصعيد إعلامي للمشكلات. البعض كان يعتقد أن هناك سوق سوداء للعمالة المنزلية نشطت بين الدول التي يتم الاستقدام منها إلى المملكة، وهو تلاعب وصل إلى تعطيل السوق النظامية ورفع الأسعار الاحتكارية في السودان، ومرة أخرى يظهر عدم وجود جهة نظامية يوكل إليها الأمر كأحد أهم الأسباب. وقد ظهرت لجنة الاستقدام في الغرف التجارية كلاعب وسيط بدلا عن الجهة النظامية، ولكن نظرا لوجود تعارض واضح في المصالح فقد افتقدت هذه اللجنة المصداقية مع تقادم المشكلات وانتهت بتقديم استقالتها قبل مدة وجيزة، مع مطالب واسعة بالتحقيق مع أعضاء اللجنة.



## كيف يتطور القضاء في ظل الظروف الواقعية؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو 2015م  
[http://www.aleqt.com/2015/06/02/article\\_962184.html](http://www.aleqt.com/2015/06/02/article_962184.html)

### د. عبد اللطيف القرني

من الأمور المهمة في تطوير القضاء عدم وجود بيئة تطوير مستدامة يبنى أولها على آخرها، بحيث تظهر نتائجها الفعالة بعد وقت من الزمن، والسبب عدم وجود برامج خطط واقعية دقيقة، والفرق بين الواقعية وغيرها هو أن الواقعية تنطلق من المكونات الموجودة وبالتالي يمكن تطبيقها لأنها متجانسة مع الواقع والعرف الإداري والنسيج الاجتماعي، ومع افتراض وجود هذه الخطط الواقعية تبقى إشكالية تغيير القيادات الإدارية بين فترة وأخرى لطبيعة العمل الإداري سببا أيضا لعدم استقرار التطوير وصعود أدائه، بل على العكس غالبا تبدأ الخطط الجديدة مع القيادة الإدارية خاصة مع تغير الطاقم البشري واختلاف أنماطه الفكرية والعملية وتغير ميزان الأولويات والاهتمامات.

وهكذا يدور التطوير في حلقة إدارية ومتغيرة، وهذا يجعل الخروج من هذا المأزق يحتاج إلى حل جذري ونوعي ويكون من طبيعته مستداما بحيث لا يخضع لمتغيرات الأنماط الإدارية وأسلوبها المتغير في الإدارة القضائية، ومن خلال واقع خبرة وتأمل وجدت أن دخول التخصص في عمل الإجراءات القضائية حل نوعي وجذري سيسهم في تخفيف العبء على القيادة القضائية لكي تتفرغ للتطوير الموضوعي، والمساهمة في مشاريع تقنين القضاء وتطوير القاضي المتخصص، والاقتراح الذي أقدمه يكون من خلال إنشاء شركتين وفق ما يلي:

1 - شركة عدل للبيانات:

ومهمتها باختصار: تسلم القضية وتسجيلها وإحالتها إلى المكتب القضائي مع متابعة عرضها على القاضي وفق نظام معلوماتي وكتابة تقارير معلوماتية عن كل جلسة محفوظة في الشبكة المعلوماتية، وبعد الحكم فيها يتم إرسالها إلى محكمة الاستئناف ومتابعة جدولة عرضها على قضاة الاستئناف وفي النهاية يتم تسليمها للأطراف، ومن مهامها أيضا:

- تكوين قاعدة بيانات مشتركة عن معلومات أطراف الدعوى وعناوين الأفراد وربط ذلك بين المحاكم بأنواعها واللجان شبه القضائية، وأيضا تولى تقنية المعلومات والأرشيف الإلكترونية.
- توزيع مراكز للشركة داخل المدينة وفي المحافظات ومهمتها تسلم القضايا وإرسالها إلى المحكمة حسب مقدم الطلب وكذلك تسليم الأحكام وإجراءات التبليغ، وممكن في مرحلة متقدمة يكون التسلم والتسليم إلكترونيا لحظة اعتماد التوقيع الإلكتروني.
- متابعة التشغيل والصيانة المتعلقة بالتقنية والتشغيل الذاتي ورفع مستوى جودتها بشكل يليق بالسلطة القضائية ورصد الملحوظات ومعالجتها من خلال إدارات متابعة منتشرة في المحاكم ومتابعة كافة التجهيزات المساندة.
- توفير بيئة الترافع إلكترونيا في المحاكم وبعض الأجهزة الحكومية مثل السجون وغيرها.
- وضع مؤشرات رقمية لكافة الإدارات وإعداد التقارير الإحصائية.
- الربط الإلكتروني بين المحاكم ومتابعة إرسال القضايا والمعاملات بين المحاكم.
- المشاركة في الاجتماعات لكافة إدارات المحاكم، ويكون لكل محكمة إدارة من قبل الشركة معنية بالتنسيق مع القضاة.
- تعيين كفاءات برواتب مميزة ونشرهم في المحاكم وإيجاد بيئة تنافسية، وإعادة هيكلة الكادر الوظيفي للموظفين وتسكينهم درجات مناسبة وتدريبهم ومحاسبتهم على التقصير وقياس مدى تكديس الموظفين في إدارات معينة وعدم وجود إنتاجية في العمل.
- الاستثمار الداخلي من خلال إجراء كافة التعاقدات لتشغيل بعض المواقع داخل المحكمة مثل أماكن للتصوير والطباعة وأيضا أماكن للقهوة والمطاعم الخفيفة، بحيث تكون المحاكم بيئة ممتعة للعمل والانتظار وتوفير كافة الخدمات للمراجعين.

2 - شركة عدل للمباني:

ومهمة هذه الشركة وضع خطط المباني ودراسة احتياجات المناطق والمحافظات ورسم التصاميم الإنشائية المناسبة لكل محكمة والمرافق المساندة لها والإشراف عليها والبدء في مشاريع المباني ومتابعة تنفيذها خلال مدة وجيزة، شاملاً تقديم جميع الخدمات ابتداء من الخدمات الاستشارية والإدارية، مروراً بصيانة المباني والترميم والتجهيز والتأثيث المتعلق بالمباني وانتهاء بالتأجير والاستئجار وشراء المباني حال توافر الفرص.

وتكون هاتان الشركتان مملوكتين لصندوق الاستثمارات العامة أو أي ذراع مالية للدولة، ويمكن إدخال بعض الشركات فيها، ولكن يكون عملها وفق آلية الشركات Business Model وهي الشركات التي لا تستهدف الربح المادي إنما الخدمة الاجتماعية العالية (شركات غير الربحية- النفع العام)، وإنما تتغيا تحقيق أغراض مهنية تعود بالنفع العام على المجتمع. وتأخذ الشركتان حكم المرفق العام، لأن القضاء استقر على أن المرفق العام هو كل نشاط تقوم به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين تحت إشرافها وتوجيهها بقصد تلبية الاحتياج الاجتماعي. ولا شك أن خدمة العدل هي أهم خدمة وعليها تقوم الدول وبها تستمر، ويمكن لنا أن نقيس مستوى تغير الخدمات المقدمة في وزارة الداخلية من خلال الجوازات والأحوال المدنية وكيف أن شركة (علم) قامت بتغييرات هيكلية في مستوى الخدمة والجودة وارتفاع رضا الجمهور عنها، ولعل القارئ الكريم لمس ذلك من خلال تغير العمل في جوازات المطار وكذلك مراكز الأحوال المدنية وكذلك شركة ثقة في وزارة التجارة وأيضاً التشغيل الذاتي في قطاعات الصحة.

إن إنشاء شركات تعنى بالقطاع القضائي ستكون لها إسهامات كبيرة في مستوى الخدمة القضائية في فترة وجيزة ويبقى على القيادة القضائية التفرغ للنواحي الموضوعية والاهتمام بمكتب القاضي من خلال تعيين مستشارين وكفاءات بالتعاون مع الشركة المتخصصة وتخلص القاضي من العمل الإداري، ولن تتغير الخدمات بعد تغير القيادة القضائية لكون الاستراتيجية للشركات ستكون حاضرة مع كل قيادة قضائية، وإن كان هناك تغير فسيكون محدوداً، ولن يؤثر في النمط العام في تقديم الخدمة، وربما سيكون إلى الأفضل في بحث رفع مستوى الخدمة من الإدارة بالجودة الشاملة وتقويم الأداء للشركات.

وأختم كلامي للقيادة القضائية -وقفهم الله- بهذه العبارة "إن تسهيل الإجراءات وسلامتها ورفع مستواها يوازي في الأهمية النتيجة النهائية للقضية التي يتم البت فيها سلباً أو إيجاباً، فالمراجع سيكون ضميره أكثر رضا حال توافر الخدمة العالية، وإن كان خسر القضية التي جاء للمحكمة من أجلها، والعكس كذلك، فلو تأخرت العدالة ولم تكن الإجراءات سليمة ومستواها غير جيد فسيكون المراجع غير راض، وإن كانت النتيجة النهائية للقضية حسمت لمصلحته".



## 30 % شهادات طبية مزورة.. ارفعوا بصحة المواطن!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053291>

### عالية الشلهوب

كشفت الهيئة السعودية للتخصصات الطبية هذا الأسبوع في تقرير حديث لها عن ضبط أكثر من ثلاثة آلاف شهادة طبية وهمية أو مزورة لأشخاص يمارسون مهنة الطب والتمريض في مستشفيات المملكة 30% منهم يعملون في مستشفيات حكومية، في الحقيقة هذا الخبر وقع كالصاعقة لأنه يحكي قصة استهتار بصحة المواطن، وعادت الهيئة مجدداً لتؤكد أن هذه الأرقام هي من بداية عمل الهيئة وليست أرقاماً تخص عام 2014م فقط كما تداول في التقرير، وأن عدداً منهم ممنوعون عن العمل في مستشفيات دول مجلس التعاون.

ووجدوا ترحيباً بالغاً ورواتب مجزية في مستشفياتنا بمباركة مسؤولي وزارة الصحة المعنيين باختيار الأطباء، الخبر يثير العديد من التساؤلات الجوهرية، هل إلى هذا الحد الحياة رخيصة لكي يعبث بها؟ ألم نتعض من الأخطاء الطبية التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء؟ ألا يوجد مسؤول في قطاع الصحة ينقذ هذا الوضع المؤسف؟ الدولة لم تقصر وانفتحت أكبر ميزانية على مدى الأعوام السابقة لتحسين مستوى الصحة والرقي بخدماتها واخذت على عاتقها هذا القطاع وتغير

الوزراء من وزير لآخر وبقيت كفاءة ومسؤولية اختيار المهن الطبية محلك سر، وكل عام نتفاجأ بقضية صحية جديدة، ان أمر اكتشاف هذه الشهادات المزورة والوهمية يجب الا يمر مرور الكرام.  
يجب تشكيل لجنة عاجلة لتقصي الحقيقة وايقاع الجزاء الرادع بمن كان وراءها، فصحة المواطن مقدسة يجب الا تمس من كائن من كان، والوزير الجديد خالد الفالح الذي جاء من ارامكو يحمل أملا كبيرا بتحسين خدمات الصحة نوجه له هذه الرسالة بأن يبدأ بمكامن الخلل الخفي في هذه الوزارة التي اصبحت مستعصية وتحتاج الى بحث عميق في مفاصل الوكالات والادارات وتغيير المسؤولين بكفاءات واعده، فلا المواطن ولا الوطن مستعد ان يسمع مثل هذه الاخبار المسيئة للوزارة والدولة في آن واحد في عهد سلمان الحزم والامل والخير لهذه البلاد.



## بطالة السعوديين.. غير المنطقية!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436 هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1053724>

### د. عبدالعزيز بن علي المقوشي

الأرقام الصادمة التي « تصفنا بها وسائل الإعلام المحلية بين وقت وآخر حول أعداد الممارسين الصحيين و«أحيانا» الأكاديميين» المزورة شهاداتهم، هي حقا وجه قميء في مشهدنا التنموي الرائع الذي تقوده حكومة هذا الوطن العزيز.. وعلى الرغم من محاولة جهات حكومية كهيئة التخصصات الصحية مثلا التقليل من حجم «المصيبة» إلا أننا كوطن يناضل من أجل أن يكون ضمن العالم الأول «وهو يستحق ذلك بجدارة» يجب ألا نقبل بحدوث مثل هذا الأمر مطلقا خاصة في ظل وجود جامعات الوطن الحكومية والخاصة التي تمتلك جميعا بتخصصات صحية متنوعة وبمستوى عال من الجودة الأكاديمية والتدريبية وفي ظل وجود شباب طموح صادق وواع وقادر على دراسة كافة التخصصات مظهرا تميزا واضحا وجالبا لشهادات وتقديرات علمية محلية وإقليمية وعالمية..  
إذاً أين تكمن المشكلة وما الذي يجعلنا «نبحث» عن عاملين في قطاعات معينة كالقطاع الصحي مثلا في أرجاء الأرض ليملي علينا الآخر شروطه وليتدرب «محدودو» التأهيل وربما «مزورو الشهادات» في أرضنا ثم يتجهون إلى العالم الأول للعمل هناك حاملين شهادات الخبرة والتجربة «عقوا أقصد التدريب!» من وطننا وهو ما أصبح ظاهرة واضحة خاصة في القطاع الصحي حيث يعتبر الكثير من الأجانب العمل في المملكة فرصة للتدريب ومن ثم التقدم للعمل في دول متقدمة كأوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا! وما الذي يجعل أحد كبار المهتمين والممارسين للعمل الصحي بالمملكة يؤكد في أحد المؤتمرات أن المملكة في حاجة إلى أطباء الطوارئ وستستمر كذلك حتى أكثر من خمسة وعشرين عاما دون قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني منهم!.  
إذا كان ابن الوطن «ذكرا كان أو أنثى» ينهي دراسته الثانوية بتميز ثم «يصدم» بعدم قبوله في المسار الصحي الذي نحن في أمس الحاجة إليه بينما «يدفع» به عنوة إلى تخصصات «يغص» بها الوطن ليضاف بعد عدة سنوات إلى «ركب» البطالة! بينما تتوجه لجان التعاقد كل عام للبحث عن ممارسين صحيين في كافة التخصصات.. فنحن حقيقة في أزمة تخطيطية! وقد كنت كتبت عن هذا الموضوع في هذه الزاوية بصحيفة الوطن الرائدة «الرياض» تسع مرات ( 2014/1/13 و 1434/4/13 و 1433/3/29 و 1433/3/15 و 1432/11/19 و 1431/3/14 و 1429/7/19) بطروحات مختلفة بعضها يتعلق بمشكلة البطالة ودور الجامعات ومراكز التدريب في تفاقمها وبعضها يتعلق بالخلل الموجود بين الحاجة لمخرجات وطنية وسياسات القبول بالجامعات كما كنت تحدثت عن توقعات حدوث مشكلة اختلال التوازن بين مخرجات الجامعات وحاجة الوطن في الثمانينات الميلادية ( 1984م) بعد حوار أجرته آنذاك مع معالي الأستاذ خالد بن تركي السديري رئيس ديوان الخدمة المدنية «وزارة الخدمة المدنية حاليا» وكنت ولا أزال أطالب بلجنة وطنية تجمع بين معالي وزراء التعليم والخدمة المدنية والتخطيط والصحة والمالية من أجل معالجة هذا الأمر بحيث يتم العمل على تيسير قبول الطلاب والطالبات لدراسة التخصصات التي يحتاجها الوطن كالمسارات الصحية مثلا ولزيادة القدرة الاستيعابية للجامعات في هذه المجالات وقد أسعدني كثيرا كما أسعد كافة مواطني هذا الوطن العزيز تلك اللقاءات الرائعة السريعة بين أصحاب المعالي الوزراء التي تصب جميعا في مصلحة الوطن كما أبهجني

كثيرا التوجه الرشيد الذي تعمل به وزارة التعليم من خلال ربط البعثة بالحاجة الوظيفية بتوقيع اتفاقيات «بعثتك» .. وظيفتك» مع عدد من القطاعات مما سيساهم بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار النفسي للطالب المبتعث حيث ضمان وظيفته وترشيد مصروفات الابتعاث لتكون لمجالات يحتاجها الوطن العزيز ولتخفيف نسب البطالة بين السعوديين والتي تزداد يوما بعد آخر ولعلي هنا أقترح أن يقصر الابتعاث والانضمام للبعثة للمجالات التي يحتاجها الوطن من خلال التنسيق بين وزارات الخدمة المدنية والتخطيط لمعرفة الحاجة الحالية والمستقبلية وبين وزارة التعليم كجهة مشرفة على برنامج الابتعاث الخارجي كما قد يرى المسؤولون بوزارة التعليم الطلب من مبعثي الوزارة لتخصصات لا يحتاجها الوطن ضرورة تغيير تخصصاتهم لتلك التي يحتاجها الوطن بدلا من مواصلة دراستهم في تلك التخصصات التي لن يتحقق منها إلا ارتفاع في نسب البطالة مع أهمية قصر برنامج الابتعاث حاليا على تلك التخصصات التي يتم توقيع اتفاقيات مع الجهات التوظيفية من خلال هذا البرنامج المميز «بعثتك» .. وظيفتك» فهل نسعى لذلك؟ وهل تفصح وزارة الاقتصاد والتخطيط عن خطط الوطن وحاجاته المستقبلية من الموارد البشرية بحيث يتجه أبناء الوطن لما يضمنون من خلاله مستقبلهم الوظيفي؟ وهل نراجع برنامجنا لإعادة تأهيل الجامعيين في معهد الإدارة العامة وغيره من الجهات التدريبية الحكومية والخاصة؟ أتمنى ذلك.. ودمتم.

الإلكترونية  
الاقتصادية  
www.aleqt.com

## العنف كغياب للأخر

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 16 شعبان 1436 هـ - 3 يونيو 2015م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26540>

### عبدالله المطيري

في المقالة السابقة كان التفكير في العنف من خلال أحد أشهر الحوارات في التاريخ الفلسفي، حوار سقراط مع مينو. لا بد في البداية أن نذكر أن الحوار بحد ذاته هو قطيعة مع أشكال العنف الحادة كالعنف الجسدي. بمعنى أن الحوار هو إعلان بأن هناك طريقة أخرى للتواصل وإنجاز الأهداف غير وسيلة القضاء على الآخر فيزيائيا أو إعاقة حضوره بشكل مساو للذات.

الحوار رهان على حضور الذات والآخر معا. الحوار بهذا المعنى قطيعة مع جزء هائل من العنف، لكنه ليس بالضرورة قطيعة مع كل العنف.

بمعنى آخر، الحوار كما في مثال مينو قد يحمل في طياته جذورا للعنف. هذه الجذور يمكن النظر إليها من خلال موقف الذات من الآخر. على سبيل المثال الحوار التقني بمعنى الحوار محدد الأهداف سلفا لا يتناقض مع تشيؤ الآخر. أي لا يتناقض مع تحويل الإنسان الآخر إلى أداة يتم خلالها تحقيق هدف الذات. الحوار بين التاجر والزبون هو حوار من هذا النوع. داخل هذا التواصل يحضر الطرفان بصفات وأدوار محددة تخدم الغاية التجارية.

الحوار الدعوي الذي تنطلق فيه الذات إلى تحويل الآخر إلى نسخة منها يدخل في السياق ذاته. الآخر هنا مجرد ذات محتملة، لذا حين تفشل الدعوة يتم إعلان الحرب أو العداوة أو في أحسن الأحوال يتم إعلان القطيعة.

في حوار سقراط مع مينو، يمكن ملاحظة ما يمكن تسميته بالعنف الميتافيزيقي. بمعنى العنف الذي تقرضه المقولات الميتافيزيقية على التفكير والتواصل.

إحدى القوى الميتافيزيقية التي مارست ضغطا على مينو في الحوار هي ما يمكن تسميته بمذهب التعريف عند سقراط. هذا المذهب ينطلق من أن أول خطوة لفهم الأشياء تتم من خلال تعريفها. أضف إلى ذلك مذهب الجوهر ليكون التعريف هو ما يقبض على جوهر الشيء. الجوهر بطبيعته هنا واحد ومتمايز عن غيره. أمام هذا الجدار الميتافيزيقي كانت

تعريفات مينو للفصيحة تتساقط الواحدة تلو الأخرى ليصل مينو إلى حالة عميقة من الارتباك والغضب.

التصور السقراطي هنا أن مينو قد اكتشف بنفسه قصور ومحدودية أفكاره، وأن هذا الشعور طبيعي للوصول إلى مرحلة إدراك الجهل والبدء في البحث الجاد. كل هذا ممكن ولكنه بالتأكيد ليس الطريق الوحيد للمعرفة.

الحجة السقراطية تقول إن هذا العنف "شرط ضروري" للمعرفة، وهذا ما يجعل هذا العنف طبيعياً بل وخيراً، باعتبار أنه يقود إلى خير أكبر وهو خبير المعرفة. لكن هل هذا فعلاً هو الطريق الوحيد للمعرفة؟ نعرف اليوم أن مذهب التعريف ومذهب الجوهر ليسا الطريقتان الوحيدتان للمعرفة.

مثلاً المعرفة الاستقرائية بعمومها تقوم على عكس هذا التفكير بحيث تنطلق من الملاحظات الواقعية لبناء أحكام متعلقة بذلك الواقع. فكرة الجوهر أيضاً لم تعد متداولة أو حتى مقبولة بشكل كبير في التفكير المعاصر. الأشياء والأفكار هي نقاط التقاء لعوامل متعددة شاركت في تشكيلها وبنائها. إذا الاتفاق والتشابه هو منطق فكرة الجوهر فإن الاختلاف والتنوع؛ شكل آخر من أشكال التفكير لم يكن مطروحاً أمام مينو.

المقولات الميتافيزيقية المتعالية بهذا المعنى تغطي الآخر وتخفيه باعتبار أنها تحدد مسبقاً الفضاء الذي يمكن له الظهور فيه. نلاحظ هنا أن الأنا هي سيادة الموقف، فهي من تضع الشرط الأساس لحضور الآخر.

الآخر هنا يظهر بقدر تشابهه لا بقدر اختلافه. حين تتوافق مع تصوراتي الذهنية المسبقة فإن تواصلنا سيستمر، ولكن حين تختلف معها فإن الحوار سيتم توجيهه باتجاه مهمة محددة ينتهي التواصل بانتهائها: مهمة إقناعك لتشابهني.

صحيح أن التفكير في كثير من الأحيان قد يستلزم الانطلاق من مقدمات أكبر تربط الأفكار وتنظم الاستنتاج ولكن الفكرة هنا أن تكون الأولوية للآخر على هذه المقدمات. بمعنى أن تكون العلاقة مع الآخر سابقة بالمعنى المنطقي والتاريخي على هذه المقدمات. الآخر هو شرط هذه الأفكار وليس نتيجة لها وبالتالي فإن حضوره يفترض أن يفتح فضاء الجديد والمختلف والمفاجئ الذي هو بطبيعته تحد لما هو مستقر وثابت.

علاقة سقراط ومينو ستكون أكثر توصالاً لو كان سقراط أكثر انفتاحاً على مينو. رغم أن سقراط هو من كان يجول في الطرقات بحثاً عن الحوارات إلا أن حواراته كانت محدودة الأفق باعتبار أنه كان يسعى إلى "إظهار جهل مدعي المعرفة".

هذه المهمة نبيلة ولكنها في الوقت ذاته تحجب الذات عن الآخر. الآخر هنا هو "مدعي المعرفة". خارج هذه الصفة يختفي الآخر. التواصل هنا محدود بهدف معين ولذا فهو نشاط موجه لأغراض اجتماعية وسياسية.

الأغراض الاجتماعية والسياسية جوهرية للحوار ولكن الإشكال يتحقق حين تكون تلك الأغراض الاجتماعية أو السياسية مقدمة لطبيعة العلاقة مع الآخر بدلاً من أن تكون نتيجة لها. هنا تتحقق المعضلة الأخلاقية في أولوية معايير الذات

كشروط سابقة للعلاقة مع الآخر. المعادلة هذه تعني عملية رد الذات للآخر وهي العملية الجوهرية في العنف. العنف في الأخير علامة فشل على وجود الذات والآخر ولذا فهو عملية إخفاء وتغطية وتغييب للآخر. في المقالات اللاحقة سأحدث عن نتائج هذا العنف من خلال مواقف سقراط من التعليم ومن الشعر.



## علاج المعلمين في مستشفيات الجامعات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 شعبان 1436هـ - 4 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150604/Con20150604775639.htm>

### محمد بن سليمان الأحيدب

بالأمس، تناولت ضرورة أن يتبنى وزير التعليم منح دورات تدريبية إلزامية في المستشفيات الجامعية للمعلمين والمعلمات على إنقاذ الحياة، وأن يعمل على إزالة رهبة الامتحان المهلكة للحياة أحياناً.

ولأن الشيء بالشيء يذكر لا بد من القول إن على وزارة التعليم، بعد دمج التعليم العالي مع العام، أن تتبنى أيضاً أمر علاج المعلمين والمعلمات ومنسوبي التعليم وأسرهم في المستشفيات الجامعية، فهم الآن من منسوبي الوزارة؛ مثلهم مثل أي أستاذ جامعي أو معيد أو منسوب جامعة.

موضوع غياب علاج المعلمين والمعلمات ومنسوبي التعليم بصفة عامة قضية مخجلة، ووعد بحلها أكثر من وزير سابق للتربية والتعليم عندما كانت وزارة مستقلة ولم تتحقق أي من تلك الوعود، وبقي المعلم والمعلمة لا يجدان رعاية صحية إلا بالواسطة في أحد مستشفيات القطاعات الأخرى، ومنها المستشفيات الجامعية أو في مستشفيات وزارة الصحة، حيث لا موعد قريب ولا سرير شاغر!!.

الآن، وبعد الدمج لا بد من أن تقبل المستشفيات الجامعية منسوبي وزارة التعليم الموحدة، فقد جاء الفرج، وهي بالتأكيد لن تكفي لاستيعاب الأعداد الكبيرة من منسوبي التعليم؛ لذا فلا بد من إنشاء المزيد من المستشفيات الجامعية، بل لماذا لا تقوم وزارة التعليم بإنشاء مستشفيات تخصصها حتى لو لم تكن جامعية تعليمية أو في مدينة ليس بها جامعة؟! أعلم أن الوزارة وعدت بالتأمين على المعلمين والمعلمات طيباً، لكن هذا الوعد لكي يتحقق يحتاج إلى أرضية تأمينية صحية شاملة قوية وعلى مستوى الوطن أجمع وللجميع، وهذه كلما حبلت بها الصحة أجهزت.

## نظام مكافحة التدخين .. وتعزيز البنية النظامية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

[http://www.aleqt.com/2015/06/04/article\\_962787.html](http://www.aleqt.com/2015/06/04/article_962787.html)

### د. فيصل بن منصور الفاضل

يعد نظام مكافحة التدخين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/56) وتاريخ 1436/7/28 هـ، خطوة مهمة في التنمية الصحية بصفة عامة ومكافحة التدخين والوقاية منه بصفة خاصة، ونقطة نظامية مؤسسية لتفعيل توجيهات القيادة الرشيدة وتلبية لرغبة المجتمع والمواطنين، خصوصاً أولياء الأمور في الحد من انتشار ظاهرة التدخين واستعمال التبغ بين أبناء المجتمع، وحماية الأجيال القادمة من مخاطر هذا الوباء، والحد من تأثيره في غير المدخنين، وينسجم مع بنود الاتفاقية الإطارية الدولية لمكافحة التبغ التي تهدف إلى حماية البشرية من انتشار وباء التدخين، وإرشاد الدول إلى كيفية التصدي لهذا الوباء، التي انضمت إليها المملكة عام 2005.

وقد جاء النظام مشتملاً على منظومة من الأحكام النظامية في 20 مادة تهدف إلى مكافحة التدخين، من خلال اتخاذ جميع الإجراءات والخطوات اللازمة على مستوى الدولة والمجتمع والأفراد؛ سعياً إلى الحد من عادة التدخين بجميع أنواعه عند الأفراد وفي مراحل العمر المختلفة، فحظي بمنع التدخين في الأماكن والمساحات المحيطة بالمساجد، والوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة وفروعها، والمؤسسات التعليمية والصحية والرياضية والثقافية، سواء كانت حكومية أم خاصة، والأماكن المخصصة للعمل في الشركات والمؤسسات والهيئات والمصانع والمصارف وما في حكمها، ووسائل النقل العامة برية أو جوية، وأماكن تصنيع الطعام والمواد الغذائية والمشروبات وتجهيزها وتعبئتها، وموقع إنتاج البترول ونقله وتوزيعه وتكريره ومحطات توزيع الوقود والغاز وبيعهما، والمستودعات والمصاعد ودورات المياه، وغيرها من الأماكن العامة.

كما قرر النظام، بهدف الحد من بيع التبغ ومشتقاته، مجموعة من الأحكام والإجراءات، منها منع بيعه لمن تقل أعمارهم عن 18 عاماً، ومنع بيعه بالآلات البيع الذاتي وداخل وسائل النقل العامة، وأوجب وضع ملصق يحوي تحذيراً صحياً بمضار التدخين، وقرر منع استيراد وبيع ألعاب الأطفال والحلوى المصنعة على هيئة سجائر أو أي أداة من وسائل التدخين، كما قضى بمنع الإعلان والترويج للتبغ ومشتقاته بأي وسيلة من وسائل الإعلان أو الإعلام السعودية، وحذف المشاهد من الأفلام والمسلسلات والبرامج والمطبوعات التي تعرض في السعودية. وألزم النظام جميع الجهات الحكومية المسؤولة عن الشؤون الإسلامية، والتعليم، والإعلام، والرياضة، والصحة، والشؤون الاجتماعية بعمل برامج توعية لمكافحة التدخين بشكل مستمر وبطريقة فعالة ومبتكرة، وحث القطاع الأهلي على المشاركة في هذه البرامج.

وقضى النظام أن تتولى الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة وفروعها والجهات العامة الأخرى في الدولة والمؤسسات التعليمية والصحية والرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية ومؤسسات ومنشآت القطاع الخاص وفروعها مسؤولية ضبط وتحرير المخالفات وإيقاع الغرامات. وقرر النظام حزمة متنوعة من الغرامات من بينها معاقبة من يتعاطى التدخين في الأماكن الممنوعة بغرامة مالية مقدارها 200 ريال، وكذلك معاقبة كل من يرتكب أي مخالفة لأي حكم من أحكامه فيما لم يرد نص صريح بالعقوبة بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف ريال، ومضاعفة العقوبة في حالة العود. وقضى النظام أن تخصص جميع الغرامات المحصلة بموجب أحكام هذا النظام لدعم جهود التوعية وتشجيع الجمعيات الأهلية على مكافحة التدخين ونشرها على مستوى المملكة وأن ينشأ حساب مصرفي لهذا الغرض يصرف منه بحسب

التعليمات التي يصدرها وزير الصحة. ولا شك أن هذا الحكم النظامي المهم يبين بجلاء أن المبالغ الناتجة من فرض الغرامات سيتم صرفها في سبيل مكافحة التدخين والوقاية منه، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثر كبير في زيادة نشر الوعي عن أضرار التدخين والوقاية منه بشكل مستمر ومتزايد، وكذلك دعم الجمعيات الحالية التي تعمل على مكافحة التدخين كجمعية نقاء وزيادة عددها لتشمل جميع مناطق المملكة ومحافظاتها.

وخول النظام وزير الصحة أن يصدر اللائحة التنفيذية لهذا النظام بالتنسيق مع الجهات المعنية، خلال ستة أشهر من تاريخ نشره، ونأمل من وزير الصحة أن يقدر عامل الوقت وترى اللائحة التنفيذية النور خلال هذه الفترة المقررة دون تأخير. وقضى النظام أن يعمل بهذا النظام بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ونأمل من صحيفة "أم القرى" أن تعجل بنشر هذا النظام كي يبدأ تطبيقه بعد سنة من نشره.

بقي أن نقول: إن هذه المنظومة الشاملة من الأحكام التي اشتمل عليها هذا النظام، تؤكد توجه الدولة الواضح وسياستها في سن الأنظمة لسد الفراغات النظامية وإكمال البنية النظامية التي تسهم في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة بصفة عامة وتعزيز التنمية الصحية بصفة خاصة من خلال مكافحة التدخين والوقاية منه. ونسأل الله رب العزة والجلال أن يديم توفيق قيادتنا وسؤدها، ونقول بكل مشاعرنا: شكرا جزيلا لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على إقرار هذا النظام المهم بعد طول انتظار، الذي هو هدية أولا وأخيرا للمواطن السعودي كما أحسن وصفه الدكتور توفيق بن أحمد خوجة مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.

## حقوق الإنسان في العالم



## مجلس وزراء العدل العرب يناقش تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 15 شعبان 1436هـ - 2 يونيو 2015م  
[http://www.aleqt.com/2015/06/02/article\\_962192.html](http://www.aleqt.com/2015/06/02/article_962192.html)

«الاقتصادية» من الرياض  
يرأس الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل الرئيس الفخري لمجلس وزراء العدل العرب رئيس المكتب التنفيذي اليوم، اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب الـ56 في جدة.  
وسيناقش الوزراء تعزيز التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب وآلية التعاون القضائي العربي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما يناقش المكتب التنفيذي ضمن أعماله توحيد عدد من التشريعات العربية التي تتضمن مشروع البروتوكول العربي لمكافحة الاتجار بالبشر ضمن آليات الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ومشروع القانون العربي لحماية الملكية الفكرية، ومشروع القانون العربي الاسترشادي للاستثمار، ومناقشة مشروع بروتوكول مكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح، واتفاقية تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، ومكافحة الاتجار فيها، ومشروع الاتفاقية العربية لمنع استنساخ البشر، ومناقشة حماية حقوق ذوي الإعاقة، وتوحيد التشريعات العربية حيال مشروع قانون بحري استرشادي، إضافة إلى مناقشة مشروع إنشاء دوائر قضائية بحرية متخصصة. ويتضمن جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب، عديدا من الاقتراحات التي تخص إنشاء مشروع قانون عربي استرشادي بشأن مساعدة ضحايا أعمال الإرهاب واستحداث آلية عربية موحدة لضمان تنفيذ الاتفاقيات العربية، والتحقق من مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذها، ومناقشة تطوير المجلة العربية للفقه والقضاء، وأنشطة المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، إضافة إلى المداولات حيال ما يستجد من أعمال يقترحها الوزراء ضمن اجتماع المكتب التنفيذي.



## 90 خبيراً دولياً يبحثون مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م  
<http://www.alsharq.net.sa/2015/06/03/1353457>

جدة - الشرق  
يتدارس نحو 90 خبيراً دولياً في مجالات حقوق الإنسان والأقليات والقانون والسياسة، اليوم وغداً الخميس في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة، إعداد خطة لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمعروف برقم 18/16 بشأن «مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف على أساس الدين والمعتقد».  
ويشكل اجتماع جدة، الدورة الخامسة لمسار إسطنبول وتختص المداولات ببحث الانتقال من عملية الاعتماد إلى التنفيذ، إذ اجتمع في يوليو 2011 في إسطنبول كل من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والمفوض السامي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قادة رئيسيين آخرين غربيين ومن بلدان المنظمة، واتفقوا على آلية غير رسمية للمتابعة لتفعيل خطة العمل الخاصة بهذا القرار. ووفقاً لما تم الاتفاق بشأنه في إطار مسار

إسطنبول، تعقد اجتماعات دورية في أرجاء مختلفة من العالم حتى يتسنى لمختلف الجهات المعنية بمختلف مستوياتها تتبع عملية تنفيذ خطة العمل. وتم حتى الآن تنظيم أربعة اجتماعات في كل من واشنطن ولندن وجنيف والدوحة. وسيركز الاجتماع في دورته الخامسة بجدة، من جملة قضايا أخرى، على كيفية تعزيز التوافق العالمي على القرار 16/18 وعلى ضمان التنفيذ التام والفعلي على الصعيدين الوطني والدولي لخطة عمله. كما سيسعى الاجتماع إلى الاستفادة من وجهات نظر الممارسين للمهن القانونية حول كيفية تسخير الأنظمة القانونية الحالية المعمول بها في مختلف البلدان لمكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف بسبب الدين والمعتقد.

الإلكترونية  
الاقتصادية  
www.aleqt.com

## الجرأة لتحسين التعلم في الفصول الدراسية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 17 شعبان 1436 هـ - 4 يونيو 2015م

[http://www.aleqt.com/2015/06/04/article\\_962788.html](http://www.aleqt.com/2015/06/04/article_962788.html)

### د. جيم يونج كيم

التعليم هو أحد السبل المضمونة لإنهاء الفقر المدقع في عصرنا. ومع ذلك، ما زال هناك 121 مليون طفل في العالم متسللين من التعليم وخارج المدارس اليوم. وهؤلاء الشباب هم الأصعب فيما يتعلق بالوصول إليهم، بسبب الفقر، والعوائق المرتبطة بنوع الجنس، والعيش في مناطق نائية والإعاقة. ويتعين علينا أن نقدم دفعة جديدة منسقة لإلحاق جميع الأطفال بالتعليم.

وإضافة إلى هذا التحدي المتمثل في تحسين الانتظام في الدراسة والحصول على الخدمة التعليمية، فإننا سنواجه مشكلة أصعب في الفترة المقبلة: وهي ضمان تعلم الأطفال وهم في المدرسة. فالحقيقة المحزنة هي أن معظم نظم التعليم لا تخدم أفقر الأطفال بشكل جيد. ونحو 250 مليون طفل في العالم لا يستطيعون القراءة أو الكتابة، رغم التحاقهم بالمدرسة وحضورهم فصولهم فيها لسنوات. ويمثل ذلك فشلاً مأساوياً للتطلعات التعليمية لشباب العالم.

لقد تعهدت البلدان في جميع أنحاء العالم، منذ 15 عاماً في داكار، بجعل التعليم الابتدائي من الأولويات القصوى. وقامت البلدان النامية بجهد بطولي لإلحاق الأطفال بالتعليم، ودعمت مجموعة البنك الدولي هذا الهدف بمبلغ 40 مليار دولار في صورة استثمارات في مجال التعليم. وانعقد هذا الأسبوع المنتدى العالمي للتعليم في كوريا الجنوبية لإعادة التأكيد على الالتزام بإتاحة الفرصة للجميع للالتحاق بالتعليم، وكذلك لإيجاد طرق جديدة لتحسين نوعية التعليم لجميع الأطفال.

وفي عام 2015، كان لدى أشد الأطفال فقراً فرصة ضئيلة للانتهاء من الدراسة الابتدائية في كثير من البلدان. فهم ينقطعون عن الدراسة ويتسربون من التعليم في كثير من الأحيان — ويعمل على تثبيط همهم في هذا الصدد ارتفاع التكلفة، وبعد المسافة، والمخاطر الجسدية التي يتعرضون لها، والعوائق المرتبطة بنوع الجنس، وغياب المعلمين أو فشلهم في التقدم أكاديمياً. ومن الأهمية بمكان ضمان أن يكون لدى الأطفال فرص لمعرفة القراءة والكتابة والحساب والمهارات المعرفية التي سيحتاجون إليها للنجاح في القرن الـ 21.

فلا يزال هناك نحو مليار شخص يعانون اليوم الفقر المدقع، ويرجع ذلك جزئياً إلى افتقارهم إلى هذه المهارات. ولإنهاء الفقر، سيتعين علينا ضمان أن يكون التعليم المقدم للأسر الأشد فقراً قائماً على استخدام نماذج حلول أكثر ذكاء وتعتمد بشكل أكبر على الشواهد التجريبية. يجب علينا أن نستخدم البيانات والتكنولوجيا والمساءلة لتعزيز نظم التعليم لتوفير تعليم جيد للجميع.

وفي أنجولا، قمنا بتحليل نظم التعليم العالمية وحددنا أهم السياسات والمؤسسات من أجل تحقيق تعليم احتوائي، مما ساعد على تمهيد الطريق لإصلاح التعليم على نطاق واسع. كما نستخدم أيضاً أحدث البحوث والتقييمات المتطورة لتوجيه السياسات. وقد أوضحت تقييمات الأثر في جامايكا وإندونيسيا وموزمبيق، على سبيل المثال، أن الاستثمار في وقت مبكر في تعليم الأطفال يؤدي إلى تحسينات كبيرة في الإمكانات على المدى الطويل. وبفضل ما قدمناه من مساندة، فإن 900 ألف طفل يستفيدون من برامج رياض الأطفال قبل المدرسة في تلك البلدان.

وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام التكنولوجيا للتغلب على الممارسات الحالية عن طريق ربط المعلمين والطلاب المعزولين بعضهم عن بعض بفصول دراسية مبروطة معاً بالطريقة الملائمة للقرن الـ 21. ومن شأن ذلك مساعدة المعلمين على استنباط مواد تعليمية مبتكرة متعددة الوسائط أو الوصول إليها، مثل المحتوى المجاني من أكاديمية خان. إننا، في الواقع، نستكشف سبل استخدام محتوى أكاديمية خان في حضر نيجيريا وريف غيانا. وأخيراً، فإننا الآن بصدد توسيع نطاق جهودنا الرامية إلى مساءلة الحكومات والشركاء عن النتائج. وحيثما كان ذلك مناسباً، فإن ذلك يعني توفير مزيد من التمويل على أساس نتائج قابلة للقياس يمكن التحقق منها. وفي تنزانيا، يقوم حالياً برنامج النتائج الكبيرة الآن في مجال التعليم بربط التمويل بالنتائج المتفق عليها مسبقاً، مثل نشر المعلمين بشكل أكثر عدلاً وتحسين تحصيل الطلاب في نهاية الصف الثاني.

وتشير مجموعة قوية ومنتامية من الأدلة إلى أن أسلوب ربط التمويل بالنتائج يحقق الهدف المطلوب. ولهذا السبب، فإن تمويلنا في السنوات الخمس الماضية على أساس النتائج زاد إلى نحو 2.5 مليار دولار أي بنسبة 20 في المائة من إجمالي استثماراتنا في مجال التعليم. وسنقوم ببذل جهد أكبر من ذلك بكثير — من خلال مضاعفة التمويل المستند إلى النتائج، إلى خمسة مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتسريع وتيرة التقدم.

بكل بساطة، إن بقاء الحال على ما هو عليه لن يسمح لنا بإلحاق جميع الأطفال بالتعليم والتأكد من تعلم الجميع. يجب أن نتحلى بالجرأة والشجاعة. فيجب على وزراء التعليم وغيرهم من القادة الميدانيين الإصغاء إلى تحذير مارتن لوثر كينج الابن: "إننا نواجه الإلحاح العنيف لاحتية العمل الآن" يجب أن نلتزم باللقاء بشكل أكثر تواتراً لتبادل الأفكار والابتكارات في مجال التعليم لتسريع التعلم الجيد للجميع.

ويجب علينا أن نكافح دائماً من أجل مبدأ إلحاق جميع الأطفال بالتعليم ووصولهم على تعليم عالي الجودة في جميع مراحل حياتهم، بغض النظر عن مكان ولادتهم أو جنسهم أو دخل أسرهم.



## كاريكاتير



## الريية

المصدر: جريدة المدينة الاحد  
13 شبان 1436هـ - 31 مايو  
2015

[اضغط هنا](#)



## الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13  
شعبان 1436هـ - 31 مايو  
2015م

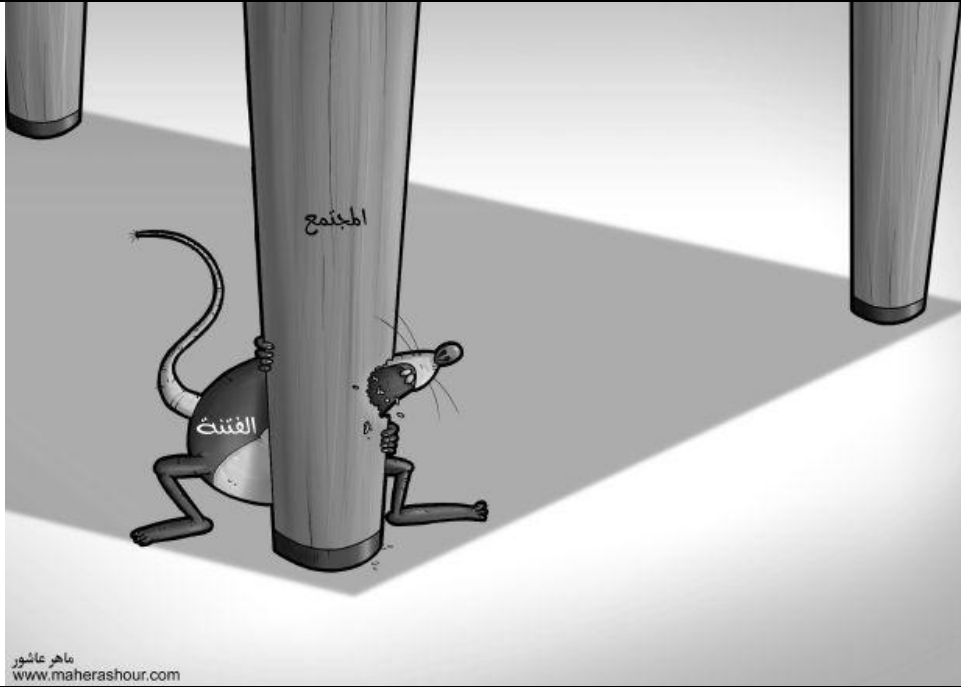
[اضغط هنا](#)



AL HAYAT  
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء  
15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو  
2015م

[اضغط هنا](#)



ماهر عاشور  
www.maherashour.com

الوطن  
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء  
15 شعبان 1436 هـ - 2 يونيو  
2015م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6330>



جمال احمد @khal\_ahmed

[اضغط هنا](#)



[http://www.aleqt.com/2015/06/03/article\\_962480.html](http://www.aleqt.com/2015/06/03/article_962480.html)



